



V-V

مَنَابِجُ السَّيِّدَةِ الزَّهْرَاءِ

بمُلَاحَظَةِ الشَّيْخِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ

بِحَسْبِ مَعْرِفَةِ الْأَمِينِ الْأَوْفَى

رَبِّهِ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ

مَوْصُوفَةً بِالْبَيْتِ الْأَمِينِ الْأَوْفَى
الْقَائِمَةِ بِمَعْرِفَةِ الْأَمِينِ الْأَوْفَى



مكتبة مؤمن قريش

لقد وضع إيمان أبي طالب في كفة ميزان وإيمان هذا الخلق
في الكفة الأخرى ليرجح إيمانه
(الإمام الصادق (ع))

moamenquraish.blogspot.com



مَنَاهِجُ الشَّيْخِ دَلَامِ

بِمُتَلَجِّ الشَّيْخِ عَلِيِّ الْبَرْبَانِي

تَحْتَ إشرافِ الأَسْتَاذِ الْمُحَقِّقِ

رَبِّهِنَّ اللَّهُمَّ بِبَحْثَانِي



مُؤَسَّسَةُ النُّشْرِ الْإِسْلَامِيِّ

التَّابِعَةُ لِمَجْمَعَةِ الْمَدَرَسَةِ بِقَمِّ الْمُقَدَّسَةِ



مناهج الاستدلال

- سماحة الفاضل الشيخ علي الرباني
- منطق
- الاولى
- عباس رحيمي
- ٢٠٠٠
- ربيع الثاني ١٤١٤ هـ. ق

- تأليف:
- الموضوع:
- الطبعة:
- صف الحروف: قسم الكمبيوتر:
- المطبوع:
- التاريخ:

مؤسسة النشر الإسلامي
التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة :

المنطق و مكانته في الاستدلال و البرهنة :

إنَّ شرف كل علم بشرف موضوعه و غايته ، ولا علم اشرف من علم الكلام الباحث عن المبدء و المعاد على ضوء الاقيسة العقلية و البراهين القطعية ، مشفوعة بما ورد في الكتاب و السنة من الدلائل و البيّنات الهادية الى ما يحكم به الانسان بسلامة فطرته ، و هداية فكرته .

ان تنظيم الاقيسة الصحيحة على المدعى تتوقف على سلامة القياس صورة و مادة من الاختلال ، و العلم المتكفل لصيانة الانسان عن الوقوع في الخطأ في الاستدلال ، هو علم المنطق الذي أكتب عليه المتقدمون و المتأخرون لوجود تلك الغاية المشرقة فيه ، فأخرجوا لنا كنوزاً ثمينة مفصلة و مختصرة ، وقد أدّى كلّ رسالته الموضوعية على عاتقه في عصره .

ان اكثر ما ألّف في ذلك المجال انما يناسب روح العصر الذي ألّف فيه فترى فيها إسهاباً في مجال و اختصاراً في مجال آخر مع ان اللائق بالبحث في ظروفنا الخاصة هو العكس ، فقد فصلوا في جهات القضايا بسائطها و مركباتها على نحو يؤدي الى

ملل القاريء ، واختصروا في مواد الاقيسة التي تليق بالافاضة والتبسيط .

نعم لا انكر ان بعض المحققين سابقاً ولاحقاً عالجوا بعض تلك النقيصة في كتبهم^(١) ومع ذلك كله فروح كل عصر تطلب تأليفاً خاصاً يتجاوب مع عقلية طلابه .

ولما فتحت لجنة ادارة الحوزة العلمية بقم المقدسة منذ سنوات ثلاث ، قسم التخصص في علم الكلام وجعلت دراسة المنطق مادة مستقلة في برنامجه ، عتین الفاضل الحجة الشيخ علي الرباني - دامت افاضته - مدرّساً لتلك المادة لأنه - حفظه الله - مارس ذلك العلم مدة لا يستهان بها بالتدريس والتأليف ، فألقى محاضرات قيّمة تراها مجموعة في هذا الكتاب المائل بين يديك ، المتميّز بحسن العرض ، وجودة التعبير ، ورعاية الايجاز في الكلام ، وتخصيص المواد اللازمة بالبحث والدراسة و لذلك ترى ان الكلام في مواد الاقيسة فيه مترامي الاطراف ، فجزاه الله خير الجزاء .

والهيئة العلمية المشرفة على الدراسات التخصصية في مؤسسة الامام صادق - عليه السلام - تتقدم بالشكر الى المؤلف البارع

١ - العلامة الحلي في الجوهر النضيد و شيخنا المظفر في كتابه « المنطق » فقد فصل الاول الكلام في مواد الاقيسة و ارتوى الثاني من نعيم علمه - رضوان الله عليهم اجمعين - .

و تدعو سبحانه ان يوفقه للمشاطرة و المساهمة في سائر المواد .
و اليك ايها الطالب ثمرة ناضجة طيبة او باقة ازهار طرية
رَوْحاً و عِطْراً في أجواء التعليم و الدراسة .
نحمده سبحانه على تلك النعمة و نشكره على جميع
آلاءه ، انه بذلك جدير .

قم - مؤسسة الامام الصادق - عليه السلام -

٢٠

١٣٧٢/٥/٢٠ الموافق لـ ٢٢ صفر المظفر ١٤١٤

بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة المؤلف :

طلبت مني مؤسسة الامام الصادق -عليه السلام- اللقاء محاضرات في علم المنطق على طلاب القسم التخصصي في علم الكلام الذي أنشأته لجنة ادارة الحوزة العلمية بقم المقدسة منذ سنوات ، فلبّيت دعوتها لما فيه من دعم للتفتح العقلي لأبناءنا الذي نحن في أشد حاجة اليه ، فجاءت المحاضرات مشتملة على الخصوصيات التالية :

١- تلخيص آراء اساتذة المنطق على وجه موجز غير مُخلّ بالمراد .

٢- التركيز على المباحث المهمة في مجال البرهنة والاستدلال، تاركاً لما سواها .

٣- تبين المسائل بالأمثلة المفيدة لتقريب المقصود الى ذهن الطالب .

٤- استدراك ما فات ذكره عن المؤلفين في الكتب المنطقية الدارجة .

وقد اعتمدنا في هذه المحاضرات على امهات الكتب المنطقية كمنطق النجاة و الاشارات للشيخ الرئيس و اساس

الاقتباس و التجريد في المنطق و شرح الاشارات لنصير الدين الطوسي ، و الجوهر النضيد لتلميذه العلامة الحلي ، و البصائر النصيرية لإبن سهلان الساوي ، و اللثالي المنتظمة للحكيم السبزواري ، و المنطق لشيخنا المظفر و غيرها مما سنشير اليه في اثناء المباحث - رضوان الله عليهم - .

هذه هي ميزات الكتاب و خصوصياته ، و يطيب لي التنبيه على امر و هو : ان دراسة المنطق في الجامعات العلمية بصورة كاملة تتوقف على طي مراحل ثلاث : ابتدائية و متوسطة و نهائية ، و لكل مرحلة كتابها و استاذها ، و لا يمكن البلوغ الى الغاية بدراسة كتاب في مرحلة واحدة ، و هذه المحاضرات تناسب المرحلة النهائية .

و من دواعي الفخر و الشرف ان الكتاب أُلّف تحت اشراف شيخنا المحقق آية الله السبحاني - دام ظله - نتقدم اليه و الى كل من قدّر مجهودي بالشكر .

والحمد لله أولاً و آخراً

قم المقدسة - مؤسسة الامام الصادق - عليه السلام -

علي الرباني الكلبيكاني

٢٣/٥/١٣٧٢ الموافق لـ ٢٥ صفر المظفر ١٤١٤

بسم الله الرحمن الرحيم

تمهيد :

علم المنطق ومناهج البحث

ان علم المنطق من العلوم الآلية التي تعد خادماً للعلوم الفكرية النظرية و ذلك لأنه متكفل ببيان طرق الفكر الصحيحة ، و ابحاثه تدور حول مدارين و هما المعرفة و الحجة و الى هذا اشار الشيخ الرئيس بقوله : « انه الآلة العاصمة للذهن عن الخطأ فيما نتصوره و نصدق به و الموصلة الى الاعتقاد الحق بإعطاء اسبابه و نهج سبله » (١) .

و المنطق علم في نفسه لأنه باحث عن المعقولات الثانية على وجه يقتضي تحصيل شيء مما هو حاصل في الذهن ، و المعقولات الثانية هي العوارض التي تلحق المعقولات الاولى التي هي حقائق الموجودات و أحكامها المعقولة (٢) و لكن الغرض منه ان يكون عند الانسان آلة قانونية تعصم مراعاتها عن

١ - منطق النجاة ، ط المكتبة المرتضوية : ٣ .

٢ - شرح الاشارات ، طبع دفتر نشر الكتاب : ٩ / ١ .

ان يفضل الانسان في فكره .

و أهم مباحث المنطق و أنفعها ما يتعلق بمناهج البحث
و طرق الاستدلال و من هنا اقتصرنا بدراستها في هذه الرسالة
و سميناهما « مناهج الاستدلال » .

ثم ان للاستدلال منهجين :

- ١ - منهج الاستدلال المباشر و هو ما اذا استدل بقضية على
اخرى من غير توسط امر آخر ، فهناك قضية واحدة نعرف
صدقها او كذبها و منها نستنتج صدق القضية الاخرى او كذبها ،
و اجراء هذا النوع من الاستدلال يتوقف على معرفة نسب
القضايا . و الأبحاث المتكفلة ببيان تلك النسب هي مباحث
تقابل القضايا « التناقض و لواحقه » و مباحث العكس و النقض .
- ٢ - منهج الاستدلال غير المباشر ، و هو مالا يكفي فرض
قضية واحدة في الاستدلال ، بل يحتاج الى ملاحظة قضايا اخرى
و انضمامها الى القضية المفروضة . ولهذا النوع من الاستدلال
ثلاث طرق معروفة :

١- التمثيل

٢- الاستقراء

٣- القياس

ثم ان الابحاث المتعلقة بالقياس نوعان :

- ١ - ما يتعلق بصورة القياس و هيئة تأليفه .
- ٢ - ما يتعلق بمادة القياس ، و هي مباحث الصناعات

الخمس .

و نضع البحث حول المواضيع المتقدمة في ثلاثة مقاصد:

المقصد الأول: في اقسام الاستدلال المباشر .

المقصد الثاني: في اقسام الاستدلال غير المباشر .

المقصد الثالث: في الصناعات الخمس .

المقصد الأول
في
الاستدلال المباشر
وفيه فصول

الفصل الاول : التناقض في القضايا

تعريف التناقض : عرّفوا التناقض بأنه « اختلاف القضيتين بحيث يلزم لذاته من صدق احدهما كذب الاخرى و بالعكس » .
و المراد من كلمة « لذاته » هو الاختلاف الراجع الى صورة القضيتين لا الى مادّتها، بأن يكون الاختلاف بين القضيتين مقتضياً لامتناع تصادقهما و تكاذبهما في أية مادة كان ، و على هذا ، فالاختلاف الحاصل بين الموجب الكلي و السالب الكلي لا يكون تناقضاً ، فأنّه في بعض المواد يقتضي كذب احديهما صدق الاخرى مثل قولنا : كل انسان حيوان ، ولا شيء من الانسان بحيوان ، و في بعض المواد لا يقتضي ذلك ، مثل قولنا : كل حيوان انسان ولا شيء من الحيوان بانسان ، فانهما كاذبان معاً وكذلك الاختلاف بين الموجب و السالب الجزئيين ، و هذا بخلاف الاختلاف بين الموجب الجزئي و السالب الكلي مثلاً فأنّه يقتضي لذاته و صورته ان يكون احديهما صادقة و الاخرى كاذبة ، و يصدق ذلك في جميع المواد . و هذا هو شأن منطق الصورة المتكفل ببيان القواعد الكلية العامة بلحاظ الصورة و الهيئة فقط .

شروط التناقض :

لا يتحقق التناقض إلا باختلاف القضيتين في ثلاثة أمور وهي: الكم والكيف والجهة ، واتحادهما فيما عدا ذلك ، والمعروف من هذه الوحدات ثمانية : ١- الموضوع ، ٢- المحمول ، ٣- الزمان ، ٤- المكان ، ٥- الشرط ، ٦- الاضافة ، ٧- الجزء والكل ، ٨- القوة والفعل .

وقد اضاف اليها صدر المتألهين وحدة الحمل ، بأن يكون الحمل في القضيتين اولياً ذاتياً او شائعاً صناعياً .

ثم ان المتأخرين من المناطق أرجعوا الوحدات الثمانية الى وحدة الموضوع و المحمول ، بادراج وحدة الشرط و وحدة الكل و الجزء في وحدة الموضوع ، و باقي الوحدات في وحدة المحمول ^(١) . و الى جميع ما ذكرنا اشار الحكيم السبزواري في منظومة المنطق بقوله :

فاختلفا كيفاً وكمّاً وجهة و الوحدة فيما عدا متّجهة
وقد كفى ان وحدت جزءاها ووحدة الحمل اعرفن جدواها ^(٢)

فتحصّل ممّا تقدم ان الموجب الكلي يناقض السالب الجزئي و بالعكس ، والموجب الجزئي يناقض السالب الكلي و بالعكس ، هذا بلحاظ اختلاف الكم والكيف ، و اما بلحاظ

١ - شرح الشمسية : ١١٦ - ١١٥ .

٢ - اللّثالي المنتظمة ، غوص في التناقض .

جهات القضايا فلا بد من رفع كل جهة بجهة تناقضها ، ولكن الجهة التي ترفع جهة اخرى قد تكون من احدى الجهات المعروفة فيكون لها نقيض صريح ، مثل رفع الممكنة العامة بالضرورة و بالعكس ، لان الامكان هو سلب الضرورة وقد لا تكون من الجهات المعروفة ، فلا بد أن نلتمس لها جهة من الجهات المعروفة تلازمها ، فنطلق عليها اسمها فلا يكون نقيضاً صريحاً بل لازم النقيض ، مثلاً « الدائمة » تناقضها « المطلقة العامة » لأن احدهما لازمة لنقيض الاخرى ، و تفصيل ذلك يطلب من المطولات .

تنبيه : ان اشتراط الاختلاف في الكم يختص بالمحصورات ، و اما المهملات فهي في قوة الجزئيات ، و اما الشخصيات فهي لا كمية لها .

قال صاحب البصائر : « فحاصل الامر في التناقض ان المخصوصتين يكفي في تناقضهما اختلافهما في السلب و الايجاب بعد اتفاقهما في كل شيء سوى الايجاب و السلب ، و في المحصورات يشترط مع اختلافهما في السلب و الايجاب اختلافهما في الكمية و الجزئية ، اما الشرائط الاخرى فلا خلاف فيهما بين الخصوص و الحصر » (١) .

الفصل الثاني : ملحقات التناقض

المراد من ملحقات التناقض ثلاثة امور :

١- التضاد

٢- الدخول تحت التضاد

٣- التداخل

و اليك تعريف كل واحد منها مع بيان حكمه :

الف - التضاد :

اذا كانت القضيتان مع اتحادهما في جميع الوحدات
المعتبرة في التناقض متحدتين في الكم ايضاً و كانتا كليتين فهما
متضادان و يسمى تقابلهما تقابل « التضاد » و ذلك لانهما
لا يجتمعان على الصدق و يجوز اجتماعهما على الكذب ،
و هذا هو حكم التضاد في الواقعيات الخارجية
كالسود و البياض ، فقولنا : كل ج ب ، ولا شيء من ج ب ،
يتمتع تصادقهما و لكن يجوز تكاذبهما . فاذا كانت احديهما
صادقة يستدل على كذب الاخرى ، و لا عكس . فاذا كان قولنا :
كل ذهب معدن صادقاً ، يكون ضده و هو قولنا : لا شيء من
ذهب بمعدن كاذباً ، و لكن اذا كان قولنا : كل معدن ذهب كاذباً ،

لا يلزم منه ان يكون قولنا : لا شيء من المعدن ذهباً صادقاً ، بل هو ايضاً كاذب .

ب - الداخلتان تحت التضاد :

وهما كالتضادتين الآتیهما جزئيتان ، مثل : بعض ج ب و ليس بعض ج ب و حيث ان الجزئية داخلة تحت الكلية الموافقة معها في الكيف ، سمّيتا بالداخلتين تحت التضاد ، و حكمهما على عكس حكم المتضادتين ، يعنى انهما لا يجتمعان على الكذب وقد يجتمعان على الصدق ، فاذا كانت احديهما كاذبة يستدل على صدق الاخرى ، ولكن اذا كانت صادقة لا يستدل على كذب الاخرى .

فاذا كان قولنا ليس بعض الماء سيّال بالطبع كاذباً يجب ان يصدق قولنا بعض الماء سيّال بالطبع . و لكن اذا كان قولنا : بعض الجسم نام صادقاً لا يجب ان يكذب قولنا : ليس بعض الجسم بنام ، فانه ايضاً صادق .

ج - المتداخلتان :

وهما القضيتان المتفقتان في الكيف - مضافاً على الاتفاق في الوحدات المذكورة في التناقض - و المختلفتان بالكم يعنى ان الموجب الجزئي داخل تحت الموجب الكلي ، والسالب الجزئي داخل تحت السالب الكلي .

و حكم التداخل هو :

١ - صدق الكلية يستلزم صدق الجزئية ولا عكس فاذا
صدق كل ب ج ، صدق بعض ب ج ، ولكن ليس اذا صدق بعض
ب ج ، صدق كل ب ج .

مثال الاول قولنا : كل انسان جسم ، و بعض الانسان جسم .
مثال الثاني ، قولنا : بعض الجسم نام ، و كل جسم نام .

٢ - كذب الجزئية يستلزم كذب الكلية ولا عكس .
فاذا كذب بعض ب ج ، كذب كل ب ج . و لكن ليس اذا كذب كل
ب ج ، كذب بعض ب ج .

مثال الاول : بعض السواد جوهر ، و كل سواد جوهر .

مثال الثاني : كل جسم نام ، و بعض الجسم نام .

و لتلخيص هذه النتائج و وضعها في صورة اجمالية
بسيطة يستعمل عادة ما يسمى ب: « مربع التقابل » .



و يمكن النظر في القضايا باعتبار ان القضيتين معلومتان ،

او باعتبار ان احدهما معلومة ، و الاخرى مجهولة و يراد معرفة ما يقابلها ، ففي الحالة الاولى نحن لانضع الا النسبة الموجودة بين القضيتين المعلومتين دون اي استنتاج ، اما في الحالة الثانية ، فاننا نجد ان لدينا قضية نستطيع ان نستنتج - بافتراض صدقها او كذبها - صدق او كذب القضايا الاخرى المتقابلة معها ، ولو اجرينا هذا على المحصورات الاربع لوجدنا مايلى :

- ١- اذا كانت ك صادقة كانت لا كاذبة ، ع صادقة ، س كاذبة
- ٢- اذا كانت لا صادقة كانت ك كاذبة ، ع كاذبة ، س صادقة
- ٣- اذا كانت ع صادقة كانت ك مجهولة ، ل كاذبة ، س مجهولة
- ٤- اذا كانت س صادقة كانت ك كاذبة ، ل مجهولة ، ع مجهولة
- ٥- اذا كانت ك كاذبة كانت لا مجهولة ، ع مجهولة ، س صادقة
- ٦- اذا كانت لا كاذبة كانت ك مجهولة ، ع صادقة ، س مجهولة
- ٧- اذا كانت ع كاذبة كانت ك كاذبة ، لا صادقة ، س صادقة
- ٨- اذا كانت س كاذبة كانت ك صادقة ، لا كاذبة ، ع صادقة (١)

الفصل الثالث ، عكس القضايا

من اقسام الاستدلال المباشر عكس القضايا و العكس على نوعين .

١- العكس المستوي .

٢- العكس النقيض .

و عكس النقيض على قسمين :

١- عكس النقيض الموافق .

٢- عكس النقيض المخالف .

و اليك بيان تلك الاقسام حسب الترتيب المتقدم :

الف - العكس المستوي

هو تبديل طرفي القضية مع بقاء الصدق و الكيف ، و اما الكم فقد يكون باقيا بحاله في العكس ، كما في السالب الكلي ، و الموجب الجزئي ، وقد لا يكون باقيا كما في الموجب الكلي .
و على هذا فالموجب الكلي ينعكس الى الموجب الجزئي و الموجب الجزئي ينعكس كذلك ، و السالب الكلي ينعكس سالباً كلياً ، و السالب الجزئي لا ينعكس ، لجواز أن يكون الموضوع اعم من المحمول ، كقولنا ليس بعض الجسم نامياً ،

فلو عكس صار الموضوع اخص من المحمول ، ولا يصح سلب
الاعم عن الاخص ، لاجزئياً ولا كلياً .

ثم ان العكس بمنزلة اللازم و الاصل بمنزلة الملزوم ،
ولاجل ذلك وجب اشتراط بقاء الصدق في العكس ، و ليس
المراد منه ان الاصل يجب ان يكون صادقاً و العكس تابعاً له ،
بل المراد ان وضع الاصل مستلزم لوضع العكس ، و من المعلوم
ان استلزام صدق الملزوم لصدق لازم لا يقتضي استلزام كذب
الملزوم لكذب لازمه ، لجواز ان يكون اللازم اعم ، مثلاً قولنا :
كل حيوان انسان كاذب و لكن عكسه و هو بعض الانسان حيوان
صادق ، فبقاء الكذب غير لازم في العكس ، و حيث ان كذب
اللازم يستلزم كذب الملزوم فكذب العكس يدل على كذب
الاصل . فها هنا قاعدتان مفيدتان للاستدلال :

١- اذا صدق الاصل صدق العكس .

٢- اذا كذب العكس كذب الاصل .

ب - العكس النقيض :

لعكس النقيض اصطلاحان ، اصطلاح لقدماء المنطقيين ،
و يسمى « عكس النقيض الموافق » و اصطلاح لمتأخريهم
و يسمى « عكس النقيض المخالف » .

١ - عكس النقيض الموافق :

و هو يحصل بجعل نقيض موضوع الاصل محمولاً للعكس
و نقيض محمول الاصل موضوعاً للعكس مع بقاء الصدق
و الكيف ، و بعبارة اخرى : تبديل نقيضي الطرفين مع بقاء
الصدق و الكيف ، فالقضية : كل انسان فانٍ ، تحول بعكس
النقيض الموافق الى : كل غير فانٍ غير انسان .

٢ - عكس النقيض المخالف :

و هو يحصل بجعل نقيض محمول الاصل موضوعاً للعكس ،
و عين موضوع الاصل محمولاً للعكس ، مع بقاء الصدق دون
الكيف ، فالقضية : كل انسان فان ، تحول بعكس النقيض
المخالف الى : لاشيء من غير فانٍ بانسان .

فتحصل ان الكيف في عكس النقيض الموافق باق بحاله
كالعكس المستوي ، و اما في عكس النقيض المخالف غير باق ،
و اما حكم الكم في عكس النقيض فهو على خلاف ما تقدم في
عكس المستوي ، يعني يعكس السالبتان جزئية ، و يعكس
الموجبة الكلية كلية ، و الموجبة الجزئية لا عكس لها .

تنبيه : اذا اطلق العكس بلا قيد ولا قرينة يحمل على العكس
المستوى ، و اذا اطلق عكس النقيض يحمل على عكس النقيض
الموافق ، بل الطالب ، بالوقوف على احكام عكس النقيض
الموافق في غنى عن المخالف ، و الى هذا اشار الحكيم

السبزواري بقوله : « على القديم حكم عكس حسبنا » .
 وقال المحقق الطوسي « عكس القضية قضية اقيم فيها كل
 من جزئي الاصل مقام الآخر ، او مقابل كل منهما بالسلب
 والايجاب مقام الآخر بشرط بقاء الكيفية و الصدق و ان كان فرضاً
 بحالهما ، فالاول هو العكس المستوي و الثاني هو عكس
 النقيض ، و اذا اطلق اريد به الاولى ، و كل قضية استلزمت اخرى
 بهذه الصفة فهي منعكسة » (١) .

و قوله « و ان كان فرضاً » اشارة الى ان الصدق المعتبر
 بقاؤه في العكس ليس المقصود منه الصدق في نفس الأمر
 و الواقع ، بل المقصود انه اذا فرض صدق الاصل لا بد ان يكون
 العكس ايضاً صادقاً ، و بعبارة اخرى هذه الابحاث - كما اشرفنا
 سابقا - من مباحث منطق الصورة ولا تعلق لها بالمادة .

الفصل الرابع : قاعدة النقض

من المباحث التي تعد من طرق الاستدلال المباشر قاعدة النقض و هو تحويل القضية الى اخرى لازمة لها في الصدق مع بقاء طرفي القضية في موضعهما ، و هو على ثلاثة انواع :

١-نقض المحمول: و هو ان يجعل نفس موضوع الاولى موضوعاً للثانية و نقيض محمولها محمولاً لها ، و يشترط فيه تغيير كيف الاصل دون كمّه ، و القضية الحاصلة تسمى « منقوضة المحمول » .

فياجراء نقض المحمول على المحصورات الاربعة نحصل على القواعد التالية :

- ١-الموجب الكلي ينقض الى السالب الكلي .
مثال : كل انسان فان ← لا شيء من الانسان غير فان .
- ٢-الموجب الجزئي ينقض الى السالب الجزئي .
مثال : بعض العلماء حكيم ← ليس بعض العلماء غير حكيم .
- ٣-السالب الكلي ينقض الى الموجب الكلي .
مثال : لا منافق بصالح ← كل منافق غير صالح .
- ٤-السالب الجزئي ينقض الى الموجب الجزئي .
مثال : ليس بعض الورد احمر ← بعض الورد غير احمر .

٢- نقض الموضوع: وهو ان يجعل نقيض موضوع الاصل ، موضوعاً للثانية ، و محموله محمولاً لها .

و يشترط في صدق نقض الموضوع تغيير كتم الاصل و الكيف معاً ، و القضية الحاصلة تسمى « منقوضة الموضوع » ولا يجري الآ في الكليتين ، و على هذا :

١ - فمنقوضة موضوع الموجب الكلي سالب جزئي .

مثال : كل انسان فان ← بعض لا انسان ليس بفان .

٢ - و منقوضة موضوع السالب الكلي موجب جزئي .

مثال : لا سواد بجوهر ← بعض لا سواد جوهر .

٣- نقض الطرفين: وهو ان يجعل نقيض موضوع الاصل موضوعاً للثانية و نقيض محموله محمولاً لها .

و يشترط في صدق نقض الطرفين تغيير الكم دون الكيف ولا يجري الآ في الكليتين ايضاً ، و عليه :

١ - فمنقوضة الطرفين في الموجب الكلي موجب جزئي .

مثال : كل فضة معدن ← بعض لا فضة لا معدن .

٢ - و منقوضة الطرفين في السالب الكلي سالب جزئي .

مثال : لا انسان بحجر ← ليس بعض لا انسان بلا حجر .

ثم ان اقامة البرهان على اثبات ما تقدم من القواعد المذكورة في باب العكس والنقض خارج عن غرض هذه الرسالة ، فان المقصود ليس الآ تذكار القواعد المسلمة النافعة

للاستدلال ^(١) و لأجل سهولة حفظ تلك القواعد و الرجوع اليها
لدى الحاجة نضعها في الجدول الآتي :

الاصل :	ك ب ج	ع ب ج	لا ب ج	س ب ج
العكس المستوي :	ع ج ب	ع ج ب	لا ج ب	-
عكس النقيض الموافق :	ك لا ج لا ب	-	س لا ج لا ب	س لا ج لا ب
نقض المحمول :	لا ب لا ج	س ب لا ج	ك ب لا ج	ع ب لا ج
نقض الموضوع :	س لا ب ج	-	ع لا ب ج	-
نقض الطرفين :	ع لا ب لا ج	-	س لا ب لا ج	-

١ - لاحظ المنطق ، الجزء الثاني ، مبحث العكوس و ملحقاته ،
المنطق السوري ص ١٤٥ - ١٣٩ .

المقصد الثاني

في

الاستدلال غير المباشر

الطرق العلمية للاستدلال غير المباشر ثلاثة انواع رئيسية :
الف - « القياس » و هو ان يستخدم الذهن القواعد العامة المسلّم بصحتها في الانتقال الى مطلوبه و هو العمدة في الطرق .

ب - « التمثيل » و هو ان ينتقل الذهن من حكم احد الشئيين الى حكم الآخر لجهة مشتركة بينهما .

ج - « الاستقراء » و هو ان يدرس الذهن عدة جزئيات فيستنبط منها حكما عاما .

فلنعقد للبحث عن كل واحد من هذه الطرق باباً

برأسه .

الباب الاول : في القياس

القياس استثنائي و اقتراني :

القياس من جهة هيئة تأليفه (صورته) على

قسمين :

الاستثنائي .

الاقتراني .

و ملاك هذا التقسيم التصريح بالنتيجة او نقيضها في

مقدمات القياس و عدمه ، و لاستيفاء الكلام حول مهمات

مباحث القياس نعقد فصلاً تالية :

القياس الاستثنائي

ان ذكر في مقدمات القياس بالفعل اما عين النتيجة او نقيضها يسمى استثنائياً ، مثال ذلك :

١ - ان كان محمد عالماً فواجب احترامه .

٢ - لكنه عالم .

٣ - محمد واجب احترامه .

فالنتيجه المذكورة بعينها في المقدمة رقم (١) ، مثال آخر :

١ - لو كان فلان عادلاً فهو لا يعصي الله .

٢ - ولكنه قد عصى الله .

٣ - فما كان فلان عادلاً .

فالنتيجه مصرح بنقيضها في المقدمة رقم (١) .

تنبيه :

لا يصح ان تكون النتيجة المذكورة بعينها او بنقيضها على انها مقدمة مستقلة مسلم بصدقها لأن الانتاج حينئذ يكون مصادرة على المطلوب ، فمعنى انها المذكورة بعينها او بنقيضها ، انها جزء من مقدمة .

ولمّا كانت هي بنفسها قضية و مع ذلك تكون جزء قضية ،
فلا بد ان يفرض ان المقدمة المفروضة قضية شرطية لأنها تتألف
من قضيتين بالأصل .

فيجب ان تكون احدى مقدمتي هذا القياس شرطية ، و اما
المقدمة الاخرى فهي الاستثنائية اي المشتملة على اداة الاستثناء
التي من أجلها سمّي القياس استثنائياً .

الاستثنائي اتصالي و انفصالي :

و حيث ان الشرطية في الاستثنائي قد تكون متصلة وقد
تكون منفصلة ، فينقسم الى قسمين : اتصالي و انفصالي .

طريق الانتاج في الاتصالي :

لأخذ النتيجة من الاستثنائي الاتصالي طريقان :

١ - استثناء عين المقدم لينتج عين التالي ، لانه اذا تحقق
الملزوم تحقق اللازم قطعاً ، سواء كان اللازم اعم او مساوياً ،
و لكن لو استثنى عين التالي لا يجب ان ينتج عين المقدم ،
لجواز ان يكون اللازم اعم ، و ثبوت الاعم لا يلزم منه ثبوت
الاخص .

مثاله :

كلما كان الماء جارياً كان معتصماً ، لكن هذا الماء جارٍ فهو

معتصم .

فلو قلنا لكنه معتصم ، فانه لا ينتج (فهو جار) لجواز ان يكون معتصماً و هو راكد كثير (بمقدار الكر) .

٢ - استثناء نقيض التالي لينتج نقيض المقدم ، لانه اذا انتفى اللازم ، انتفى الملزوم قطعاً ، ولو كان اللازم اعم ، و لكن لو استثنى نقيض المقدم فانه لا ينتج نقيض التالي ، لجواز ان يكون اللازم اعم ، و سلب الاخص لا يستلزم سلب الاعم .
مثاله :

كلما كان الماء جارياً كان معتصماً ، لكن هذا الماء ليس بمعتصم فهو ليس بجار ، فلو قلنا « لكنه ليس بجار » فانه لا ينتج « ليس بمعتصم » لجواز ألا يكون جارياً و هو معتصم لانه كثير .

طريق الانتاج في الانفصالي :

حيث ان المنفصلة على ثلاثة اقسام : الحقيقية ، مانعة الجمع ، و مانعة الخلو فلاخذ النتيجة من الاستثنائي الانفصالي ثلاث طرق :

الف - اذا كانت الشرطية « حقيقة » فان استثناء عين احد الطرفين ينتج نقيض الاخر ، فاذا قلت : « الشيء اما واجب او ممكن او ممتنع » فان الاستثناء يقع على ست صور هكذا :

١ - لكن هذا الشيء واجب فهو ليس بممكن و ليس بممتنع .

٢ - لكن هذا الشيء ممكن فهو ليس بواجب ولا بممتنع .

٣- لكن هذا الشيء ممتنع فهو ليس بواجب ولا ممكن .
 ٤- لكن هذا الشيء ليس بواجب فهو أمّا ممتنع او ممكن .
 ٥- لكن هذا الشيء ليس بممكن فهو أمّا واجب او ممتنع .
 ٦- لكن هذا الشيء ليس بممتنع فهو أمّا واجب او ممكن .
 و في مثل هذا الاستثنائي الذي كانت المنفصلة فيه ذات
 اجزاء اكثر من جزئين إن اردنا ان تنحصر النتيجة في جزء معين
 نجعل النتيجة مقدمة لاستثنائي آخر ، فنستثني عين احد اجزائها
 او نقيضه لينحصر في جزء معين فنقول : هذا الشيء أمّا واجب
 او ممتنع ، لكنه ليس بواجب فهو ممتنع ، و لكنه واجب فليس
 بممتنع وهكذا .

وقد تسمى هذه الطريقة ، طريقة الدوران و الترديد او
 برهان السبر و التقسيم ، او برهان الاستقصاء و هذه الطريقة نافعة
 كثيرا في المناظرة و الجدل .

ب - اذا كانت المنفصلة « مانعة جمع » فان استثناء عين
 احد الطرفين ينتج نقيض الآخر ولا ينتج استثناء نقيض احدهما
 عين الآخر ، لان المفروض انه يجوز ان يخلو الواقع منهما ،
 فلا يلزم من كذب احدهما صدق الآخر .

مثاله :

اما ان يكون الماء بارداً او حاراً ، فينتج استثناء وضع كل
 من البارد و الحار رفع الآخر و لا عكس .

ج - اذا كانت المنفصلة « مانعة خلو » فان استثناء نقيض

احد الطرفين ينتج عين الآخر ، و لا ينتج استثناء عين احدهما
نقيض الآخر ، لان المفروض انه لا مانع من الجمع بين العينين
فلا يلزم من صدق احدهما كذب الاخر .
مثاله :

اما ان يكون على نائماً أو لا يرى النوم ، فينتج استثناء رفع
كل من الطرفين وضع الآخر و لا عكس .

١٢١

القياس الاقتراضي

وهو قياس لم يصرح في مقدماته بالنتيجة ولا بنقيضها .
مثاله :

شارب الخمر فاسق .

و الفاسق ترد شهادته .

فشارب الخمر ترد شهادته .

فان النتيجة غير مذكورة بهيئتها صريحاً صريحة في
المقدمتين ولا نقيضها مذكور ، و انما هي مذكورة بالقوة باعتبار
وجود اجزائها الذاتية في المقدمتين ، اعني الحدين وهما
« شارب الخمر » و « ترد شهادته » فان كل واحد منهما مذكور
في مقدمة مستقلة .

الاقتراضي حملي و شرطي :

ثم الاقتراضي قد يتألف من حمليات فقط ، فيسمى « حملياً »
وقد يتألف من شرطيات فقط ، او شرطية و حملية ، فيسمى
« شرطياً » و لهذا القسم من القياس مباحث مشروحة في كتب

المنطق و نحن نكتفي بالاشارة الى كليات مباحثه :

١ - حدود الاقتراني :

يجب ان يشتمل القياس الاقتراني على مقدمتين لينتج المطلوب و يجب ايضاً أن تشتمل المقدمتان على حدود ثلاثة :

الف - « الحد الاوسط » او « الوسط » و هو الحد المشترك الذى يربط بين الحدين الآخرين ، و يحذف في النتيجة التي تتألف من الحدين الآخرين ، و الحد الاوسط يسمى واسطة في الاثبات .

ب - « الحد الاصغر » و هو الحد الذي يكون موضوعاً في النتيجة ، و تسمى المقدمة المشتملة عليه « صغرى » سواء كان هو موضوعاً فيها ام محمولاً .

ج - « الحد الاكبر » و هو الذي يكون محمولاً في النتيجة ، و تسمى المقدمة المشتملة عليه « كبرى » سواء كان هو محمولاً فيها ام موضوعاً .

٢ - الاشكال الاربعة :

ان الحد الاوسط (الحد المشترك) قد يكون موضوعاً في المقدمتين ، او محمولاً فيهما ، او موضوعاً في الاولى محمولاً في الثانية او بالعكس ، فهذا أربع صور و كل واحدة منها تسمى « شكلاً » .

فالشكل في اصطلاحهم - على هذا - هو «القياس الاقتراضي»
باعتبار كيفية وضع الاوسط من الطرفين .
فلنتكلم عن كل واحد من الاشكال الاربعة في الاقتراضي
الحمل على وجه كلي .

الشكل الاول

و هو ما كان الاوسط فيه محمولاً في الصغرى موضوعاً في الكبرى ، و هذا الشكل يكون على مقتضى الطبع فان وضع الاصغر و الاكبر في النتيجة عين وضعهما في المقدمتين ، فكما ان الاصغر موضوع في النتيجة كذلك موضوع في الصغرى ، وكما ان الاكبر محمول في النتيجة كذلك محمول في الكبرى ، و لاجل ذلك يكون بين الانتاج بنفسه لا يحتاج الى دليل وحجة ، بخلاف البواقي، و لذا جعلوه اول الاشكال وبه يستدل على باقيها .

شروطه و ضروبه :

لهذا الشكل شرطان :

١ - ايجاب الصغرى ، و يرمزله بكلمة « مُع » .

٢ - كلية الكبرى، و يرمزله بكلمة « كُب » .

و بحسب الشرطين في الكم و الكيف لهذا الشكل تكون الضروب المنتجة أربعة فقط ، و كل هذه الاربعة بينة الانتاج ، ينتج كل واحد منها واحدة من المحصورات الاربع ، فالمحصورات الأربع كلها تستخرج من ضروب هذا الشكل و لذا سمي « كاملاً » و « فاضلاً » .

الأمثلة :

- ١ - ما ينتج الايجاب الكلي .
كل خمر مسكر .
كل مسكر حرام .
كل خمر حرام .
- ٢ - ما ينتج السلب الكلي .
كل خمر مسكر .
لاشي من المسكر بنافع .
لاشي من الخمر بنافع .
- ٣ - ما ينتج الايجاب الجزئي .
بعض السائلين فقراء .
كل فقير يستحق الصدقة .
بعض السائلين يستحق الصدقة .
- ٤ - ما ينتج السلب الجزئي .
بعض السائلين اغنياء .
لاغني يستحق الصدقة .
بعض السائلين لا يستحق الصدقة .

الشكل الثاني

و هو ما كان الوسط فيه محمولاً في المقدمتين معاً ، فيكون الأصغر فيه موضوعاً في الصغرى و النتيجة معاً ، ولكن الأكبر يختلف وضعه ، فإنه موضوع في الكبرى محمول في النتيجة و من هنا كان هذا الشكل بعيداً عن مقتضى الطبع ، غير بيّن الانتاج يحتاج الى الدليل على قياسيته ، و لأجل ان الأصغر فيه متحد الوضع في النتيجة و الصغرى موضوعاً فيهما كالشكل الاول ، كان اقرب الى مقتضى الطبع من باقي الاشكال الاخرى ، لان الموضوع اقرب الى الذهن .

شروطه و ضروبه المنتجة :

للشكل الثاني ايضاً شرطان :

١- اختلاف المقدمتين في الكيف ، و يرمز له بكلمة

« خَين » .

٢- كلية الكبرى ، و يرمز له بكلمة « كُب » .

و ضروبه المنتجة بحسب الشرطين المذكورين في الكسم

و الكيف ، أربعة و هي :

١- الضرب الاول : ما يتألف من موجبة كلية و سالبة كلية

ينتج سالبة كلية .

مثاله :

كل مجترٍ ذو ظلف .

و لا شيء من الطائر بذي ظلف .

لا شيء من المجتر بطائر .

مثال آخر : كل موجود مادي متغير ، و لا شيء من الصورة

العلمية بمتغير ، فلا شيء من الموجود المادي صورة علمية ،

و يعكس الى : لا شيء من الصورة العلمية بمادي .

٢ - الضرب الثاني : ما يتألف من سالبة كلية و موجبة كلية

ينتج سالبة كلية ايضاً .

مثاله : لا شيء من الممكنات بدائم .

و كل حق دائم .

لا شيء من الممكنات بحق .

مثال آخر : ليس لله تعالى مماثل و نظير .

كل ماله ولد فله مماثل و نظير .

ليس لله تعالى ولد .

٣ - الضرب الثالث : ما يتألف من موجبة جزئية و سالبة

كلية ينتج سالبة جزئية .

مثاله :

بعض المعدن ذهب .

لا شيء من الفضة بذهب .

بعض المعدن ليس بفضة .

٤ - الضرب الرابع: ما يتألف من سالبة جزئية و موجبة كلية
ينتج سالبة جزئية ايضاً .

مثاله :

بعض الجسم ليس بمعدن .

كل ذهب معدن .

بعض الجسم ليس بذهب .

تذكّار :

قد تبين مما تقدم ان الشكل الثاني ، لا ينتج الا سالبة اماكلية
و هو في ضربين ، و اما جزئية و هو في ضربين آخرين فليكن
هذا في ذكر منك .

الشكل الثالث

و هو ما كان الاوسط فيه موضوعاً في المقدمتين معاً ،
فيكون الاكبر محمولاً في الكبرى و النتيجة معاً و لكن الاصغر
يختلف وضعه فانه محمول في الصغرى موضوع في النتيجة و من
هنا كان هذا الشكل بعيداً عن مقتضى الطبع و أبعد من الشكل
الثاني ، لأن الاختلاف كان في موضوع النتيجة الذي هو اقرب الى
الذهن و كان الاتحاد في محمولها .

شروطه و ضروبه المنتجة :

لهذا الشكل ايضاً شرطان :

١ - كلية احد المقدمتين ، و يرمز بكلمة « كَإين » .

٢ - ايجاب الصغرى ، و يرمز له بكلمة « مُع » .

والضروب المنتجة من هذا الشكل بحسب الشرطين
المذكورين ستة و نتائجها جميعاً جزئية .

١ - الضرب الاول : يتألف من موجبتين كليتين ينتج موجبة

جزئية :

مثاله :

كل ذهب معدن .

وكل ذهب غالي الثمن .

بعض المعدن غالي الثمن .

٢ - الضرب الثاني : يتألف من كليتين و الكبرى سالبة ،
ينتج سالبة جزئية .

مثاله :

كل ذهب معدن .

ولاشي من الذهب بفضة .

بعض المعدن ليس بفضة .

٣ - الضرب الثالث: يتألف من موجبتين و الصغرى جزئية،
ينتج موجبة جزئية .

مثاله :

بعض الطائر ابيض .

وكل طائر حيوان .

بعض الابيض حيوان .

٤ - الضرب الرابع : يتألف من موجبتين و الكبرى جزئية
ينتج موجبة جزئية .

مثاله :

كل طائر حيوان .

بعض الطائر ابيض

بعض الحيوان ابيض .

٥ - الضرب الخامس : يتألف من موجبة كلية و سالبة

جزئية ينتج سالبة جزئية .

مثاله :

كل حيوان حساس .

بعض الحيوان ليس بانسان .

بعض الحساس ليس بانسان .

٦- الضرب السادس : يتألف من موجبة جزئية و سالبة كلية

ينتج سالبة جزئية .

مثاله :

بعض الذهب معدن .

لاشيء من الذهب بحديد .

بعض المعدن ليس بحديد .

الشكل الرابع

و هو ما كان الاوسط فيه موضوعاً في الصغرى محمولاً في الكبرى عكس الاول ، فيكون وضع الاصغر و الاكبر في النتيجة يخالف وضعهما في المقدمتين و من هنا كان هذا الشكل ابعد الجميع عن مقتضى الطبع غامض الانتاج عن الذهن ، و لذا تركه جماعة من علماء المنطق في مؤلفاتهم و نحن ايضاً لانرى كثير فائدة في ذكر شروطه و ضروب الانتاج منه .

تمة : القواعد العامة للاقتراني .

في ختام البحث عن الاقتراني الحملية ينبغي التنبيه على امور :

١ - لا انتاج من سالتين :

يجب ان يكون احدي المقدمتين في جميع الاشكال موجبة ، فلا انتاج من سالتين .

٢ - لا انتاج من جزئيتين :

يجب ان تكون احدي المقدمتين في جميع الاشكال كلية فلا انتاج من جزئيتين .

٣- لا انتاج من سالبة صغرى و جزئية كبرى .

٤- النتيجة تتبع اخس المقدمتين :

يعني اذا كانت احدى المقدمتين سالبة كانت النتيجة سالبة ، لان السلب اخس من الايجاب و اذا كانت جزئية ، كانت النتيجة جزئية ، لأن الجزئية اخس من الكلية ، وهذا الشرط واضح لأن النتيجة متفرعة على المقدمتين معاً فلا يمكن ان تزيد عليهما فتكون أقوى منهما .

وهذه الامور الأربعة تعد من القواعد العامة للأقتراني^(١) ، قال المحقق الطوسي : « لا قياس من سالتين و جزئيتين ، و من قرينة صغراها سالبة وكبرائها جزئية ، و النتيجة تابعة لأخس المقدمتين في الكم و الكيف »^(٢) .

١ - وقد طوينا الكلام عن ذكر براهين الشروط المذكورة في الاشكال الثلاثة روماً للاختصار ، و لأن الغرض من هذه المباحث كما مرّ ليس الاّ تذكارهم المباحث و القواعد الاساسية و البحث عما ذلك موكول الى المطولات في فنّ الميزان .

٢ - اساس الاقتباس : ١٩٣ .

١٣١

لواحق القياس

ان هيهنا ابحاثاً حول القياس نافعة للمستدل وهي مطروحة
في كتب المتقدمين ، ولكن المتأخرين اهملوها على الأغلب
و نحن نتعرض لها على وجه الاختصار تكميلاً للمقصود فنقول :

١- تقسيمات أخرى للقياس :

ان للقياس تقسيمات و اصطلاحات اخرى ينبغي للطلاب الوقوف عليها و هي :

الف - القياس الضمير :

قال الشيخ : « الضمير هو قياس طويت كبراه اما لظهورها و الاستغناء عنها كما جرت العادة في التعاليم كقولك : خطأ ا ب و ا ج خرجا من المركز الى المحيط ، فهما متساويان ، و اما لأخفاء كذب الكبرى اذا صرح بها كلية ، كقول الخطابي : هذا الانسان يخاطب العدو فهو اذا خائن مسلم الشفر ، ولو قال كل مخاطب للعدو فهو خائن ، لشعر بما يناقض به قوله ولم يسلم » (١) .

وقد أوجزه المحقق الطوسي بعبارة تالية : « الضمير قياس محذوف الكبرى ، كما يقال : فلان يطوف ليلاً فهو متلصص ، و حذفها للأيجاز او المغالطة » (٢) .

١ - منطق النجاة : ٥٩ - ٥٨ .

٢ - الجوهر النضيد : ١٦٢ .

ب - قياس الدليل :

و هو في هذا الموضع قياس إضماري حدّه الاوسط شيء يستلزم وجوده للأصغر وجود شيء آخر له سواء كان الاستلزام عقلياً او عادياً ، مثال الاول قولنا : الهواء جسم فهو متحيز ، مثال الثاني قولنا : هذه المرأة ذات لبن فهي اذا قد ولدت ، وهذا نوع خاص من الضمير و هو الذي حذفت كبراه لظهورها ، و انما سمي دليلاً لأن الاوسط لما كان مستتبعاً للمطلوب في العقل كان بنفسه وسيلة لحضوره في الذهن بدون حاجة الى تكراره في قضية اخرى فكأن المذكور وحده دليل ^(١).

ج - قياس العلامة :

و هو قياس اضماري حدّه الاوسط اما اعم من الطرفين و اما اخص منهما ، فعلى الاول يكون القياس من موجبتين على هيئة الشكل الثاني ، مثاله : هذه المرأة مضفارة فهي اذن حُبلى ، و من شرائط انتاج الشكل الثاني اختلاف المقدمتين في الكيف كما تقدم ، و على الثاني يكون القياس على هيئة الشكل الثالث ، مثاله قولهم الشُّجْعان ظلمة لأن الحَجَّاج كان شجاعاً ظالماً ، و الشكل الثالث لا ينتج الأجزئية فحق النتيجة ان يقال : بعض

الشجعان ظلمة (١).

د - قياس الرأي :

الرأى مقدمة كلية محمودة مسوقة في ان كذا كائن او غير كائن ، موجود او غير موجود ، صواب فعله او غير صواب ، و تؤخذ دائماً في الخطابة مهمة ، و اذا عمل منها قياس ففي الأغلب يصرح بتلك المقدمة على انها كبرى و تطوى الصغرى ، كقولك : الحساد يعادون ، و الأصدقاء ينصحون ، و هيئة القياس هكذا :

الف :

١ - هؤلاء حساد .

٢ - و الحساد يعادون .

هؤلاء يعادون .

ب :

١ - هؤلاء اصدقاء .

٢ - الاصدقاء ينصحون .

هؤلاء ينصحون (٢) .

١ - منطق النجاة : ٥٩ ، البصائر النصيرية : ١٣٧ ، اساس الاقتباس : ٣٣٨ .

٢ - لاحظ المصادر المتقدمة .

هـ- قياس المقاومة :

و هو قياس يستدل به على ابطال أقوى مقدمتي القياس بانتاج ما يضاد تلك المقدمة او يناقضها ، كابطال الكبرى في الشكل الاول ، او المقدمة الكلية في كل قياس اقتراني تكون احدى مقدمتيه جزئية ، فاذا كانت مقدمة القياس الكلية هي ان العلم بالشيئين المتضادين واحد ، وأردنا ابطالها باثبات ضدها ، نقول : المتضادان متقابلان ، و العلم بالمتقابلين ليس واحداً ، وان أردنا ابطالها باثبات نقيضها نقول : السواد و البياض متضادان ، و ليس العلم بهما علماً واحداً ، ينتج : بعض المتضادين لا يكون العلم بهما واحداً و هو يناقض المقدمة الكلية المفروضة ^(١) .

و- قياس المعارضة :

و هو قياس ينتج نقيض ما انتجه قياس آخر أو ضده ، كما اذا قيل : كل ج ب ، و كل ب ا ، فكل ج ا ، فيقول المعارض : سلمنا ما ذكرت ، لكن معنا ما يبطله ، و هو : ان كل ج ط ، ولا شيء من ط ا ، فلا شيء من ج ا ، فهذا الدليل الثاني هو المعارضة ^(٢) . و هذا ينفع في باب الجدل كثيراً .

١ - اساس الاقتباس : ٣٣٧ - ٣٣٦ ، و سَمَّاهُ فِي منطق التجريد

بقياس المعاوضة .

٢ - الجوهر النضيد : ١٦٣ .

ز- قياس الدور:

و هو عبارة عن ضمّ النتيجة الى عكس احدى مقدمتي القياس او عينها لإنتاج المقدمة الاخرى ، و انما يستعمل في الجدل و المغالطة .

مثاله ان نقول : كل انسان ناطق ، و كل ناطق ضاحك ، فكل انسان ضاحك ، فان طلب الدليل على الصغرى نقول : لان كل انسان ضاحك و كل ضاحك ناطق ، فكل انسان ناطق ، فقد أخذ عكس الكبرى كلياً و انضم الى النتيجة ، و هو انما يصح في الحدود المتعاكسة المتساوية ليتم العكس كلياً ، و انما كان هذا دائراً لتوقف العلم بأن كل انسان ضاحك على العلم به نفسه ^(١) .

ح- قياس العكس (عكس القياس) :

و هو ان يؤخذ مقابل النتيجة اما بالضد او بالنقيض و يضاف الى احدى مقدمتي القياس لينتج مقابل المقدمة الاخرى ، و يستعمل في الجدل احتيالا لمنع القياس ، و لنمثل له مثالا من الشكل الاول ، و ليكن القياس ان كل اب ، و كل ب ج ، فكل ا ج ، فان اخذنا ضدها و هو لاشي من ا ج و قرناه بالكبرى و هي كل ب ج ينتج لاشي من اب ، فأبطل الصغرى بالتضاد ، و ان أخذنا نقيضها و هو ليس كل ا ج و أضفنا اليها الكبرى ينتج ليس كل

ا ب فابطل الصغرى بالتناقض ، وكل ذلك من الشكل الثاني ، و ان
اضفنا اليها الصغرى لم ينتج الا بطل الكبرى بالتناقض لا بالتضاد ،
لان التأليف يكون من الثالث ، و هو لا ينتج الا جزئية ، و ضد
الكلية كلية لاجزئية .

و ان اعتبرت هذا في ضروب المقاييس كلها علمت ان
انعكاس ضروب الاول ان اريد ابطال صغراه يكون الى الثاني ،
و ان اريد ابطال كبراه يكون الى الثالث ، و انعكاس ضروب
الثاني عند ابطال صغراه الى الاول ، و عند ابطال كبراه الى الثالث ،
و انعكاس ضروب الثالث عند ابطال صغراه الى الثاني و عند
ابطال كبراه الى الاول (١) .

٢ - اكتساب المقدمات بالتحليل

من الابحاث الهامة في باب القياس هو البحث عن طريق اكتساب المقدمات و تحصيل القياس المنتج للمطلوب ، فان التعرف على ماهية القياس و اشكاله و شرائط انتاجه غير مجدية لإثبات المطلوب إلا بعد الوقوف على طريق تحصيل المقدمات الصالحة لتأليف القياس ، و هناك طريقة معروفة لتحصيل مقدمات القياس تسمى طريقة التحليل ، قال المحقق الطوسي : « مقدمات القياس يكتسب بتحليل حدّي المطلوب الى ذاتياتهما و عرضياتهما و معروضاتهما اللازمة و المفارقة ، ثم محاولة وسط تقتضي تأليفاً بينهما منتجاً له إيجاباً و سلباً » (١) .

توضيح ذلك : ان المحمولات كما تنتهي من جانب التنازل الى شخصيات لا تحمل على شيء ، كذلك تنتهي من جانب التصاعّد الى مفاهيم كلية لا يحمل عليها شيء لكونها اعم المفاهيم و أشملها ، و هي اما ذاتيات كالمقولات العشرة ، و اما عرضيات كمفهوم الشيء و الموجود و نحوهما .

ثم ان الحمل اما طبيعي و اما غير طبيعي ، فالطبيعي ما

يكون المحمول اعم من الموضوع سواء كان ذاتياً له او عرضياً ،
 كحمل الحيوان و الماشي و الضاحك على الانسان ، و غير الطبيعي
 هو ان يحمل المعروض على العارض ، كحمل الانسان على
 الضاحك ، او يحمل عرضي على آخر مثله ، كحمل الضاحك على
 الكاتب ، او يحمل الذاتي الاخص على موضوع اعم ،
 كحمل الانسان على بعض الحيوان ، و المقصود من الحمل في هذا
 الباب هو الحمل الطبيعي ^(١) .

اذا عرفت هذا فاعلم ، انا اذا أردنا تحصيل القياس على
 مطلوب ، نضع حدّي المطلوب اولاً ، ثم نلاحظ جانب الايجاب
 و نستقرئ ما يحمل على كل من الحدين ، سواء كان الحمل ذاتياً
 او عرضياً ، ثم نفحص عن محمولات المحمولات و هكذا الى ان
 ينتهي الامر الى المحمولات التي لا اعم منها ، و نطلب ايضاً
 موضوعات كل واحد من الحدين و موضوعات موضوعاته الى ان
 تنتهي الى الموضوعات الشخصية ثم نلاحظ جانب السلب
 فنستقرئ ما يسلب عن حدّي المطلوب .

و يجب الاحتراز عن استقراء ما لا يفيد في الانتاج مثل ما
 يحمل على كلا الحدين او يسلب عنهما ، لعدم انتاج الموجبتين
 من الشكل الثاني ، و لا من السالبتين مطلقاً .

و ينبغي ان نبتدىء بالمحمولات الاعم ، فإن الاعم اذا لم يكن

لاحقاً ، لم يكن الاخص ايضاً لاحقاً ، فان الجوهر مثلاً لا يحمل على البياض فكذلك الجسم و النامي و غيرهما من المفاهيم المندرجة تحت الجوهر ، ثم ان كان الاعم لاحقاً يطلب أخص المفاهيم و أقربها الى المطلوب ، فان كان ذلك ايضاً لاحقاً و محمولاً ، يستكشف منه صحة حمل المفاهيم المتوسطة بينهما ، و ان لم يكن الأقرب محمولاً يرجع الى المفهوم الواقع بعد الأعم بمرتبة و هكذا الى ان ننتهي الى أخصّ المحمولات .

و بعد الفراغ عما تقدم نطلب الحدّ الوسط على حسب ما نريد من اشكال القياس الإقتراني فان كان مطلوبنا ايجاباً كلياً ، لا يمكن اثباته إلا من طريق الشكل الاول .

فيجب حينئذ ان نطلب من المحمولات ما يكون محمولاً لموضوع المطلوب و موضوعاً لمحموله و ان كان المطلوب اثباته سلباً كلياً ، يمكن اثباته من طريق الشكل الاول و الثاني و الرابع ، فنطلب من المحمولات ما يسلب عن احد الحدين سلباً كلياً ، و يحمل على الآخر حملياً كلياً .

وان كان المطلوب موجباً جزئياً ، نطلب ما يحمل عليه الحدّ ان كلياً ، فيتألف قياس على هيئة الشكل الثالث او نطلب ما يحمل على أحد الحدين جزئياً و يحمل عليه الحد الآخر كلياً ، فيتألف قياس على هيئة الشكل الاول .

و ان كان المطلوب سالباً جزئياً ، نطلب ما يحمل على احد الحدين جزئياً ، و يسلب عن الآخر كلياً ليتألف قياس من الشكل

الاول : او ما يسلب عن احدهما جزئياً و يحمل على الآخر كلياً ليتألف قياس من الشكل الثاني .

هذا كله في الحمليات ، و نظير ما تقدم يجري في الشرطيات ايضاً ، ففي المتصلات نضع المطلوب اولاً ، ثم نطلب لوازم كل من المقدم و التالي ، وكذلك منافع كل منهما ، و في المنفصلات نطلب معاندات كل من الحدين ثم نؤلف منهما الأقيسة المنتجة للمطلوب .

ايضاح و تمثيل :

لإيضاح المقصود نأتي بأمثلة :

المثال الاول : نفرض ان مطلوبنا كل ناطق حيوان ، لتحصيل البرهان عليه نطلب اولاً ما يحمل على الناطق و يكون من مميزاته ، فنرى ان فيه قوة التفكير فنقول : الناطق متفكر ، ثم نطلب ما يحمل على التفكير و خاصته ، فنرى انه حركة العقل بين المعلومات و المجهولات .

ثم نلاحظ موضوعات الحيوان ، فنجد أن الانسان من موضوعاته ، ثم نفحص عن مقومات الانسان و مميزاته فنرى ان فيه مبدأ النطق و التفكير ، و من هنا نعرف ان موضوع مطلوبنا اعني الناطق ملازم للانسان ، فكل ناطق انسان ، وقد تقدم ان الانسان من موضوعات الحيوان ، فكل انسان حيوان ، نستنتج منهما : كل ناطق حيوان ، و هو المطلوب .

و كذلك اذا عرفنا ان من خواص الناطق انه ضاحك ،
 نبحت عن مميزات الضاحك فنرى انه لا يكون الا حساساً فان
 الضحك من آثار الاحساس ، ثم نفحص عن موضوعات الحيوان
 فنجد افراد الحساس مندرجة تحت الحيوان، فكل حساس حيوان،
 و الناطق ايضاً من موضوعات الحساس لأنه موضوع للضحك
 الذي لا يكون الا حساساً ، فكل ناطق حساس ، و يتألف منهما
 الضرب الاول من الشكل الاول .

المثال الثاني : ان كان المطلوب بعض العاقل جسم ، فنأخذ
 بالبحث عن معنى العاقل على نحو ما مرّ ، ثم عن معنى الجسم ،
 ثم نطلب موضوعات كل منهما ، فنرى انّ الانسان موضوع
 لكليهما و أنّهما يحملان عليه ، فكل انسان عاقل و ينعكس الى :
 بعض العاقل انسان ، و كل انسان جسم ، فيتألف منهما قياس على
 هيئة الشكل الأوّل ينتج المطلوب .

المثال الثالث : ان كان المطلوب هو انّ العقل المجرد ليس
 بحيوان ، فنفحص اولاً عن خواص العقل فنجد انه ليس فيه القوة
 و الاستعداد ، و ان جميع ما يمكن له من الكمالات حاصل له
 بالفعل ، و انه ليس بمتغذٍ ، ثم نفحص عما يحمل على الحيوان
 فنجد انه متغذ و متدرج في الكمال ، و نعرف بذلك ان النسبة
 بين غير المتغذي و غير المتدرج في الكمال ، و بين الحيوان
 التباين الكلي ، فلا يصدق احدهما على الآخر ، مع ان النسبة
 بينهما و بين العقل المجرد عموم و خصوص مطلق فحينئذ نقول :

كل عقل غير متغذٍّ و غير متدرج في الكمال .
ولاشيء من الحيوان بغير متغذٍّ و غير متدرج في الكمال
(الشكل الثاني) .

او نقول :

كل عقل غير متغذٍّ .
لا شيء من غير المتغذي بحيوان ^(١) (الشكل الاول) .

١ - لاحظ اساس الاقتباس : ٣٠١ - ٢٩٩ ، البصائر النصيرية :
١١٣ - ١١٤ (المتن و التعليقة) .

٣ - القياسات المركبة

قد تكون النتيجة واحدة و القياس متعدداً ، فذلك تكثير القياس ، وقد يكون النتيجة ايضاً متعددة ، فذلك تركيب القياس ، فتركيب القياس - كما قال الشيخ الرئيس - ان تكون القياسات المجموعة اذا حللت الى افرادها كان ما ينتج كل واحد منها شيئاً آخر الا انّ نتائج بعضها مقدمات لبعض ، فيكون القياس القريب من المطلوب الاول قياساً من مقدمتين ، و انما دخلت القياسات لتبيين المقدمتين (١) .

الموصول و المفصول : ثم ان القياسات المركبة اما موصولة النتائج بان تتصل نتيجة كل قياس الى مقدماته كقولنا : كل ج ب ، وكل ب د ، فكل ج د ، ثم كل ج د ، وكل د ا ، فكل ج ا ، ثم كل ج ا وكل ا هـ ، فكل ج هـ .

و اما مفصلة النتائج و هي ما تحذف فيها النتائج الاخرى ، كقولنا : كل ج ب و كل ب د ، وكل د ا ، وكل ا هـ ، فكل ج هـ (٢) .

١ - منطق النجاة : ٥١ .

٢ - لاحظ الجوهر النضيد : ١٥٣ ، شرح الشمسية : ١٧٧ .

القياس المعلّل : اذا كان قياس أو أكثر مضمراً في قياس مركب ، سمي القياس المركب حينئذٍ باسم القياس المعلّل ، لأننا نأتي بالعلّة في المقدمات ، مثال ذلك :

كل ب « و » لأنها « ج » : كل جبان خبيث لأنه لايجرؤ على المواجهة الخبيثة .

وكل ا ب : كل منافق جبان .

فكل ا و : كل منافق خبيث .

فاذا كانت العلة مذكورة في مقدمة واحدة كما في القياس السابق سمي القياس المعلّل مفرداً و اذا كانت مذكورة في كلتا المقدمتين سمي مُضَعَّفًا .

مثاله :

كل جسم حادث لأنه مركب .

وكل محسوس جسم لأنه ذو ابعاد .

فكل محسوس حادث .

و المعلّل المفرد ينقسم الى معلل مفرد من الدرجة الاولى ، اذا كانت العلة في المقدمة الكبرى - كما في المثال السابق ^(١) - و من الدرجة الثانية اذا كانت العلة في المقدمة الصغرى مثل ان

١ - و هو قولنا : (كل « ب » ، « و ») اعلم ان المناطق الاوروبيين يذكرون الكبرى أولاً ثم يأتون بالصغرى على عكس ما هو المعهود عند المناطق الاسلاميين ، فليتذكر .

نقول : كل متملق مستعبد لأنه ليس حُرَّ الرأي .
وكل مستعبد حقير ^(١) .
كل متملق حقير .

س

٤ - قياس الخلف

من جملة القياسات المركبة قياس الخلف وهو الذي يثبت حقية المطلوب ببطلان نقيضه ، و الحق لا يخرج : عن الشيء ونقيضه ، فاذا بطل النقيض تعين المطلوب ، قال المحقق الطوسي : «و الخلف اسم للشيء الرديء و المحال، و لذلك سمي القياس به، و هذا التفسير اشبه مما يقال انه سمي به لأنه يأتي المطلوب من خلفه اي ورائه الذي هو نقيضه ، و هذا قد ذكره الشيخ في مواضع اخرى ، و هو يقابل المستقيم .

فالقياس المستقيم يتوجه الى إثبات المطلوب بوجهه ، و يتألف مما يناسب المطلوب ، و يشترط فيه تسليم المقدمات ، و المطلوب فيه لا يكون موضوعاً أولاً ، و الخلف لا يتوجه الى اثبات المطلوب أولاً ، بل الى ابطال نقيضه ، و يشتمل على ما يناقض المطلوب ، ولا يشترط فيه التسليم بل يكون المقدمات بحيث لو سلمت أنتجت ، و يكون المطلوب فيها موضوعاً أولاً ، و منه ينتقل الى نقيضه»^(١).

فالفرق بين الخلف و المستقيم من جهات تالية :

١ - المستقيم يتوجه الى المطلوب بوجهه ، و الخلف يتوجه اليه من طريق نقيضه .

٢ - المستقيم يتألف مما يناسب المطلوب (لأن المطلوب متحقق في المقدمات بالقوة) و الخلف يتألف مما يشتمل على نقيض المطلوب .

٣ - يشترط في المستقيم تسليم المقدمات ، و الخلف لا يشترط فيه ذلك ، بل تكون المقدمات بحيث متى سلّمت انتجت (١) .

٤ - لا يكون المطلوب موضوعاً و متحققاً في المستقيم أولاً ، و لكنه موضوع و متحقق في الخلف و منه ينتقل الى نقيضه .

ثم ان قياس الخلف مركب من قياسين احدهما اقتراني و الآخر استثنائي ، و صورته - على فرض كون المطلوب ان كل اب - ان نقول : ان لم يصدق كل اب لصدق ليس كل اب ، و كل ج ب مقدمة صادقة معنا ، ينتج : ان لم يصدق كل اب لصدق ليس كل ج ، ثم توضع هذه النتيجة مقدمة في قياس استثنائي و يستثنى نقيض تاليها ينتج نقيض المقدم و هو المطلوب ، و حاصله يرجع الى أخذ نقيض المطلوب مع مقدمة صادقة على تأليف قياسي ينتج محالاً ، يستدلّ به على كون النقيض محالاً ،

١ - هذا يختص بالمقدمة التي تكون نقيض المطلوب ، لا المقدمة الاخرى ، اساس الاقتباس : ٣١٩ .

اذ لا يلزم المحال من المقدمة الصادقة ولا من التأليف الصحيح ،
فتعين لزومه من نقيض المطلوب فهو المحال ، فنقيضه الذي هو
المطلوب حق .

و يمكن ردّ الخلف الى المستقيم بقياس العكس ، و ذلك
بأن يؤخذ نقيض التالي المحال و هو التالي النتيجة في الاقتراني
و يضم الى المقدمة المسلّمة التي كانت مأخوذة في الخلف ،
ينتج المطلوب على سبيل الإستقامة .

فنقول في المثال المتقدم :

كل ا ج (نقيض التالي في نتيجة الاقتراني) وكل ج ب
(مقدمة صادقة مأخوذة في الخلف) ينتج كل ا ب و هو المطلوب .

الباب الثاني

في

الاستقراء

عرفوا الاستقراء بأنه حكم لكلي لوجود ذلك الحكم في جزئياته ، كالحكم بأن كل حيوان طويل العمر فهو قليل المرارة و ذلك لأننا استقرينا جزئيات الحيوان طويل العمر فوجدناه مثل الانسان و الفرس و الجمل ، و كانت هذه الجزئيات قليلة المرارة ، فحكمنا بهذا الحكم كلياً على الحيوان طويل العمر ، و كالحكم بأن كل حديدة تتمدد عند حصول الحرارة فيها ، و ذلك لما شاهدناه في عدة من جزئياتها ، الى غير ذلك من نظائرها و هي كثيرة في العلوم الطبيعية اذ مدارها على الاستقراء و اليك دراسة ما يتعلق بالاستقراء من المباحث الهامة في الفصول التالية :

الاستقراء تام و ناقص

قسّموا الاستقراء الى تام و ناقص :

١- الاستقراء التام : و هو ان يتفحص جميع افراد الكلي المطلوب اثبات الحكم له ، و هذا في الحقيقة من اقسام القياس و يسمى بالقياس المقسّم لأن الكلي الذي يراد اثبات الحكم له يقسم الى جزئياته ، كما يقال : كل شكل اما كروي و اما مضلع و كل كروي و كلّ مضلع متناه ، فكل شكل متناه . ثم ان الحكم الكلي الحاصل بالاستقراء التام يمكن أخذه كبرى لقياس برهاني بشرط ان لا يكون الجزئي المشكوك فيه من اجزاء القسمة مثلاً لو وقع الشك في ان الناطق هل هو مائت او ليس بمائت ، فتُصَفِّحت جزئيات الحيوان لامن جهة الناطق و غير الناطق ، بل من جهة قسمة اخرى كالماشيء ، و وُجِدَ المائت بيتناً لجميع اجزاء الاستقراء فحكم بسببها على الحيوان وُرِدَّ منه الى الناطق ، فقليل كلّ ناطق حيوان و كلّ حيوان اما ماشٍ او غير ماشٍ ، و كلّ ماشٍ مائت و كلّ ما هو غير ماشٍ كذلك ، فكلّ حيوان كذلك ، ينتج ان كلّ ناطق مائت ، و هذا انما يتأتى اذا كان الكلي

قابلاً لوجهين من القسمة او اكثر حاصرين له (١) .

٢- الاستقراء الناقص : و هو أن يكتفي في اثبات حكم الجزئيات للكلّي بالفحص عن حال عدّة قليلة او كثيرة من جزئياته ، وهذا هو القسم الرائج منه في العلوم و ينصرف اليه اسم الاستقراء عند اطلاقه من دون قرينة (٢) ، و هو لا يفيد علماً يقينياً و لهذا لا يستعمل في البراهين ، و انما يستعمل في الجدليات و نحوها .

١ - البصائر النصيرية : ١٣٢ ، اساس الاقتباس : ٣٣٢ .

٢ - شرح الاشارات : ١ / ٢٣١ ، و الاسم يقع مطلقاً على الناقص .

الفرق بين الاستقراء والتجربة

قال المحقق الطوسي : المجربات يحتاج الى أمرين :
 احدهما المشاهدة المتكررة ، و الثاني القياس الخفي ، و ذلك
 القياس هو أن يعلم ان الوقوع المتكرر على نهج واحد لا يكون
 اتفاقاً فاذن انما يستند الى سبب فيعلم من ذلك ان هناك سبباً و ان
 لم يعرف مهية ذلك السبب ، و كلما علم حصول السبب حكم
 بوجود المسبب قطعاً ، و ذلك لأن العلم لسببية السبب و ان لم
 يعرف ماهيته يكفي في العلم بوجود المسبب .
 و الفرق بين التجربة و الاستقراء ان التجربة يقارن هذا
 القياس و الاستقراء لا يقارنه (١) .

و يظهر من صاحب البصائر ان الفرق بين الاستقراء
 و التجربة هو ان النفس في الاستقراء لم يخرج عن حالة التردد
 بعد ، و ان حكم بشيء ليس حكمه هذا نابعاً عن وثوق و اطمئنان
 و هذا بخلاف التجربة فان بها يحصل للنفس اعتقاد محكم و ثيق ،
 قال : و مادام يبقى على التردد فهو نفس الاستقراء الناقص ،

فإذا حصل اعتقاد محكم وثيق لاريب للنفس فيه صار تجربة ،
و انما تحصل هذه الوثاقة بكثرة التكرار (١) .

و المتحصل من كلامه ان الاستقراء الناقص على قسمين :

١ - الاستقراء غير المؤدي الى اعتقاد وثيق و هو ما اذا
اكتفي بالفحص عن جزئيات قليلة .

٢ - الاستقراء المفيد للاعتقاد الوثيق و هو يتحقق بالفحص
عن جزئيات كثيرة للكلّي .

و يلاحظ عليه : ان الظاهر من قوله (الاعتقاد المحكم
الوثيق) هو اليقين بالحكم ، مع انّ اليقين بمعناه الخاص اعني
الذي يستعمل في البرهان يتوقف حصوله على العلم بسبب
الحكم و علته بخصوصها ، و لا يحصل من مجرد مشاهدة
الحوادث المتكررة ، و قلة الموارد و كثرتها لا يكون فارقاً في
ذلك و إنما يؤثر في قوة الاحتمال وضعفه ولا ينتهي الى اليقين
مهما بلغ الاستقراء كثرة .

الاستقراء، المعلن ومبادئه

ان الاستقراء الناقص تارة (١) لا يستكشف فيه علّة الأثر المشاهد وقوعه في شيء آخر اعني لا يرجع الى طبيعة ذلك الشيء و واقعيته كالمثال المعروف من مشاهدة تحرك الفك الأسفل عند المضغ في عدّة من انواع الحيوانات ، و اثباته لجميع انواعها ، فهذا الحكم و ان كان مبتنئاً على مبدء السببية و هو ان حركة الفك الأسفل من الحوادث الامكانية المتوقف حدوثها على وجود علّتها ، و انّ وقوعها مقارنة لوجود ما استقرى من الجزئيات ، و لكنّها لم ينكشف بخصوصها و أنّها هل ترجع الى طبيعة تلك الجزئيات، أو الى أمر عرضي لازم لها أو مفارق عنها، و لهذا لا يخرج الحكم بتحقيق ذلك الأثر لجميع الحيوانات عن الاحتمال و الظنّ ، و لا يبلغ الى مرتبة اليقين و هذا ما يعني بالاستقراء الناقص في اصطلاح المتقدمين .

و لكن قد يستكشف علّة الأثر بخصوصها و ان الأثر ينبع

١ - هذا التحقيق بمنزلة الايضاح للفرق الذي ذكره المحقق الطوسي ،

من طبيعة الجزئيات المستقرة وواقعيتها، و بما أنّ حكم الطبيعة في جميع مصاديقها واحد لا يختلف ولا يتخلف، يحكم على وجه القطع بوقوع الأثر المشاهد في عدة من الجزئيات، لجميع مصاديق تلك الطبيعة وجزئياتها، و هذا القسم من الاستقراء هو الذي يبتني عليه طريقة البحث في العلوم الطبيعية كعلم الفيزياء و الكيمياء و الطب و غيرها ممّا يتعلق بمعرفة الأمور الطبيعية، فمدار المعرفة فيها على الاستقراء الناقص، وقد اختلفوا في ملاك اعتبار هذه المعرفة وكيفية انتقال الذهن من مطالعة عدّة من الأفراد الى معرفة الكلّي الشامل لها و لغيرها، و ذكر كلّ من اصحاب المعرفة العقلية و الحسية وجوهاً تتكفل بالبحث عنها نظرية المعرفة، و الصحيح ابتناء ذلك على التعليل الذي أشرنا اليه، و اليه يرجع القضايا المجزّبات في اصطلاح المتقدمين كما صرّح به المحقق المظفر بقوله: « وهذا الاستنتاج في التجريبات من نوع الاستقراء الناقص المبني على التعليل الذي قلنا في الجزء الثاني انه يفيد القطع بالحكم »^(١).

فتحصّل أنّ الاستقراء الناقص على قسمين :

- ١ - ما لا يفيد الا الاحتمال و الظنّ .
- ٢ - ما يفيد علماً قطعياً و يبتني ذلك على استكشاف علّة الأثر بخصوصها و انتهائها الى الطبيعة ، و الأصل في هذا

الاستكشاف قاعدتان عقليتان :

الف - ان المقارنة المتكررة بين حادثين لا يكون اتفاقياً ،
فإن الاتفاق ينافي الدوام و التكرّر و هذا هو القياس الخفي
المذكور في كلام القدماء قال الشيخ : و المجربات هي امور اوقع
التصديق بها الحس بشركة من القياس ، و ذلك انه اذا تكرر في
احساسنا وجود شيء لشيء مثل الاسهال للسقمونيا تكرر ذلك
منّا في الذكر ، و اذا تكرر منّا ذلك في الذكر حدثت لنا منه تجربة
بسبب قياس اقترن بالذكر و هو : أنه لو كان هذا الأمر كالاسهال
مثلاً عن السقمونيا اتفاقياً عرضياً لاعن مقتضى طبيعته ،
لكان لا يكون في أكثر الأمر من غير اختلاف ^(١) .

ب - الطبيعة في الشرائط المتساوية تعمل على نهج واحد
ولا تتخلف عن مقتضاها ، و هذا في الحقيقة يرجع الى أصل
السنخية بين العلة و المعلول المبرهن عليه في الفلسفة الاولى .

الاجابة عن اشكال :

قد استشكل على الاستقراء المعلّل : بأن الأمر الاكثري في

١ - منطق النجاة : ٦١ ان عبارة الشيخ اصحّ مما ذكرناه سابقاً عن
المحقق الطوسي ، فإن الشيخ صرح بأن في التجريبات تكشف ماهية العلة
و هي الطبيعة و لكن المحقق نفى لزوم معرفة ماهية العلة وقد تبين ضعفه
مما تقدّم كما لا يخفى .

عالمنا هذا و ان لم يكن على سبيل الصدفة و الاتفاق ، و لكنه ليس من المحالات العقلية ، لأنّ العقل لا يأبى عن وجود عالم وراء عالمنا المشاهد يقع فيه الامور الاتفاقية دائماً او اكثراً ، و بعبارة اخرى ان الذي يكون من المحالات العقلية هو التصادف المطلق النافي لمبدء العلية ، و اما التصادف السببي اعني تقارن أمرين لاسببية بينهما فلا يأبى العقل من قبوله ، هذا .

على ان الاكثري الوقوع ليس له حدّ معيّن يعتمد عليه في جميع الاستقراءات فهل المراد من الأمر الاكثري هو وقوعه عشر مرات ، أو عشرين مرات ، أو أقل ، أو أكثر ؟ ففيما اذا استقرىء شيء عشر مرات مثلاً يصدق الاكثري على تكرّر الحادث ست مرّات و على سبع مرّات الى تسع مرّات ، فما هو المقصود منها ؟ و مع هذا الاجمال لا يمكن اعطاء ضابط كلي في باب الاستقراء حتى يستكشف منه الاحكام و القوانين الكلية على وجه الجزم و القطع (١) .

نقدم الجواب عن ذيل الاشكال و نقول : ان الاكثري من المفاهيم الواضحة لدى الازدهان و ان كان هناك اختلاف في تعيين

١ - هذا حاصل ما أورده المفكر الاسلامي الشهيد آية الله السيد محمد باقر الصدر في تأليفه القيم « الأسس المنطقية للاستقراء » على نظرية ارسطو و تابعيه من المناطقة الاسلاميين في حلّ مشكلة الاستقراء الناقص و قد بسط الكلام في تقرير الإشكال بما لا مزيد عليه ، فراجع القسم الاول من المصدر المذكور .

مصادقه ، و الضابط في باب الاستقراء هو تكرّر المشاهدة و التجربة بمقدار يحصل الوثوق بأنّ الأثر الحاصل في شيء ليس معلولاً لشيء آخر وراء طبيعته و واقعيته ولا يكون ناشئاً من أمر غريب اتفقت مقارنته لحصول ذلك الشيء ، مثلاً تمّدّد الحديد و انبساطه بالحرارة أمر يرجع الى طبيعة الحديد و واقعيته ، و لامتدخية للعوارض المفارقة كالأين الخاص و الوضع الخاص و الكمية الخاصة و غيرها فيه ، و هذا بخلاف مثل تكلم الانسان بلغة خاصة فأنه معلول أمور خارجة عن واقعية وجود الانسان و طبيعته ، فاستقراء عدّة من القاطنين في بلد لا يكفي للحكم بأنّ جميع أهل البلد يتكلمون بلغتهم و هذا هو الفارق بين العلوم المبتنية على التجربة و العلوم المبتنية على الاحصاء كأكثر مباحث علم الاجتماع . نعم نحن لا ندعي ان جميع المستقرين و المجربين يتعرّفون على العلة الواقعية و يميّزونها عن الأمور المقارنة الخارجة عن واقعية الشيء و لكنه لا يدلّ على انتفائها فإنّ الخطاء في المصداق أجنبي عن الخطاء في الضابط و الملاك (١) .

و بذلك يظهر الجواب عما ذكر في صدر الاشكال من أنّ التصادف النسبي ليس من المحالات العقلية ، فان التعميم في

١ - لاحظ الشرح المبسوط للمنظومة للفيلسوف الاسلامي الشهيد العلامة المطهري : ٢ / ٣٦٨ - ٣٧٥ .

نتيجة الاستقراء لا يكون مستنداً الى هذا الأصل في الحقيقة ، بل المعتمد عليه في التعميم ليس إلا ما ذكرناه من الاطمئنان والوثوق على انّ الأثر نابع عن صميم وجود الشيء و راجع الى واقعيته و طبيعته لا الى مقارناته و لكنّ الذي يهدي الفكر الى ان يستعقب في الفحص الى ان يتعرّف على ذلك هو اذعانه بأن الأثر المترتب على شيء في أكثر الموارد يدل على وجود رابطة العلية بينهما و تنتهي الى طبيعة الشيء و واقعيته كما تقدّم ، و من المعلوم ان هذه الهداية الفكرية غير متوقّفة على كون الاتفاق النسبي محالاً عقلياً ، بل يكفيها الإذعان بعدم وقوعه في عالما المشاهد كما اعترف بذلك في الاشكال .

الباب الثالث
في
التمثيل
وفيه فصول

تعريف التمثيل واركانه

قال الشيخ : « هو الحكم على شيء معين ، لوجود ذلك الحكم في شيء آخر معين أو أشياء أخر معينة على أنّ ذلك الحكم كليّ على المعنى المتشابه فيه » ^(١) كقولنا : السماء محدث لكونه متشكلاً كالبناء .

و التمثيل التام يتألف من أربعة حدود و هي :

- ١- الحد الأصغر، او المحكوم عليه و يسمى فرعاً (السماء) .
- ٢- الحد الأكبر ، او المحكوم به و هو الحكم الثابت في المثال (الحدوث) .

٣- الحد الأوسط و هو المعنى المتشابه فيه و يسمى جامعاً (التشكل) .

٤- الشبيه ، او المنقول منه الحكم و هو المثال و يسمى أصلاً (البناء) .

وقد يسمون الاصل شاهداً و الفرع غائباً فيقولون : يستدلّ

بالشاهد على الغائب ، و اختلفوا في ان الاصطلاح المذكور هل يختص بقسم خاص من التمثيل ، أولاً؟ ذهب صاحب البصائر الى الأوّل حيث قال : « و من التمثيل نوع يستمونه الاستدلال بالشاهد على الغائب ، وكان الشاهد عندهم عبارة عن المُحَسَّن و توابعه ، و يدخل فيه ما يشعر به الانسان من أمور نفسه الخاصة كعلمه و ارادته و قدرته ، و الغائب ما ليس المُحَسَّن ، فهو بعينه المثل الآ أنّه أخَصَّ منه » (١) .

و لكن المحقق الطوسي صرح بأنّ المراد بالشاهد ما علم وجود الحكم فيه و الغائب ما يراد اثباته له سواء كانا حاضرين او غائبين ، او مختلفين (٢) .

١ - البصائر النصيرية : ١٣٤ .

٢ - اساس الاقتباس : ٣٣٣ .

إرجاع التمثيل الى القياس

قال المحقق الطوسي : التمثيل يرجع بالتحليل الى قياسين :
الاول : قولنا : السماء متشكل ، وكل متشكل حادث ،
و صفراء بديهية دائماً ، و أمّا كُبراه فهي تحتاج الى البيان ، و هذا
أصل التمثيل .

الثاني : و هو يتكفل بيان كبرى الاول ، فيقال :
المتشكل بناء ، و البناء حادث ، و هذا القياس يشبه الاستقراء ،
لأنّ الأوسط من مصاديق الأصغر ، و الفرق بينهما أنّ في التمثيل
قد يكتفي بالفحص عن فرد واحد ، و يؤخذ سناداً للحكم على
طريق المثال و اما الاستقراء فلا يكتفى فيه بذلك .

ثم ان الكبرى في هذا القياس بديهية دائماً ، و الخلل انما
يقع في الصغرى ، ففي كل تمثيل خمس أحكام ، ثلاث منها
بديهية و هي :

- ١- الحكم بالأوسط على الأصغر (السماء متشكل) .
- ٢- الحكم بالأوسط على ما يشابه الأصغر (البناء متشكل) .
- ٣- الحكم بالأكبر على ما يشابه الأصغر (البناء محدث) .

و اثنان منها غير بديهية وهما :

- ٤ - الحكم بالأكبر على الأصغر وهو المطلوب إثباته
(السماء محدث) .
- ٥ - الحكم بالأكبر على الأوسط (كل متشكل حادث)^(١) .

طرق اثبات العلية للجامع

ذكروا لإثبات علية الجامع للحكم طريقتين معروفين :
الأول : طريق الدوران او الطرد والعكس ، و معنى الطرد ان
يثبت الحكم لكل ما يوجد له الجامع اعني المعنى المتشابه فيه ،
و معنى العكس ان يرتفع الحكم عن كل موضع لا يوجد فيه
الجامع ، فوجود الحكم و عدمه يدور مدار الجامع ، و الدوران آية
العلية .

يلاحظ عليه : انّ الدوران بنفسه غير كاف لإثبات ان
الجامع علة للحكم ولو صحّ ذلك لزم ان يكون كل من معلولي علة
واحدة علة للآخر ، و ايضاً المعلول علة لعلته الثامة فان الدوران
حاصل فيهما ، و التالي باطل .

أضف الى ذلك ان مرجع الطرد و العكس الى استقراء
جميع الجزئيات سوى الفرع حتى يثبت ان وجود الحكم و عدمه
يدور مدار الجامع ، و هذا في غاية الصعوبة بل من المحالات
العادية ، ولو فرضنا وقوع مثل هذا الاستقراء لكنه لا يجدي
لأثبات الحكم في الفرع فان الملازمة الوجودية بين أمرين في

اشياء كثيرة لاتستلزم الملازمة بينهما في جميع الاشياء لاحتمال وجود خصوصية في تلك الموارد الكثيرة و هي غير حاصلة في الفرع ، نعم لو استكشفنا ان الحكم و الأثر نابع عن طبيعة تلك الأشياء من غير دخالة للخصوصيات الفردية ، كان الحكم ثابتاً للفرع ايضاً ولكنه يرجع الى الاستقراء المعلل و ليس من التمثيل المصطلح في شيء .

الثاني : طريق التردد او السبر و التقسيم : و حاصله ان يتصفح اوصاف الأصل ثم يؤخذ في اختبار واحد واحد منها و يبطل كونه علة للحكم الى أن لا يبقى الا الجامع فيستكشف بذلك ان الجامع هو العلة لثبوت الحكم في الأصل ، و بما أنه حاصل في الفرع فيكون الحكم ثابتاً له ايضاً ، كما يقولون : البناء محدث ، فاما ان يكون حدوثه لكونه موجوداً أو لكونه قائماً بنفسه أو لكونه جسماً و ليس لكونه موجوداً و الا لكان كل موجود محدثاً ، ولا لكونه قائماً بنفسه و الا كان كل قائم بنفسه كذلك ، ولا لكذا و لكذا فبقى ان يكون حدوثه لكونه جسماً .

و استشكلوا عليه بوجوه اظهرها و جهان تاليان :

١ - ان هذا انما يصح بعد استقراء جميع صفات الأصل و ليس هو بهتين ، بل ربما يشذ منها وصف هو في الحقيقة علة للحكم ، و ما قد يقال انه لو كان للأصل وصف آخر لوجدناه بعد الفحص التام عنه مدفوع بأن عدم الوجدان لا يدل على عدم الوجود ، نعم كل ما يجب نفيه فلا دليل عليه و لا يصدق عكسه

كلياً و لكن الجدليين يغالطون فيطلقون العكس على سبيل الإهمال و يقصدون منه الكليّة .

٢- ولو سلّم الوقوف على جميع اوصاف الاصل ، لكن عدم كون واحد من الأوصاف (سوى الجامع) علة للحكم غير كاف لإثبات ان الجامع هو العلة له ، و ذلك لاحتمال ان تكون العلة مركبة من اثنين ، او ثلاثة او اكثر منها ، فمالم تبطل جميع الاقسام الحاصلة من اخذ الاوصاف مفردة و مركبة غير واحد (و هو الجامع) لا يتعين ذلك الواحد ، مثلاً لو كانت الاوصاف كونه موجوداً ، و كونه قائماً بالنفس ، و كونه مصنوع الآدمي ، و كونه مركباً من الماء و التراب ، فلا يكفي ان نبطل واحداً واحداً منها بل لابد ان نتعرض لإجتماعها ايضاً فنقول : ولا لكونه موجوداً و قائماً بالنفس ولا لكونه موجوداً و مصنوع الآدمي ، ولا لكونه موجوداً و مركباً من الماء و التراب ، ولا لكونه قائماً بالنفس و مصنوع الآدمي ولا لكونه قائماً بالنفس و مركباً من الماء و التراب ولا لكونه مصنوع الآدمي و مركباً من الماء و التراب ، ثم نتعرض لإجتماع ثلاثة ثلاثة منها ايضاً كذلك ^(١) .

ثم ان صحّ كون الجامع علة منحصرة للحكم كان الاستدلال برهاناً و التمثيل بالاصل حشواً ، مثاله من الشرعيات

١ - راجع البصائر النصيرية : ١٣٥ ، اساس الاقتباس : ٣٣٥ ، منطق شرح الاشارات : ٢٣٢ .

قوله - عليه السلام - : « ماء البثر واسع لا يفسده شيء لان له مادة »
 فان المحكوم عليه في الرواية وان كان هو ماء البثر ، ولكن علة
 الحكم اعم منه ، فلا خصوصية لماء البثر ، وانما أخذ مثلاً
 والحكم في الحقيقة ثابت للعلة المنصوصة وهي كون الماء واسعاً
 له مادة فيقال مثلاً :

ماء الحمام له مادة .

وكل ما له مادة لا يفسده شيء .

ينتج : ماء الحمام لا يفسده شيء .

مواضع استعمال التمثيل

التمثيل من الطرق المعتمدة في الفقه عند بعض فرق اهل السنة و يسمى في اصطلاحهم قياساً و اما الامامية فلا يعتمدون عليه و يعتبرون العمل به محققاً للدين و تضييعاً للشرعية، و اما في علم الكلام فله دور في الاستدلالات الخطابية، و يستعمل في صناعة الشعر أيضاً، قال المحقق الطوسي : « و موضع استعمال التمثيل الخطابة ثم الشعر ، و يسمى في الخطابة اعتباراً ، و المنجح منه بسرعة برهاناً » ^(١) و لكنه رد استعماله في البرهان و الجدل ^(٢) .

اقول : وجه عدم استعماله في البرهان واضح ، و اما الجدل فلا وجه لانكار استعمال التمثيل فيه، فان الغرض منه ليس اعطاء اليقين بالمطلوب، بل اقناع المخاطب او الزامه ، و هما قد يحصلان بالتمثيل ، قال صاحب البصائر : « لا بأس باستعماله في الجدل اذ ليس المطلوب فيه اليقين ، بل اقناع النفس

١ - منطق شرح الاشارات : ٢٣٣ .

٢ - اساس الاقتباس : ٣٣٦ .

و تظنّنها بما يعتقّد في المشهور أنّه ناتج يقيني» (١).

المقصد الثالث
في
الصناعات الخمس
او
اقسام الاستدلال
بلحاظ المادة
وفيه خمسة ابواب

تمهيد :

الى هنا قد فرغنا عن البحث حول اقسام الاستدلال بلحاظ الصورة و الهيئة و يجب علينا أن نبث عن اقسامه باعتبار المادة، اعني القضايا المستعملة في الاستدلال ، فان القضايا المستعملة في الاقيسة ثمانية اصناف : يقينيات ، و مظنونات ، و مشهورات ، و وهميات ، و مسلمات ، و مقبولات ، و مشبهات ، و مخيلات ، و الحجب و الاقيسة المؤلفة منها على اصناف خمسة :

البرهان ، الجدل ، الخطابة ، الشعر ، و المغالطة ، و يعبر عن كل واحد منها بالصناعة ، فيقال صناعة البرهان و ... و المراد منها الصناعة العلمية في مقابل الصناعة العملية .

فالبرهان هو الحجة المؤلفة من اليقينيات ، و الجدل هو الحجة المؤلفة من المشهورات و المسلمات ، و الخطابة مؤلفة من المقبولات و المظنونات ، و الشعر مؤلف من المخيلات ، و المغالطة من الوهميات و المشبهات .

و اهم ما يحتاج اليه منها ثلاث : البرهان و الجدل و الخطابة ، وقد ورد في القرآن الكريم الترغيب في استعمال الاساليب الثلاثة في الدعوة الالهية و ذلك قوله تعالى :

« أَذْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحُكْمَةِ وَ الْمُوعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَ جَادِلْهُمْ

بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ ...» (١).

فان الحكمة هي البرهان ، و الموعظة الحسنة من صناعة الخطابة ، و من آداب الجدل ان يكون بالتي هي احسن .
قال العلامة الطباطبائي -ره- :

قد فسرت الحكمة - كما في المفردات - باصابة الحق بالعلم و العقل ، و الموعظة - كما عن الخليل - بانه التذكير بالخير فيما يرق له القلب ، و الجدل - كما في المفردات - بالمفاوضة على سبيل المنازعة و المغالبة .

و التأمل في هذه المعاني يعطي ان المراد بالحكمة - و الله اعلم - الحجة التي تنتج الحق الذي لا مرية فيه ولا وهن ولا ابهام ، و الموعظة هو البيان الذي تلين به النفس و يرق له القلب لما فيه من صلاح حال السامع من الغبر و العبر ، و جميل الثناء و محمود الاثر و نحو ذلك ، و الجدل هو الحجة التي تستعمل لقتل الخصم عما يصير عليه . و ينازع فيه من غير ان يريد به ظهور الحق بالمؤاخذه عليه من طريق ما يتسلمه هو و الناس او يتسلمه هو وحده في قوله او حجته ، فينطبق ما ذكره تعالى من الحكمة و الموعظة و الجدل بالترتيب على ما اصطالحوا عليه في الميزان بالبرهان و الخطابة و الجدل . (٢) و نبحث عن كل من الصناعات الخمس في باب مستقل .

١ - النحل : ١٢٥ .

٢ - الميزان : ١٢ / ٣٧١ .

الباب الاول
صناعة البرهان
وفيه فصول

حقيقة البرهان

ان للبرهان مادة و صورة و فاعلاً و غاية .
 اما مادته فهي القضايا اليقينية ، و هي القضايا الضرورية
 الدائمة ، اي الضروري تصديقها للعقل ابدأ سواء كانت جهتها
 ضرورية او ممكنة ، لأن الامكان للممكن قد يكون يقينياً فيصير
 مبدء البرهان ، و اليقين هو اعتقاد انّ الشيء كذا مع اعتقاد انه
 لا يكون الا كذا ، مع مطابقته للواقع ، و امتناع تغيّره ، فبالقيد الاول
 خرج الظن ، و بالثاني خرج الجهل المركب ، و بالثالث التقليد .
 وقد اشار الى القيود الثلاثة الحكيم السبزواري فيما عرّف اليقين
 بقوله :

حدّ اليقين و هو القطع و بتّ تصديق جازم مطابقٍ ثَبَتَ
 و اما صورته فهي لا يكون الاّ قياساً لان الاستقراء و التمثيل
 ليسا بيقيني الانتاج ، و المقصود من الاستقراء هو الذي يبتني
 على مجرد المشاهدة المكرّرة ولا يستكشف فيه علّة الحكم ،
 كما ان المراد من التمثيل هو الذي لم يثبت فيه علية الجامع .

و اما فاعله فهو العقل الخالص غير المشوب. بالوهم
والتخيل و التقليد ، و اما غايته فهي انتاج اليقينيّات و هو ظاهر .
وبما أن اكمل الحدود ما اشتمل على العلل الاربع يمكننا ان
نعرف البرهان بقولنا « هو قياس يؤلّفه العقل من اليقينيّات
لإنتاج اليقين » .

اليقينيّات البديهية

لاشك ان اليقين وهو - كما تقدم - عبارة عن اعتقاد جازم ، مطابق للواقع ثابت صفة حاصلة للنفس فهي من الحقائق الوجودية الامكانية ، فيحتاج في تحقيقه الى علة و سبب يجب به وجوده فان كان ذلك السبب حاصلاً للنفس ، حاضراً لديه كان اليقين حاصلاً لها بالبدهاة ، و الاّ احتاج الى تحصيله فكان اليقين كسبياً نظرياً .

ثم ان اليقينيّات الكسبية لابد أن تنتهي الى البديهيّات لامتناع الاكتساب على سبيل الدور و التسلسل . وقد ذكروا لليقينيّات البديهية ستة اقسام كما يلي :

١ - الأوليات : و عرفها الشيخ بقوله : « هي القضايا التي يوجبها العقل الصريح لذاته و لغريزته لا لسبب من الاسباب الخارجة عنه ، فانه كلما وقع للعقل تصور لحدودها بالكنه وقع له التصديق فلا يكون للتصديق فيه توقف إلا على وقوع التصور و الفطنة للتركيب » (١) .

مثاله قولنا : النقيضان لا يجتمعان ولا يرتفعان ، و الكل اعظم من جزئه ، و الاشياء المساوية لشيء واحد بعينه متساوية ، والضدان لا يجتمعان في محل واحد شخصي مادي في زمان واحد ، و ان كان فيه خفاء فلخفاء الأطراف ، مثل ان الممكن محتاج الى المؤثر ، فلعلة لا يتصور الممكن بعنوان شيئية المهية الخالية عن الوجود و العدم ، و انهما مثل كفتي الميزان المتساويين ، و ان المتساويين مالم يترجح احدهما بمنفصل لم يقع ^(١) .

و اذا توقف العقل في الحكم الأولى بعد تصور الأجزاء فهو إما لنقصان الغريزة كما يكون للبله و الصبيان ، و اما لتدليس الفطرة بالعقائد المضادة للأوليات كما يكون لبعض العوام و الجهال ^(٢) وقد يعبر عنه « بوقوع الشبهة في مقابل البديهة » و الشبهة أن يؤلف الذهن دليلاً فاسداً يناقض بديهة من البديهيات و يغفل عما فيه من المغالطة ، فيشك بتلك البديهة او يعتقد بعدمها ، و لكن مستقيم التفكير اذا حدث له ذلك ، و عجز عن كشف المغالطة يردّها و يقول « انها شبهة في مقابل البديهة » مثاله ما ذهب اليه بعض المتكلمين من القول بالواسطة بين الوجود و العدم و ارتفاعهما معاً و سماه « الحال » ^(٣) .

١ - اللثالي المنتظمة ، صناعة البرهان .

٢ - شرح الاشارات : ١ / ٢١٥ .

٣ - المنطق ، ج ١ ، توضيح في الضروري .

٢ - المشاهدات : و هي القضايا التي يصدق بها العقل بواسطة احدى الحواس الظاهرة مثل حكمنا بوجود الشمس و انارتها ، و وجود النار و حرارتها ، و وجود الثلج و بياضه ، و تسمى « المحسوسات » ، او يصدق بها بالقوى الباطنة كالعلم بأن لنا شهوةً و غضباً و خوفاً و نحو ذلك ، او غيرها ، كعلمنا بذواتنا و افعال ذواتنا التي هي مدركات نفوسنا لآلاتها ، و يستمى المدرك بغير الحس الظاهر « بالوجدانيات » (١) .

قال المحقق الطوسي : « المشاهدات ثلاثة اصناف : احدها ما نجده بحواسنا الظاهرة كالحكم بأن النار حارة ، و الثاني ما نجده بحواسنا الباطنة و هي القضايا الاعتبارية بمشاهدة قوى غير الحس الظاهر ، و الثالث ما نجده بنفوسنا لآلاتها و هي كشعورنا بذواتنا و افعال ذواتنا » (٢) .

٣ - الفطريات : و هي التي يصدق العقل بها بسبب قياس يكون الوسط فيه حاضراً لدى النفس عند تصور حدى المطلوب ، و لأجل ذلك يقال لها « قضايا قياساتها معها » مثاله قولنا : الأربعة زوج ، و الاثنان نصف الاربعة و خمس العشرة .

٤ - المجربات : و هي القضايا التي يحتاج العقل في التصديق بها الى أمرين : أحدهما المشاهدة ، و ثانيهما

١ - شرح حكمة الاشراق : ١٢٠ .

٢ - شرح الاشارات : ١ / ٢١٥ - ٢١٦ .

قال المحقق الطوسي « المجربات يحتاج الى امرين : احدهما المشاهدة المكررة ، والثاني القياس الخفي ، وذلك القياس هو ان يعلم ان الوقوع المتكرر على نهج واحد لا يكون اتفاقياً » وقد تقدم تفصيل الكلام فيه عند البحث عن الاستقراء .

وقد يستشكل على كون المجربات من البديهيات لما يتوقف عليه حصول المعرفة بها من المشاهدة المكررة والقياس الخفي .

و الجواب ان توقف التصديق على المشاهدة لا ينافي البدهية و إلا لم تكن المشاهدات أيضاً من البديهيات ، و اما القياس الخفي فهو عندهم بديهي يكون الوسط فيه حاضراً لدى النفس و هو ان ما يتكرر وقوعه لا يكون اتفاقياً ، و توقف المعرفة على مثل هذا القياس لا ينافي البدهية ، و إلا لم تكن الفطريات بديهية .

٥- الحدسيات : و هي قضايا مبدء الحكم بها حدس من النفس قوي جداً يزول معه الشك و يدعن الذهن بمضمونها ، كالحكم بان نور القمر و غيره من الكواكب السيارة مستفاد من نور الشمس لما يشاهد من اختلاف تشكلها عند اختلاف نسبتها من الشمس قريباً و بعداً .

ثم ان الحدسيات جارية مجرى المجربات في توقف التصديق بها على المشاهدة و القياس الخفي ، اما المشاهدة فواضح ، و اما القياس فيقال في المثال المذكور « لولم يكن نور

القمر مستفاداً من نور الشمس لما استمرّ اختلاف تشكلاته عند اختلاف اوضاعه من الشمس ، و يستثنى نقيض التالي لاثبات نقيض المقدم .»

و هل يشترط فيها تكرر المشاهدة اولا ؟ فقد ذهب المحقق الطوسي الى الاول و قال في وجه الفرق بينها و بين التجريبات « ان السبب في المجربات معلوم السببية غير معلوم الماهية و في الحدسيات معلوم بالوجهين »^(١) و تبعه على ذلك المحقق المظفر في « المنطق »^(٢) .

يلاحظ عليه : ان ما ذكره من عدم اشتراط التعرف على ماهية السبب في المجربات و الاكتفاء بالتعرف على اصل السبب غير سديد كما يتّناه في مبحث الاستقراء فلاحظ .

و صرّح القطب الرازي في شرح الرسالة بعدم اشتراط تكرر المشاهدة في الحدسيات و جعله فارقاً بينها و بين التجريبات^(٣) و تبعه على ذلك المحقق الهيدجي في تعاليقه على شرح المنظومة^(٤) .

و هذا هو الأصح لأن صاحب الحدس القوي قد يحدس

١ - شرح الاشارات : ١ / ٢١٨ .

٢ - المنطق ، ج ٣ ، الحدسيات .

٣ - شرح الشمسية : ١٨٠ .

٤ - تعليقه الهيدجي ، ط طهران ، مكتبة الاعلمي ، ص ١٠٢ .

امراً بمشاهدة امر واحد، كما حدس يعقوب - عليه السلام - كذب إخبار بنيه بأن الذئب أكل يوسف - عليه السلام - عندما شاهد قميصه غير ممزق، والقياس الخفي هو: ان الذئب لو أكل يوسف لصار قميصه ممزقاً والتالي باطل فكذلك المقدم، اللهم إلا أن يقال ان علم يعقوب - عليه السلام - بكذب إخبارهم كان بوحي من الله تعالى (١).

الفرق بين الفكر والحدس :

ان الحدس قد يراد منه ما يقابل الحس كما يقال يشترط في الشهادة ان تكون حسياً ولا يكفي فيها الحدس، و يقال ايضاً في مبحث الاجماع « ان العلم بدخول الامام المعصوم في المجمعين حدسي او حسي » فهذا مصطلح علماء الاصول و الفقه .

وقد يراد منه ما يقابل الفكر وهذا مصطلح علماء المنطق و الفلسفة ، قال الشيخ في الفرق بين الفكر و الحدس « اما الفكرة فهي حركة للنفس في المعاني ، مستعينة بالتخيل في اكثر الامر ، يطلب بها الحد الاوسط او ما يجري مجراه مما يصار به الى العلم بالمجهول حالة الفقد ، استعراضاً للمخزون في الباطن و ما يجري مجراه ، فربما تأدت الى المطلوب و ربما انبثت » .

و اما الحدس فهو ان يتمثل الحد الاوسط في الذهن دفعة اما

عقيب طلب و شوق من غير حركة ، و اما من غير اشتياق و حركة ^(١) .

يستفاد من كلام الشيخ ان الفرق بين الفكر و الحدس من وجهين :

١ - امكان الانبئات و عدمه .

٢ - وجود الحركة و عدمها .

قال المحقق الطوسي ، بعد بيان الوجه الاول : « الفكر المنبت لا يكون مؤدياً الى علم و لأجل ذلك ربما لا يسمّى فكراً ، و قال بعد الاشارة الى الوجه الثاني « هذا هو الفرق الصحيح بين الفكر و الحدس المستعملين في هذا الموضع » ^(٢) .

و المراد من الحركة هو الحركة بين المعلومات المخزونة عنده للتعرف على مبادئ المطلوب من الحد الاوسط و غيره . فاذا انتقلت النفس عند مواجهة المجهول الى تلك المبادئ و حصل لها الحد الاوسط بسرعة و من غير حركة كان ذلك حدساً من النفس ، و ان حصل الانتقال لها بالحركة المذكورة فهو يسمى فكراً ^(٣) .

١ - شرح الاشارات : ٢ / ٣٥٨ .

٢ - شرح الاشارات : ٢ / ٣٥٨ .

٣ - قال صاحب البصائر : « الحدس هو سرعة انتقال الذهن من معلوم الى مجهول » ، البصائر النصيرية : ١٤٠ .

و قال المحقق الطوسي : « الحدس هو ظفر عند الالتفات الى المطالب »

ثم ان للحدس مراتب ، و البالغة منها الى غاية الشرف تسمى قوّة قدسيّة ، قال صدر المتألهين ولا يبعد في جانب الأعلى وجود نفس عالية شديدة قوية الاستنارة من نور الملكوت ، فذهنه الثاقب يسبق الى النتائج من غير مزاوله لحدودها الوسطى وكذلك من تلك النتائج الى اخرى حتى يحيط بغايات المطالب الانسانية و نهايات الدرجات البشرية و تلك القوة تسمى « قوّة قدسيّة » (١) و الى ذلك اشار الحكيم السبزواري بقوله :

كمال حدس قوّة قدسيّة يكاد زيتها يُضيء مائة (٢)

٦ - المتواترات : قال الشيخ : « القضايا التواترية هي التي تسكن اليها النفس سكناً تاماً يزول معه الشك لكثرة الشهادات بحيث يزول الريبة عن وقوع تلك الشهادات على سبيل الاتفاق و التواطؤ وهذا مثل اعتقادنا بوجود مكة و وجود جالينوس و اقليدس و غيرهم ، و من حاول ان يحصر هذه الشهادات في

بالحدود الوسطى دفعة » ، شرح الاشارات : ٢ / ٣٥٨ .

وقال صدر المتألهين : « النفس حال كونها جاهلة كأنها واقعة في ظلمة ، فلا بد من قائد يقودها او روزنة يضيء لها موضع قدمها ، و ذلك الموضع هو الحد المتوسط بين الطرفين » و تلك الروزنة هو التحدس بذلك دفعة ، فاستعداد النفس لوجدان ذلك المتوسط بالتحدس هو الحدس » ، الاسفار : ٣ / ٥١٦ .

١ - الاسفار : ٣ / ٣٨٥ - ٣٨٦ .

٢ - غرر الفرائد ، الطبيعيات ، الفريضة ٦ ، غرر في العقل النظري و العقل العملي .

مبلغ عدد فقد أحوال ، فان ذلك ليس متعلقاً بعدد يؤثر النقصان و الزيادة فيه و انما المرجوع فيه الى مبلغ يقع معه اليقين ، فاليقين هو القاضي بتوافي الشهادات لا عدد الشهادات « (١) .

ثم ان المتواترات ايضاً تتوقف على الحس و القياس الخفى الآ ان الحاصل بالتواتر هو علم جزئي من شأنه أن يحصل بالاحساس و لذلك لا يعتبر التواتر إلا فيما يستند الى المشاهدة ، فحكم المتواترات حكم المحسوسات و لذلك لا يقع في العلوم بالذات (٢) .

فتحصل ان البديهيات على اربعة اصناف :

الاول : ما لا يتوقف التصديق بها على امر وراء تصور الطرفين ، و هي الاوليات ، سمي بذلك من جهة ان التصديق بها في اول العقل (٣) . و اولى الاوائل قضية امتناع ارتفاع النقيضين ، و اجتماعهما و هي قضية منفصلة حقيقية « اما ان يصدق الايجاب او يصدق السلب » و لا تستغني عنها في افادة العلم قضية نظرية ولا بديهية حتى الاوليات ، فان قولنا : الكل اعظم من جزئه انما يفيد علماً اذا كان نقيضه و هو قولنا : ليس الكل اعظم من جزئه كاذباً .

فهي اول قضية مصدق بها لا يرتاب فيها ذو شعور ،

١ - شرح الاشارات : ١ / ٢١٨ .

٢ - شرح الاشارات : ١ / ٢١٩ .

٣ - منطق النجاة : ٦٩ .

و تبثني عليها العلوم ، فلو وقع فيها شك سرى ذلك في جميع العلوم و التصديقات ^(١) .

الثاني : ما يتوقف التصديق بها على القياس الخفي فقط ، و هي الفطريات و هي تتلو الاوليات في البداهة و لذا ادرجها شيخ الاشراق فيها .

الثالث : ما يتوقف التصديق بها على المشاهدة فقط و هي المحسوسات و الوجدانيات .

والرابع : ما يتوقف التصديق بها على الحس و القياس الخفي معاً ، و هي ثلاثة اقسام : التجريبات ، و الحدسيات و المتواترات .

هذا هو المشهور في بيان اقسام البديهيات اليقينية ، و لكن السهروردي حصرها في ثلاثة اقسام : الاوليات ، و المشاهدات ، و الحدسيات ، فأدرج الفطريات في الاوليات ، و التجريبات و المتواترات في الحدسيات ، و الظاهر انه اراد من الحدس ما يقابل الحس لا ما يقابل الفكر حيث قال : « ثم ما نعلم يقيناً من المقدمات اما ان يكون اولياً و هو الذي تصديقه لايتوقف على غير تصور الحدود ولا يتأتى لأحد انكاره بعد تصور الحدود ، او يكون مشاهداً بقواك الظاهرة او الباطنة ، او يكون حدسياً ، و الحدسيات على قاعدة الاشراق لها اصناف ... » ^(٢) .

١ - بداية الحكمة ، المرحلة ١١ ، الفصل ٨ .

٢ - شرح حكمة الاشراق : ١١٩ - ١٢١ .

البرهان للمي واني

قسموا البرهان الى برهان اللّم و برهان الانّ ، قال الشيخ في منطق الاشارات ، « ان الحد الاوسط ان كان هو السبب في نفس الامر لوجود الحكم و هو نسبة اجزاء النتيجة بعضاً الى بعض كان البرهان لم ، لأنّه يعطي السبب في التصديق بالحكم و يعطي اللميّة في التصديق و وجود الحكم ، فهو مطلقاً معط للسبب ، و ان لم يكن كذلك بل كان سبباً للتصديق فقط ، فأعطى اللميّة في التصديق و لم يعط اللميّة في الوجود فهو المسمّى برهان انّ ، لانه دل على آنية الحكم نفسه دون لميّته في نفسه (١) .

البرهان اللّمي ، مطلق و غير مطلق :

قد تعرفت على ان برهان اللّم هو ما يكون الاوسط فيه علة لوجود الحكم في الخارج ، اعني ثبوت الاكبر للأصغر فاعلم انه ليس من شرط برهان اللّم ان يكون الاوسط علة لوجود الاكبر مطلقاً ، بل لوجوده في الاصغر ، نعم اذا كان الاوسط علة لوجود

الأكبر مطلقاً، كان علة لوجوده في الأصغر أيضاً، كما في قولنا :
هذا الحديد ارتفعت درجة حرارته ، فهو متمدّد ، وهذا ما يسمّى
بالبرهان اللّمّي المطلق ، وما يكون الاوسط فيه علةً لثبوت الأكبر
في الأصغر فقط يسمّى بالبرهان اللّمّي غير المطلق ، و للأوسط
حينئذٍ احدى حالات ثلاث :

الاولى : ان يكون في وجوده معلولاً للأكبر و في عين
الوقت علةً لوجود الأكبر في الأصغر ، مثاله قولنا : « هذه الخشبة
تتحرك اليها النار ، فتوجد فيها » فان حركة النار اوسط و هي
معلول لطبيعة النار اي الأكبر ، ولكنها علة لوجود النار في
الأصغر ، مثال آخر قولنا : العالم مؤلّف ، فله مؤلّف .

الثانية : ان يكون معلولاً للأصغر و في عين الوقت علة
لوجود الأكبر في الأصغر ، مثاله قولنا : « المثلث زواياه تساوي
قائمتين فهي نصف المربع » لأن المساواة لقائمتين من لوازم
المثلث الذاتية - كالزوجية للاربعة - و اللازم معلول للملزوم ، و مع
ذلك فهي علة لثبوت الأكبر (نصف المربع) للأصغر ، مثال آخر
قولنا : الانسان حيوان فهو جسم ، فان الاوسط معلول للانسان ،
امّا لان العام لازم للخاص ، و امّا لان النوع محصّل للجنس و علةً
لتعيينه .

الثالثة : ان لا يكون معلولاً لاحدهما كقولنا : هذا الحيوان
غراب فهو اسود ، فالغراب و هو الاوسط ليس معلولاً للأصغر ولا

للا كبر ، مع انه علة لثبوت وصف السواد لهذا الحيوان (١) .

اقسام البرهان الإثني :

ان البرهان الإثني ينقسم الى ما يكون الاوسط معلولاً لوجود الاكبر في الاصغر ، و ما لا يكون كذلك ، و يسمى الاول بالدليل ، و هو عكس برهان اللّم . مثال الاول قولنا : هذه الحديد ممتدة ، و كل حديد ممتدة مرتفعة درجة حرارتها . فالاستدلال بالتمدد على ارتفاع درجة الحرارة استدلال بالمعلول على العلة ، فيكون العلم بوجود المعلول سبباً للعلم بوجود العلة و ان شئت قلت : المعلول علة للعلة في وعاء الزهن و ان كان في وعاء الخارج معلولاً لها .

و مثال الثاني قولنا : كل انسان كاتب و كل كاتب ضاحك فالكتابة علة لاثبات الضحك للانسان و ليس احدهما علة للآخر ، و انما هما معلولان لقوة النطق و قولنا : هذه الحمى تشتد غباً ، و كل حمى تشتد غباً محرقة فاشتداد الحمى غباً واسطة لاثبات الاحراق للحمى و كلاهما معلولان للحمى خارجاً ، قال السبزواري في نظم هذه المطالب :

برهاننا باللّم و الإثّن قُسم علم من العلة بالمعلول لم
و عكسه انّ ولمّ اسبق و هو باعطاء اليقين اوثق

فالوسط الواسط الاثبات بكلّ **إِنَّ** ذا على الثبوت واقعاً يدل
لَمْ و قيل الآخر دليلٌ **درج** التلازم هُنا سبيلٌ
قوله « **درج** التلازم الخ » اشارة الى ماقد يقال فيما لا يكون
الايوسط علة لوجود الاكبر في الاصغر ولا معلولاً له ، بل هما
معلولان لعلّة واحدة متلازمان وجوداً ، انه ليس من قسم برهان
اللمّ ولا الإنّ بل واسطة بينهما، و عليه يكون للبرهان ثلاثة اقسام ،
و لكن السبزواري أدرجه في البرهان الانبي بتعميم تعريفه بان
يقال : الانبي ما لا يكون الاوسط فيه علة لثبوت الاكبر للاصغر ،
و هذا طريق انيق لتقليل الاقسام .

اقسام البرهان اللّمي :

حيث ان الوسط في برهان اللمّ علة لثبوت الاكبر للاصغر ،
و العلة تقال على اربعة انواع ، فالبرهان اللمي بهذا الاعتبار ينقسم
الى اربعة اقسام :

وقد ضبطها السبزواري في النظم مع ذكر المثل لكل منها
و نحن نكتفي بذكر ما افاده :

بحسب العلّات لّمي قسم	من علل القوام او خارج لم
فالايوسط الفاعل للشيء كما	تسخن من مَسّ نار علما
و اوسط من مدة او غايته	كالموت من ضديّة او غُنَيْتَه
و اوسط من صورة عليّته	كاشف ذبيها اذبيها فعليّته

ثم قال - قدس سره - : اعلم انه كما ان اوثق البراهين باعطاء

اليقين النمط اللمي - لان العلم بالعلة مستلزم للعلم بالمعلول المعين ،
و العلم بالمعلول مستلزم للعلم بعلة ما - كذلك اوثق البراهين اللمية
ما يبرهن بالعلة الغائية ، ثم الاوثق من الاوثق ما يبرهن بالعلة
الفاعلية و هو الاشرف من الاشرف ، كيف و الوثاقة و الشرافة
اللّتان للغاية ترجعان الى الفاعل حيث ان العلة الغائية علة فاعلية
الفاعل ، فالغائية بالحقيقة فاعلية ، ثم أتم الفواعل الفاعل الإلهي
جلّ شأنه و برهانه أبهر البراهين « انتهى » ^(١) .

ايضاح و تحقيق

قد عرفت ان الوجه في اوثقية البرهان اللّمي من البرهان الأتي هو ان العلم بالعلة مستلزم للعلم بمعلول خاص ، و لكن العلم بالمعلول مستلزم للعلم بعلة ما ، و هذا من المطالب الدقيقة و يحتاج الى شيء من الايضاح ، و لصدر المتألهين -ره- تحقيق أنيق في ايضاحه نأتي بملخصه :

التحقيق في هذا المقام ان العلة قسمان : علة هي بماهيتها موجبة للمعلول كالأربعة للزوج ، و المثلث لذي الزوايا ، و مثل هذه العلة متى علمت ماهيتها علم لازمها لا محالة ، اذ اللازم لازم لذاتها و ماهيتها من حيث هي هي .

و علة ليست بماهيتها موجبة للمعلول ، بل إمّا بوجودها الذهني او بوجودها الخارجي ، و مثل تلك العلة لا يستلزم العلم بماهيتها ولا العلم بوجودها على الوجه العام ، العلم بوجود معلولها ، و انما يستلزم العلم بخصوص وجودها و تشخصها ، العلم بمعلولها المعين ، و ذلك لان وجود المعلول بخصوصه من نتائج وجود العلة و لوازمها ، و نسبة وجوده الى وجود العلة نسبة لوازم الماهية

الى الماهية ، ووجود العلة ليس الاتمام ووجود المعلول وكمالها و المغايرة بينهما كالمغايرة بين الأشد و الأنقص ، و بما ان العلم بوجوده و هوية لا يمكن إلا بأن يتحد العالم به او بما هو محيط به اي العلم الحضورى ، فاذا علم أحد وجود علة على الوجه الخاص علم معلوله المعين لا محالة ، لأن المفروض ان العالم قد اتحد مع وجود العلة و هو نحو اكمل من وجود المعلول ^(١) .

هذا كله في المطلب الاول ، و اما المطلب الثانى و هو ان العلم بالمعلول لا يوجب العلم بالعلة بخصوصها فبيانها :

ان استناد المعلول الى علته لأجل أنه في ذاته غير مستقل الوجود و العدم ، اذ لو كان له استقلال في أحدهما لامتنع استناده الى سبب ، فالممكن من جهة ماهيته المتساوية النسبة الى الوجود و العدم يقتضى مرجحاً ما و علة ما ، و لذلك قيل الامكان علة الافتقار الى علة مطلقة ، فاذا كان المعلول لامكانه محوياً الى العلة ، و الامكان موجباً للحاجة الى العلة المطلقة ، فلا جرم كان العلم بماهية المعلول موجباً للعلم بالعلة المطلقة .

فان قلت : المعلول المعين اذا لم يقتض علة معينة كانت

١ - حاصل البرهان : ان العالم متحد مع المعلوم الذي هو وجود العلة ، ووجود العلة متحد مع وجود المعلول ، اتحاد الكامل مع الناقص ، و المتحد مع المتحد مع شيء متحد مع ذلك الشيء و هذا الاتحاد هو ملاك الحضور و العلم ، فالعالم بالعلة ، عالم بمعلولها الخاص و هو المطلوب .

نسبته الى علته و الى سائر الاشياء واحدة فلماذا استند اليها دون غيرها ؟

قلت : المعلول المعين يقتضي علة مطلقة ، لكن العلة المعيّنة تقتضي معلولاً معيناً ، فتعين تلك العلة لذلك المعلول ليس لأجل اقتضاء المعلول لها ، بل لأجل اقتضاء تلك العلة للمعلول ، و لهذا نظائر كثيرة : منها ان نسبة الجنس كالحيوان الى الفصل كالناطق و الى سائر الفصول واحدة ، فاختصاص هذه الحصة من الحيوان بالناطق لو كان من جهة طبيعة الحيوان بما هو حيوان لزم الترجيح من غير مخصص ، لتساوي نسبة الحيوان الى جميع الفصول ، فالحيوان بما هو حيوان يحتاج لكونه طبيعة جنسية ناقصة الى فصل من الفصول ، اي فصل كان ، لكن تحصله في ضمن هذا النوع بهذا الفصل ، انما كان من جهة الفصل لا من جهته ، و لأجل هذا يلزم من العلم بكل فصل لنوع ، العلم بجنسه بخصوصه و لا يلزم من العلم بوجود الجنس الا العلم بوجود فصل ما من الفصول»^(١).

اقول : ان ما ذكره (قده) من عدم استلزام العلم بوجود المعلول للعلم بوجود علته المشخصة مبني على الامكان الماهوي ، و اما بناء على الامكان الفقري و ان وجود المعلول وجود رابط بالنسبة الى علته و شأن من شؤونها ، فالعلم الحضوري بوجود

المعلول لا ينفك عن العلم بوجود علته الخاصة ، و لكنه لا يكون علماً احاطياً و استكشافاً تاماً كاستكشاف وجود المعلول من العلم الحضوري بعَلته ، و ذلك لان وجود المعلول ليس إلّا وجهاً من وجوه علته و شأناً من شؤون وجودها ، فلا يكشف من العلة إلا ما يحاذيه من كمالها الوجودي ^(١) .

شروط مقدمات البرهان

ذكروا المقدمات البرهان شروطاً ارتقت في بعض عباراتهم الى سبعة وهي :

١- كون المقدمات يقينية صادقة ، و في عدّه من الشروط مسامحة ظاهرة ، فانه مقومٌ لحقيقة البرهان لا من شروطه .

٢- كون المقدمات أقدم بالطبع من النتيجة ، يلاحظ عليه ان هذا يختص ببرهان اللّم ، و مقومٌ لحقيقته ، فليس من شروط المقدمات في شيء .

٣- الأقدمية عند العقل بحسب الزمان لأن العلم بالنتيجة يحصل بسبب العلم بالمقدمات فيجب ان يكون العلم بها متقدمة .

٤ - الأعرفية عند العقل ، بان تكون المقدمات اكثر وضوحاً و يقيناً من النتيجة، حتى تقتضي وضوح النتيجة و تيقنها، قال المحقق الطوسي : « ليس المراد بذلك ان في النتيجة بعد حصولها نوع خفاء و قصور ، بل المراد ان الحكم اليقيني ثابت للمقدمات اولاً و للنتيجة ثانياً و بواسطة المقدمات » ^(١) و على

هذا ، فمآل الشرط الثانى و الثالث واحد ، و لأجل هذا فسّر المحقق الأقدمية بالأعرفية في شرح الاشارات ، حيث قال : « و ثانيها ان تكون اقدم منها عند العقل اي يكون اعرف منها ليكون عللاً للتصديق بها » (١) .

ثم ان للأقدمية عند العقل موارد ثلاث :

الف - الأعم والأخص : فالأعم أقدم و اعرف من الأخص ، فالجنس اعرف من النوع ، كما ان النوع اعرف من الاشخاص .

ب - البسائط و المركبات : فقد يكون البسائط اعرف من المركبات ، فعندئذ يستدل بطريقة التركيب وقد يكون العكس ، فيستدل بطريقة التحليل .

ج - العلل و المعاليل : و حكم الاعرفية فيها كما تقدم في البسائط و المركبات ، وهذا هو الوجه لانقسام البرهان الى الإتي و اللتي (٢) .

٥ - يجب ان تكون مقدمات البرهان مناسبة للنتيجة ، بأن يكون محمولاتها ذاتية لموضوعاتها فان الغريب لا يفيد العلم بما لا يناسبه ، و ايضاح هذا الشرط رهن دراسة امرين :

الاول : ما هو معنى الذاتى في كتاب البرهان ؟

الثانى : لماذا يجب رعاية هذا الشرط في البرهان ؟

١ - شرح الاشارات : ٢٩٦ / ١ .

٢ - راجع اساس الاقتباس : ٣٧٩ - ٣٨٠ .

الذاتي في كتاب البرهان

الذاتي في كتاب البرهان اعم من الذاتي في باب الإيساغوجي . قال الشيخ « و ربما قالوا في المنطق ذاتي في غير هذا الموضوع منه ، و عنوانه غير هذا المعنى ، و ذلك هو المحمول الذي يلحق الموضوع من جوهر الموضوع و ماهيته ، و قد يمكن ان يرسم الذاتي برسم ربما جمع الوجهين جميعاً » ^(١) و ذلك الرسم - كما قال الشارح الطوسي - هو ان يقال : « ما يؤخذ في حدّ الموضوع او يؤخذ الموضوع في حدّه ، فالاول مقوماته ، و الثاني اعراضه الذاتية الاولى » ^(٢) .

و المراد من العرض الذاتي هو الذي يؤخذ في تعريف موضوعات العلوم و يقال : « موضوع كل علم ما يبحث فيه عن اعراضه الذاتية » و كذا يقال : « ان محمولات المسائل اعراض ذاتية لموضوعاتها او لموضوع العلم » . و بما ان الأعراض الذاتية لموضوعات العلوم لا تلحق دائماً بموضوعاتها ، بل قد تحمل

١ - شرح الاشارات : ١ / ٥٨ - ٦١ .

٢ - نفس المصدر .

على انواع الموضوعات ، او على الأعراض الذاتية لها ، او الانواع
المندرجة تحت تلك الاعراض ، كان للعرض الذاتي مراتب
مختلفة لايفي بها الرسم المتقدم وهي كما يلي :

١ - ما يؤخذ في تعريفه نفس الموضوع كقولنا : الأنف
افطس ، و الإنسان متعجب ، و العدد زوج او فرد .

٢ - ما يؤخذ جنس الموضوع في حدّه كقولنا : هذان
العددان متساويان ، لان المساواة من خواص الكم الذي هو جنس
للعدد ، و كقولنا : الأربعة زوج و الثلاثة فرد ، فان المأخوذ في
تعريف الزوج و الفرد هو العدد الذي جنس لموضوعيهما .

٣ - ما يؤخذ معروض الموضوع في حدّه . كقولنا : الأبيض
عاكس للأشعة ، فيؤخذ في حد المحمول الجسم الذي هو
معروض للأبيض ، و كقولنا : الفرد ناقص ، فان المأخوذ في حدّ
الناقص هو العدد الذي معروض لموضوعه .

٤ - ما يؤخذ معروض جنس الموضوع في حده ، كما يقال :
زوج الزوج ناقص ، فان المأخوذ في حد الناقص هو العدد و هو
معروض للزوج الذي هو جنس للموضوع ، و لاجل ان يكون
تعريف العرض الذاتي شاملاً لجميع تلك المراتب عرّفوه بقولهم :
« ما يؤخذ في حدّه موضوعه ، او ما يقوم موضوعه » ، و خصّوا
القسم الاول منها بالذاتي الأولي ، و اذ يكون جنس الموضوع
مقوماً لماهيته ، و معروضه و معروض جنسه مقوماً لوجوده ،
يمكن تلخيص تعريف العرض الذاتي هكذا : « العرض الذاتي ما

يؤخذ الموضوع او أحد مقوماته في حدّه « (١) .

و ينبغي ان يعلم ان المأخوذ في حد المحمول اذا كان جنس الموضوع يجب تقييده بما لا يخرج من ذلك العلم الباحث عنه ، بأن يقال : او جنس الموضوع من حيث انه يبحث عنه في العلم الذي تلك المسألة مسألته ، او بشرط ان لا يكون أعم من موضوع تلك العلم ، و ذلك لثلاً يقع الاختلاط في مسائل العلوم ، مثلاً الطبيب يبحث عن الصحة و المرض العارضين لبدن الانسان فلو جعلنا ما اعتبر جنس الموضوع فيه من الأعراض الذاتية فالصحة و المرض اللذان اعتبر فيهما الحيوان يكونان من الأعراض الذاتية المبحوث عنها في الطب ، فيجب ان يكون البيطرة من علم الطب .

ثم ان التفصيل المذكور في حد العرض الذاتي لازم فيما اذا أريد من الموضوع موضوع المسألة و اما اذا أريد موضوع العلم فيكفي ان يقال : « ما يؤخذ في حده موضوع العلم ، لانه يتناول جميع الاقسام » (٢) .

١ - لاحظ تفصيل ما ذكرناه شرح الاشارات : ٦٠ / ١ ، اساس الاقتباس :

٣٨٠ - ٣٨٣ ، البصائر النصيرية : ١٥٠ .

٢ - راجع تعليقة القطب الرازي على شرح الاشارات : ٥٩ / ١ .

لماذا يجب ان تكون محمولات المقدمات ذاتيات لموضوعاتها ؟

الى هنا فرغنا عن دراسة الذاتي باصطلاح كتاب البرهان ، وقدحان حين البحث عن وجه اشتراط الذاتية بالمعنى المتقدم لمقدمات البرهان ، فنقول ، قال صاحب البصائر : « و شرط كونها ذاتية انما هو لأجل ان المطلوب في العلوم البرهانية هي الاعراض الذاتية ، فالوسط لو كان غريباً خارجاً عن موضوع العلم كان الأكبر اقاً مساوياً له او أعم منه ، و مساوي الخارج عن موضوع العلم خارج منه ايضاً فكيف اذا كان اعم منه ، فاذن مالا يصلح ان يكون محمولاً في المسائل من الأمور الغريبة لا يصلح في المقدمات ، و ما يصلح ان يكون محمولاً هناك من الأعراض الذاتية و اجناسها و فصولها و اعراض اعراضها و اعراض جنس موضوع العلم صلح ههنا ايضاً » .

توضيحه : ان النتيجة هي التي تثبت بالبرهان ، فهي مسألة من مسائل العلم موضوعها الحد الأصغر ، و محمولها الحد الأكبر ، فالحد الأكبر ذاتي للحد الأصغر ، لأن محمولات المسائل ذاتية لموضوعاتها ، اذ المبحوث عنه في كل علم هي الأعراض الذاتية ، و العلة لإثبات الأكبر للاصغر هو الحد الاوسط ، فلنفرض الشكل الاول من الاقتрани ، فهناك قضايا ثلاث كما تلي :

١ - يحمل فيها الأكبر على الاصغر و هي المسألة المطلوب

اثباتها .

٢- يحمل فيها الاكبر على الاوسط .

٣- يحمل فيها الاوسط على الاصغر .

وكل من الأخيرتين جزء علة للاولى و المجموع علة تامة لها ، فيقال : الأكبر محمول على الاوسط و الاوسط محمول على الأصغر ، فالأكبر محمول على الأصغر و هذا انما يتم اذا كانت المحمولات في جميع المراحل متناسبة متسلسلة ، و اذا كان المحمول في القضية الأولى (النتيجة) ذاتية يجب ان يكون في الأخيرتين ايضاً ذاتية حتى تحصل المناسبة و المسانحة اللازمة بين العلة و المعلول .

و بيان آخر : ان العلة لإثبات المسألة في الحقيقة هي نسبة الاوسط الى الأصغر الذي هو موضوع المسألة ، و الاكبر الذي هو محمول المسألة ، ذاتي لموضوعها ، فيجب ان يكون الوسط ايضاً ذاتياً للموضوع ، و ذلك لأن الوسط لايجوز ان يكون أعم من الأكبر ، لأن الأعم لا يكسب الأخص ، فانه لا يلزم من العلم بثبوت الأعم كالجسمية مثلاً العلم بثبوت الأخص كالحيوانية ، فالوسط اما مساوي للأكبر او اخص منه ، لان العلم بأحد المتساويين قد يستلزم العلم بالآخر ، و العلم بالأخص يستتبع العلم بالأعم لامحالة .

فلولم يكن الاوسط ذاتياً للموضوع (الاصغر) لم يكن الاكبر المساوي له او الاعم منه ذاتياً له ، مثلاً اذا لم يكن الحيوان

ذاتياً لموضوع لم يكن الحساس المتحرك بالارادة ولا النامي ذاتياً له و المفروض ان الاكبر ذاتي لموضوع المسألة و هو الاصغر ، هذا خلف (١) .

١ - هذا البيان الأخير أتى به الشيخ عبده في تعاليقه على البصائر النصيرية ، اوردناه بوجه أوضح فراجع كلامه ، البصائر : ١٥٥ .

الضرورية والكلية

ذكروا لمقدمات البرهان شرطين آخرين و هما : كون المقدمات ضرورية و كلية ، و المراد من الضرورية هنا هي المطلقة العرفية الشاملة للضرورية الذاتية و الوصفية قال الشيخ الرئيس : « و الضروري ههنا غير الضروري الذي كان في كتاب القياس فانه يعني ههنا بالضروري ما كان المحمول دائماً للموضوع مادام موصوفاً بما وضع معه و ان كان لا مادام موجوداً ، مثل قولنا : « كل أبيض فهو بالضرورة ذولون مفرق للبصر لا مادام ذاته موجوداً بل مادام ابيض » ^(١) .

توضيحه - على ما افاده المحقق الطوسي - : ان محمولات مقدمات البرهان مناسبة لموضوعاتها و المحمول المناسب ما يحمل بحسب جوهر الموضوع و ذاته - على ما تبين - و المحمول بحسب جوهر الموضوع ربما يزول بزوال الموضوع عما هو عليه حال كونه موضوعاً ، و ربما لا يزول ، و ذلك لانه اما يحمل عليه بسبب يساوي الموضوع كالفصل ، و هو مما يزول بزوال

نوعية ذلك الشيء واما يحمل عليه بسبب أعم كالجنس ، وهذا ربما يزول بزوال نوعيته ، وربما لا يزول ، مثلاً الخفيف اذا حمل على الهواء فانه يزول اذا صار ماءً ولا يزول اذا صار ناراً ، والمرثي اذا حمل على الأسود فانه يزول اذا صار شفافاً ولا يزول اذا صار ابيض ، فالضروري بحسب الذات ربما لا يشمل الزائل بزوال الموضوع عما هو عليه حال كونه موضوعاً ، و المشروط بكون الموضوع على ما وضع يشمل الجميع ^(١) .

و المراد من الكلية في كتاب البرهان غيرها في كتاب القضايا و القياس ، فان الكلية هناك تكون سوراً للقضية و يراد منها شمول الحكم لجميع افراد الموضوع ، سواء كان الحكم ثابتاً لها في جميع الأزمنة و الحالات ، اولاً ؟ و سواء كان محمولاً عليها حملاً أولياً اولاً ؟ و اما الكلية هنا فيعتبر فيها امران آخران : دوام الحكم ، و أوليته ، قال المحقق الطوسي : « و هي هيهنا ان تكون محمولة على جميع الاشخاص و في جميع الازمنة حملاً اولياً ، اي لا يكون بحسب امر أعم من الموضوع ، فان المحمول بحسب امر أعم كالحساس على الانسان لا يكون محمولاً حملاً اولياً ، ولا بحسب أمر أخص من الموضوع فان المحمول بحسب امر أخص كالضاحك على الحساس لا يكون محمولاً على جميع ما هو

حساس بل على بعضه فلا يكون حملة عليه كلياً» (١). هذا هو الوجه لإشترط الأولية « واما الوجه لإشترط الكلية من حيث الزمان فلان ذلك مقتضى ضرورة الحكم و دوامها ، فتحصل ان اشترط الضرورة يستلزم الكلية بلحاظ الازمنة ، و الكلية بلحاظ الافراد يستلزم الأوليّة .

و الذي يستفاد من عبارة الشيخ و صاحب البصائر ، هو ان في البرهان اصطلاحين :

١ - المقول على الكل ، و هو بحذاء الكلية في باب القضايا و القياس مع ما تقدم من اشترط دوام ثبوت الحكم في جميع الازمنة .

٢ - الكلية ، و المراد منها كون المحمول أولياً .

قال الشيخ : « المقول على الكل ههنا غير الذي كان في كتاب القياس فان معنى المقول على الكل هو ان يقال على كل واحد واحد ، في كل زمان مادام موصوفاً بما وضع معه ، لان كليات البرهان ضرورية لاتتغير، والكلي ههنا أزيد شريطة، فإنه يحتاج ان يكون مقولاً على كل واحد في كل زمان و مع ذلك يكون قولاً أولياً» (٢) .

ثم ان الشرطين الاخيرين لا يكونان من الشرائط العامة

١ - شرح الاشارات : ١ / ٢٦٩ .

٢ - النجاة ، قسم المنطق : ٦٩ ، و لاحظ ايضاً البصائر النصيرية : ١٥٧ .

لمقدمات البرهان ، بل يختصان بالمطالب الضرورية و الكلية ،
صرّح بذلك المحقق الطوسي في شرح الاشارات و التجريد في
المنطق .

فقد تبين من جميع ما تقدم ان ليس لمقدمات البرهان إلا
شرائط أربع وهي :

١- الاقدمية و الاعرفية .

٢- الذاتية .

٣- الضرورية .

٤- الكلية .

و الأولان منها عامتان ، و الأخيران خاصتان .

الباب الثاني

في

صناعة الجدل

و نضع البحث عنها في ثلاثة فصول : الفصل الاول
في المقدمات و القواعد الكلية، الفصل الثاني في المواضيع ،
و المجال الثالث في الوصايا :

الفصل الاول : المقدمات والقواعد العامة

١- الجدل في اللغة والاصطلاح :

الجدل في اللغة تارة يستعمل بمعنى القتال يقال : جدل الحبل اى قتله و الأجل المفتول ، و اخرى في شدة الخصوصية ، يقال : جدل الرجل اشتدت خصومته ، و ثالثة في القوة و التصلب يقال جدل الحب ، اى قوي في سنبله و جدل الولد ، اى قوي و صلب عظمه ، و الجميع يرجع الى اصل و احد كما قاله ابن فارس و هو : استحكام الشيء من استرسال (١) .

كما استعملت تلك المادة في القرآن بصور مختلفة تبلغ زهاء (٣١) مرة قال سبحانه: «... وَ جَادِلْهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ...» (٢) و قال سبحانه : « ... وَ جَدَلُوا بِالْبَاطِلِ لِيُدْحِضُوا بِهِ الْحَقَّ... » (٣) .

و المراد منه في اصطلاح المنطق هو الحجة المؤلفة من القضايا المشهورات او المسلمات لغرض المحافظة على وضع او

١ - لاحظ : مقاييس اللغة .

٢ - النحل : ١٢٥ .

٣ - المؤمن : ٥ .

الحجة من المقدمات المسلّمة على أيّ مطلوب يراد و على محافظة أيّ وضع يتفق على وجه لا يتوجه اليها مناقضة بحسب الامكان .

و المراد من الوضع هو الرأي المعتقد او الملتزم كالمذاهب و الملل و الاراء السياسية و الاجتماعية و العلمية و غير ذلك مما يلتزمه الانسان و يدافع عنه ، اما لانه معتقد به و اما لغرض آخر و ان لم يكن معتقداً به .

٢ - السائل و المجيب :

الجدل يقوم بشخصين : احدهما : من يريد ابطال وضع ما من طريق مقدمات يتسلمها الخصم و غاية سعيه ان يلزم صاحبه ، و يسمّى بـ « السائل » و ثانيهما : من يحفظ رأياً ما بمقدمات مشهورة ، و غاية سعيه ان لا يلزم و يسمّى بـ « المجيب » .

٣ - مبادئ الجدل :

مبادئ الجدل هي القضايا المسلمات و المشهورات ، وقد تبين مما تقدم ان المسلمات هي التي يأخذ بها السائل في استدلاله ، و المشهورات هي التي يأخذ بها المجيب .

ثم ان المشهورات تنقسم الى مطلقة و محدودة ، المطلقة هي التي تكون مقبولة عند جمهور الناس كحسن العدل و قبح الظلم ، و المحدودة ما تكون مشهورة عند طائفة من الناس

كأصحاب العلوم و الفنون المختلفة ، كإصالة الوجود و قاعدة
السنخية عند الفلاسفة ، و بطلان التسلسل عند المتكلمين
و الحكماء ، و قاعدتي لاضرر و لا حرج عند الفقهاء و بطلان
الأصل المثبت عند الاصوليين ، الى غير ذلك .

٤ - اسباب الشهرة :

ان للشهرة اسباباً نشير الى العمدة منها :

الف - بداهة العقل النظري : اعني القضايا التي يحكم بها قوة
العقل النظري بداهة و تسمى بـ « القضايا الواجبات القبول » .
قال المحقق الطوسي : « و الواجبة قبولها مشهورة بحسب
الاغلب و لا تنعكس ، و تستعمل في الجدل لشهرتها ، لا لوجوب
قبولها » (١) .

و قوله « بحسب الاغلب » اراد به الاوليات و المشاهدات
و الفطريات التي قياساتها معها ، و من غير الأغلب ،
المجربيات فانها قد تكون خفية عند شخص ، ظاهرة عند آخر
فلا تكون مشهورة .

ب - بداهة العقل العملي : اعني القضايا التي يدركها العقل
العملي بديهية و لاجل ذلك تصير مشهورة عند عامة الناس ،
و ذلك كحسن العدل و الاحسان ، و الوفاء بالوعد و قبح الظلم

و الخيانة و خلف الوعد و تسمى هذه القضايا بـ « الآراء المحمودة » .

ج- قضاء الفطرة و الغريزة: من الامور ما يجده الانسان من دخيلة نفسه ، و يحكم بها قضاء فطرته ، نظير ما تقتضيه الغيرة و الحمية الانسانية ، او غريزة حب الذات او الرقة و الرحمة النفسانية ، او الحياء الجبلي و نحو ذلك . فقضية لزوم الذب عن الوطن و الأهل مشهورة لما تقتضي بها الغيرة ، و الحمية ، و مثلها حسن اعانة المحتاج و اطعام المحروم و نحو ذلك .

د- العادة: هناك امور يحكم بها جمهور الناس او طائفة كثيرة منهم ، لما يستدعيه الالف و العادة و تسمى هذه القضايا بـ « العاديات » و « العرفيات » . كحسن بعض الافعال و قبحه بالنسبة الى رؤساء القوم او الضيف و ليس ذلك مقتضى حكم العقل او الغريزة ، لكنه مما اعتاد عند طائفة من الناس رعاية ذلك الفعل الخاص ، و هذا القسم ليس من المشهورات المطلق بل من المشهورات المحدودة كما لا يخفى .

هـ- الاستقراء: بعض الامور مما يحكم بها الناس حسب الاستقراء الحاصل لهم جيلا بعد جيل ، سواء كان استقراء تاماً او ناقصاً ، كحكمهم بأن تكرار الفعل الواحد مُمِلّ ، و كثيراً ما يكتفي العامة من الناس بوجود مثال واحد او اكثر في اعتقادهم بقضية ، و ذلك كشأؤم بعضهم من رقم (١٣) و نعاب الغراب و صيحة البومة و نحو ذلك .

هذه هي عمدة اسباب الشهرة قال المحقق الطوسي :
 « المشهورات المطلقة ما يراها الجمهور و يحمدها بحسب العقل
 العملي كقولنا العدل حسن و يسمى اراء محمودة او بحسب
 خلق او عادة او قوة من القواء النفسانية كحمية اورقة
 او بحسب الاستقراء و بالجملة بحسب شيء غير بديهية العقل
 النظري » (١) .

٥ - المشهورات الاولى و الثانية :

كما ان القضايا اليقينية قد تكون بديهية و قد تكون كسبية
 كذلك القضايا المشهورة على قسمين بديهية و كسبية ، و ان شئت
 قلت : اولى و ثانوية .

و المشهورات البديهية هي التي تقدم ذكرها في البحث
 المتقدم ، و اما الكسبية ، فلا بد ان تنتهي الى تلك البديهيات ،
 كما ان اليقنيات الكسبية لابد ان تنتهي الى اليقنيات البديهية .
 و يمكن ارجاع المشهورات الكسبية الى المشهورات
 البديهية « بالمقارنة و المقايسة » و ذلك بأن يقارن بين
 القضيتين احدهما مشهورة و يستنتج بذلك شهرة القضية
 الاخرى ، و المصحح للمقارنة امران :

الف - تشابه القضيتين في الحدود ، كقولهم اذا كان اطعام

الضيف حسناً فقضاء حوائجه ايضاً حسن ، فان حسن اطعام الضيف مشهور ، و للتشابه بين الاطعام و قضاء الحوائج تستوجب المقارنة بينهما انتقال الذهن الى حسن قضاء حوائج الضيف .

ب - تقابل القضيتين في الحدود ، كقولهم : اذا كان الاحسان الى الاصدقاء حسناً كانت الاساءة الى الاعداء حسنة فان التقابل بين الاحسان و الاساءة و بين الاصدقاء و الاعداء يستوجب انتقال الذهن من احدى القضيتين الى الاخرى بالمقارنة والمقايسة ^(١) .

٦ - ما هي النسبة بين الشهرة و الصدق :

ان النسبة بين الشهرة و الصدق هي العموم من وجه ، فقد تكون القضية مشهورة غير صادقة ك بعض العاديات و الاستقرائيات الذي لا يكون مطابقاً للواقع ، وقد تكون صادقة غير مشهورة كأكثر النظريات ، وقد تكون مشهورة و صادقة ، كالقضايا الاولى من العقل النظري و العملي ، و لاجل ذلك قالوا : ليس كل مشهور صادقاً ، بل المشهور يقابل الشنيع ، كما ان الصادق يقابل الكاذب ، و بعبارة اخرى : الصدق و الكذب يختصان بصناعة البرهان ، و الشهرة و مقابلها مختصان بصناعة الجدل .

١ - لاحظ المنطق للمظفر - ره - ، مقدمات الجدل .

٧ - صورة الجدل و مادّته :

قد عرفنا مادة الجدل و هي القضايا المشهورة و المسلّمة - و أمّا صورة الجدل و هيئته فقالوا : ان المجادل يستعمل ما ينتج بحسب الشهرة قياساً كان او استقراءً فله تأليف قياس عقيم اذا كان منتجاً بحسب الشهرة كالاستنتاج من موجبتين في الشكل الثاني - كما يقال : الحركة تدريجي الحصول ، و الزمان تدريجي الحصول ، فالحركة زمان ، و لكن القياس اشدّ الزاماً للخصم من الاستقراء لأنه اقرب الى العقل ، و الاستقراء أتمّ اقناعاً من القياس لقربه من الحس الذي يشاهده جمهور الناس .

وقد تبين ممّا تقدم ان الجدل اعم من البرهان مادّة و صورة و هو واضح .

٨ - فايذة الجدل :

ذكروا للجدل فوائد ثلاث :

- ١ - الزام المبطلين .
- ٢ - الذب عن الاوضاع .
- ٣ - اقناع اهل التحصيل من العوام و المتعلمين القاصرين عن فهم البرهان .

قال العلامة الحلبي : الغرض بالجدل يختلف بحسب اختلاف الاشخاص ، و الاصل في ذلك كلّهُ ان الانسان مدني بالطبع ، و هو انما يتم احوال معاشه بالمشاركة و المعاونة ،

و حسن المشاركة انما يتم بالتزام امرين للجمهور :
 احدهما : يجب الاقرار به كوجود الخالق تعالى و المعاد
 والنبوة .

ثانيهما : يجب العمل به كالقوانين الشرعية من العبادات
 و المعاملات .

و الذي يؤدّي الى حصول هذا الاعتقاد للجمهور
 بسهولة نافع ، و المقتضي لإبطاله ضارّ ، و البرهان مبني على
 الأمور اليقينية ، و قد لا يعطي هذه الفائدة لكل احد لقصور بعض
 العقول عن اليقين لعدم استعداده و تعسّره لذلك ، فوضع القياس
 الجدلي المبني على الأمور المحمودة و المقبول عند الجمهور
 لذلك ، لنفعه بالذات في الأمور المشاركة و المعاونة ، و لهذا قال
 المعلّم الاول : من يخالف المشهورات الذائعة ، منهم من يحتاج
 الى المعاقبة كمن يجحد وجوب عبادة الخالق و يستحسن عقوق
 الوالدين ، و منهم من يحتاج الى تعريف من جهة الحس كمن
 لا يعرف بحرارة النار و برودة الثلج .

فمنفعة الجدل الزام المبطلين و الغلبة على الخصم بحيث
 يدركه الجمهور ، و الذب عن الاوضاع و حفظ الرئيس عقايد
 العامة عن بدايع المبتدعة المتوسلين بحلّ عقائدهم الحقّة
 بمقدمات مشهورة ، فيقابلهم الرئيس بمثل حججهم ، و اقناع
 المحصلين من العوام في المسائل الكلية بالمشهورات ، و تسكين
 نفوس المتعلمين القاصرين عن درجة البرهان اذا كرهوا تقليد

مبادئ العلوم، اذا امكن تحصيل مايقنعهم بالقياس الجدلي (١).

٩- ادوات الجدل و آلاته :

المقصود من ادوات الجدل هي الامور التي اذا تعرف المجادل عليها و تحصيلها يتمكن من تحصيل غرضه اي يتحرز بها عن الانقطاع في الكلام و يلزم الخصم و يفحمه - وهي أربعة :
 الآلة الاولى : استحضار المشهورات من كل نوع و جمع المقدمات الذائعة عند الجمهور ، اي المشهورات المطلقة ، و الرائجة عند اصحاب الصناعات العلمية اعني المشهورات الخاصة ، و القدرة على استنباط ذايعات من ذايعات اخرى ، و نقل الحكم من ذائع الى ذائع ، و بالجملة لابد ان يستحضر اصناف المشهورات في كل موضوع يريد ان يجادل فيه ، فان كان غرضه الجدل في مسألة كلامية فيجب عليه ان يستحضر المشهورات الكلامية المناسبة لتلك المسألة ، نعم ربما تكون المسألة بحيث يتوقف افحام الخصم فيها على الاستعانة بمشهورات عامة او خاصة في سائر الصناعات العلمية ، فحينئذ يجب على المجادل الوقوف على تلك المشهورات ، ولا شك في ان المجادل اذا كان مستحضراً للمشهورات المختلفة ، عامة و خاصة في علوم و فنون مختلفة كان أقدر على افحام الخصوم .

و هذه الأداة لازمة للجذلي ، لأنه لا ينبغي ان ينقطع أمام الجمهور ولا يحسن منه ان يتأتى و يطلب التذكر او المراجعة ، فانه يفوت غرضه و يعدّ فاشلاً ، لأنّ غايته آتية ، وهي الغلبة على خصمه امام الجمهور ، فيفوت بفوات الاوان .

الثانية : الاقتدار على تفصيل معاني الالفاظ المشتركة و المشككة و المتشابهة و المتباينة ، الى غير ذلك ممّا يرجع الى احوال الالفاظ ، فاذا كان عارفاً باحوال اللفظ و قادراً على تمييز المشترك عن غيره ، يتمكن من رفع النزاع و النقاش فيما يكون ناشئاً من الخلط بين المعنيين للفظ واحد ، و كثير من المنازعات و المغالطات ناشئة من الخلط الواقع بين المعاني المختلفة للفظ واحد و عدم التمييز بينها ، فكل من المثبت و النافي يقصد معنى خاصاً لم يقصده الآخر .

فالعارف بحالات اللفظ ، المتمكن من تمييز المشتركات اللفظية من المعنوية ، يتمكن من دفع الغلط الناشئ من هذه الناحية ، كما يتمكن من ايجاد المصالحة بين فريقين متنازعين ، و لذلك امثلة كثيرة في العلوم المختلفة ، منها : اختلاف الفلاسفة في وجود الامكان و الوجوب في الخارج فطائفة الى النفي و طائفة الى الاثبات ، الاّ ان صدر المتألهين -ره- صالح بينهما ، ببيان ان مراد النافين الوجود المنحاز الذي له ما بازاء وراء الموضوع ، و مراد المثبتين ، الوجود المنتزع من نفس الموضوع و صميم ذاته ، فالنزع نشأ من عدم التمييز بين الوجود الرباطي

و صميم ذاته ، فالنزاع نشأ من عدم التمييز بين الوجود الرباطي و الرابط^(١) .

و منها : ما ذكره العلامة الحلي في مسألة الوجوب التخييري عند الاصوليين ، فقال بعضهم ان الجميع واجب و قال آخرون ان الواجب واحد لابعينه و السبب في هذا الخلاف الغلط اللفظي ، فان القائلين بوجوب الجميع انما عنوانه انه اي واحد فعَلَه المكلف كان قد آدئ بالواجب و لايجوز له الاخلال بالجميع و لايجب عليه الاتيان بالجميع ، (و هذا هو مراد القائل بوجوب البعض دون الجميع) فيزول حينئذ الخلاف^(٢) .

ثم انه يمكن تمييز المشترك اللفظي عن المشترك المعنوي ، بمقايسة اللفظ الذي يستعمل في أكثر من معنى واحد الى ما يقابله ، فاذا كان لذلك اللفظ بحسب كل معناه معنى آخر له لفظ خاص و موضوع بوضع خاص ، يعلم من ذلك ان ذلك اللفظ مشترك لفظي لا معنوي ، مثال ذلك لفظة القوة فانها تستعمل بمعنى القدرة كقولنا : قوة الانسان على الفعل الفلاني ، و تستعمل بمعنى القابلية و الاستعداد كقولنا : النطفة انسان بالقوة ، ولكن المعنى المقابل للقوة بالمعنى الاول هو الضعف مع ان المقابل للمعنى الثاني الفعلية ، و لتعدد المعنى المقابل نستظهر ان لها معنيين لا معنى

١ - الاسفار : ١ / ١٤٠ .

٢ - الجوهر النضيد : ٢٠٣ .

و كذلك يمكن تمييز الاشتراك اللفظي عن المعنوي بملاحظة جمع اللفظ فاذا اختلفت صيغة جمع اللفظ الذي يستعمل في معنيين ،يكشف كون اللفظ مشتركاً لفظياً ، مثال ذلك لفظة « امر » فانها تستعمل في معنى الشيء و تستعمل في معنى طلب الفعل على وجه الاستعلاء ، لكنه في المعنى الاول يجمع على صيغة « امور » و في المعنى الثاني على صيغة « اوامر » .

الثالثة : القدرة على التمييز بين المتشابهات بالفصول و الخواص ليقدر بذلك على اخراج موضوع من الحكم الثابت لموضوع آخر ببيان الفرق بينهما من حيث الفصل او الخاصة ، فالمجادل يقدر بتحصيل هذه القوة على نفي الحكم الذي يريد خصمه اثباته لموضوع مشابه لموضوع ذلك الحكم ببيان وجه الفرق بينهما . مثال ذلك ما توهمه البعض من ان تعلق النفوس بعد الموت و في عالم البرزخ بأبدان مماثلة للابدان الدنيوية من التناسخ الباطل ، فيدفع ببيان الفرق بينهما بأن التناسخ هو تعلق الارواح بعد الموت بأجسام في هذا العالم و لازمه انكار القيامة بخلاف القول بتعلق الارواح بأشباح برزخية .

و الفرق بين هذه الاداة مع سابقتها واضح ، فان السابقة كانت راجعة الى حالات الالفاظ من حيث الاشتراك و المشابهة في المعنى الموضوع له ، و هذه راجعة الى المصاديق و الموضوعات و التعرف على النسب الموجودة بين المصاديق ، هل هي عموم و خصوص مطلق ، او من وجه ، او تساوي او

تباين ؟ و لهذه الاداة ايضاً دور اساسي في باب المناظرات و المباحثات خصوصاً فيما يكون الدليل نقضياً ، فينقض اثبات الحكم او نفيه لموضوع بمشابهته لموضوع آخر يكون الحكم فيه وضعاً او رفعاً مسلماً عند الخصم ، مثال ذلك استدلال النافين لعلمه تعالى بذاته بأن تحقق العلم في مورد يستلزم عالماً و معلوماً فلا بد ان يكون العالم غير المعلوم ، فكيف يتصور ذلك من علمه تعالى بذاته ؟

فيجاب عنه نقضاً و يقال : لاشك ان الانسان عالم بنفس ذاته ، مع ان العالم هنا عين المعلوم - فالجواب الجواب (١) .

مثال آخر : ذهبت طائفة من الفلاسفة الى ان الوجوب والامكان امران اعتباريان ، و ليس بحذائهما شيء في الخارج ، فاستشكل عليهم بأن لازم ذلك ان لا يكون الواجب بالذات والممكن بالذات في حد نفسهما متصفا بالوجوب و الامكان ، فانه يدور مدار اعتبار المعبر و عدمه .

و اجيب عنه بالنقض على الامتناع ، فان الامتناع الذاتي ليس له واقعية في الخارج و معذلك لا يدور مدار الاعتبار (٢) .

الرابعة : القدرة على تحصيل التشابه بين المتباينات و المختلفات عكس الاداة السابقة ، سواء كان بالذاتيات او غيرها

١ و ٢ - للتعرف على الجواب الحلي عن الاشكالين ، لاحظ : كتب الفلسفة ، مباحث المواد الثلاث و علم الله سبحانه .

من وجوه الاشتراك بين الامور المختلفة ولو كان امراً سلبياً
 كاشتراك الانسان و الفرس في الحياة او الدرك الحسي او المشي
 و كاشتراك سائق السيارة مع مالك المدينة في التدبير و كاشتراك
 السمع و البصر في كونهما من ادوات الاحساس و كونهما مسخرة
 للنفس ، هذا في الاشتراك الايجابي ، و مثله الاشتراك السلبي ،
 نظير مشابهة الجوهر و الكم في عدم الضد لهما ، و العقل و النفس
 في نفي الجسمية عنهما .

و لهذه القدرة نفع عظيم في تبين الحقائق البرهانية
 الغامضة بتشبيهها بما هو معلوم عند المتعلم ، كما يقال : النسبة
 بين المادة الأولى - وهي قوة مبهمه - و بين الاستعداد الخاص
 المعين في الجسم ، كالنسبة بين الجسم الطبيعي و بين الجسم
 التعليمي ، فكما ان الجسم الطبيعي عبارة عن فعلية الامتدادات
 الثلاث على وجه الابهام و ذلك جوهر ، و الجسم التعليمي هو
 فعلية الامتدادات الثلاث على وجه التعين ، و هو عرض و كم ،
 كذلك المادة الأولى قوة مبهمه وهي جوهر ، و الاستعداد
 قوة معينة و هي عرض و كيف .

و اما فائدتها في صناعة الجدل ، فهي مقابلة لفائدة الآلة
 الثالثة ، فالمجادل يتمكن بهذه القوة من اثبات الحكم لموضوع
 يكون مشتركاً مع الموضوع الذي يكون الحكم فيه مسلماً عند
 الخصم ، منه قوله تعالى في الإجابة عن شبهة من انكر البعث
 بقوله « من يحيي العظام و هي رميم » : « قُلْ يُحْيِيهَا الَّذِي أَنشَأَهَا

أَوَّلَ مَرَّةٍ وَهُوَ بِكُلِّ خَلْقٍ عَلِيمٌ» (١).

ثم ان هذه الاداة مع سابقتها تنفعان في اقتناص الحدود و الرسوم ، فإن هذه الاداة تنفع لتحصيل الجنس او شبه الجنس ، و الاداة السابقة ، تنفع في تحصيل الفصول و الخواص كما تقدم . وقد ذكر المحقق الطوسي الأدوات الاربعة بكلام موجز و قال : « و الادوات التي يفيد الارتياض بها ملكة الجدل أربع : استحضار المشهورات من كل نوع و اعدادها ، و الاقتدار على تفصيل معاني الالفاظ المشتركة و المشككة ، و على التميز بين المتشابهات بالفصول و الخواص ليقدر بها بإيراد الفرق على اخراج شيء من حكم يعمه و غيره ، و على تحصيل التشابه بين المتباينات بالاوصاف الايجابية و السلبية ليقدر على ادخال شيء في حكم يثبت لغيره » (٢).

١ - يس : ٧٩ .

٢ - الجوهر النضيد : الفصل السادس ، الجدل .

الفصل الثاني - المواضع

ما هو المراد من الموضع ؟ :

كلمة الموضع معنى لفظة « طويقا » وقد سَمَّى ارسطو كتاب الجدل بهذا الاسم لكون اكثر مطالب هذا الفن مشتملاً على المواضع ، والمذكورة قبلها و بعدها راجع الى بيان كيفية استنباط المواضع او استعمالها ، و الوجه في ذكر المواضع في صناعة الجدل دون البرهان هو ان أقيسة الجدل تتألف من المشهورات و شهرة القضايا ليست ذاتية لها ، بل لها اسباب خارجية عنها و بما ان هذه الاسباب متعددة مختلفة ، فاحتيج الى ذكر المواضع التي تستنبط منها شهرة القضايا .

و المقصود من الموضع في صناعة الجدل كل حكم واحد يتشعب منه احكام كثيرة ، كل واحد منها جزئي بالنسبة الى ذلك الحكم الكلي و صالح ان يصير مقدمة للقياس الجدلي باعتبار شهرته ، كقولنا احد الضدين اذا كان في موضوع كان الآخر في ضده ، فانه حكم يتشعب منه حكم جزئي بالنسبة اليه و ان كان كلياً في نفسه و هو قولنا : ان كان وضع الاحسان في الاصدقاء حسناً كان وضع الاساءة في الاعداء حسناً ، و قولنا : اذا كانت معاشرة السفهاء مذمومة كانت معاشرة الحكماء ممدوحة ،

الى غير ذلك مما سيأتي بيانها تفصيلاً ، و الوجه في تسمية ذلك الحكم الكلي بالموضع اما لانه في موضع الانتفاع او لأنه في موضع الحفظ و الاعتبار .

ثم ان الموضع قد لا يكون مشهوراً و يكون جزئياته مشهورة ، و حينئذ لا يصلح ذلك الموضع لان يجعل مقدمة للقياس الجدلي و لكن جزئياته صالحة لذلك ، و السبب فيه ان الجزئيات اعرف عند الحس و الامور الكلية أبعد تعقلاً عند العوام لعدم التفاتهم اليها و تفتنهم لها ، فتكون شهرتها اقل ، و ايضاً نواقض الأعم أكثر من الاخص ، لان نقض الخاص نقض للعام و لالعكس ، فالوقوف على كذب العام اسهل من الخاص ، مثال ذلك موضع الضد المتقدم ذكره و هو ان احد الضدين اذا كان في موضوع فالضد الآخر يكون في ضد ذلك الموضوع ، فقد ينقض هذا الحكم الكلي بمثال السواد و البياض فانهما يعرضان لموضوع واحد و هو الجسم لا ان السواد يعرض للجسم و ضده و هو البياض يعرض لضد الجسم ^(١) .

ثم انهم قد ذكروا للمواضع ثمانية اقسام و ملاك هذه الاقسام و اختلافها هو اختلاف المسائل الجدلية و المحمولات التي يراد اثباتها للموضوعات ، فينبغي ان نشير الى اقسام محمولات الجدل فنقول :

اقسام محمولات الجدل :

و حاصل ما ذكروه في هذا المقام هو ان محمولات الجدل على نوعين :

١ - المحمولات المساوية للموضوعات .

٢ - المحمولات غير المساوية للموضوعات .

و الأولى ان دلت على ماهية الموضوع تسمى حدّاً ، و ان لم تدل على الماهية تسمى بالخواص ، و هي اما مفردة و اما مركبة ، و يطلق على الجميع اسم الرسم لأنّ الرسم يحصل من الخواص .
و الثانية (المحمولات غير المساوية) ان وقعت في جواب ما هو ، تسمى جنساً و هو يشمل الجنس و الفصل معاً ، فان الجنس هو الكلي المقول على الامور المختلفة الحقائق في جواب ما هو ، و الفصل من حيث ذاته قابل للحمل على الامور المختلفة الحقائق و ان كان من حيث تقيده بالجنس - بالفعل - متأبياً عن ذلك ، و الآتسى عرضاً ، و العرض شامل لما هو أعم من الموضوع و ما يكون اخص منه ، لأنهما مشتركان في عدم الوقوع في جواب ما هو ، و عدم التساوي للموضوع .

فالمحمولات بهذا الاعتبار أربعة اقسام : الحدّ ، الخاصّة او الرسم ، الجنس ، العرض و لا اعتبار بالنوع لانه ان حمل على الشخص سقط اعتباره هنالآن مباحث الجدل كلية ، و ان حمل على الصنف كان بمنزلة حمل اللوازم لان النوع ليس نوعاً للصنف ، فالنوع لا يقع في محمول القضية و انما يقع في

موضوعها (١).

اصناف المواضع :

اذا عرفت ذلك فاعلم ان الجدلي يحتاج الى مواضع متناسبة لكل واحد من المحمولات كي يستفيد منها في مقام الاثبات و الابطال ، و بما انه قد يحتاج الى الاثبات و الابطال في مطلق هذه المحمولات فلا بُدَّ له من مواضع معدّة لمطلق الاثبات و الابطال ، و على هذا فالمواضع خمسة :

١ - مواضع الإثبات و الابطال .

٢ - مواضع الاعراض .

٣ - مواضع الجنس .

٤ - مواضع الحد .

٥ - مواضع الخاصة .

و بما ان الاشتراك في العرض يكون على سبيل الأشدّ و الأضعف فلا بد من مواضع لإثبات الشدّة و الضعف في اتصاف الموضوع بالعرض ، و يسمى « بالأوّل و الآخر » .

و هناك مواضع اخرى يسمّى بـ « هو هو » و المراد منه اثبات وجه الاشتراك في الأمور المتغايرة ، كإثبات الاشتراك في الجنس ، او النوع او الخاصة او غير ذلك .

وهذه سبعة اقسام ، لكنهم ذكروا لكل من الجنس والفصل
مواضع خاصة و ان ادرجوهما في باب واحد ، و على هذا يرتقى
اقسام المواضع الى ثمانية .

مواضع الإثبات و الإبطال

البحث حول جميع هذه المواضع خارج عن الصدد ولا يُعدّ بحثاً ضرورياً للمجادل في جدالاته العلمية الكلامية ، و انفع تلك المواضع ما يتعلق بالإثبات و الإبطال فإنه مع كونه نافعاً في سائر المواضع ايضاً يفيد المجادل في ايّ موضوع علمي او ديني او غير ذلك ممّا للجدل فيه دُور و تأثير ، وقد عدّوا للإثبات و الإبطال عشرين موضعاً و نحن نكتفي بذكر ما هو الاهم منها فنقول :

الاول - تحليل المطلوب : و هو يتصور بوجهين :

الف : تحليل كل من الموضوع و المحمول الى اجزائه الذهنية - الجنس و الفصل - و الوجودية - المادة و الصورة - ثم تحليل تلك الاجزاء الى ان ينتهي الى البسائط ، كل ذلك بحسب الشهرة ، ثم يطلب منها ما يقتضي الإثبات و الإبطال .

اما صور الاثبات فهي ان يحمل المحمول على حد الموضوع او على جزء يساويه او يحمل حد المحمول او جزء يساويه على نفس الموضوع او على حده او جزء يساويه ، مثلاً ان كان مطلوبنا اثبات انّ العلم كمال نفساني ، نقول : العلم صفة نفسانية تستلزم احاطة النفس على الاشياء المعلومة ، و تلك الاحاطة كمال وجودي .

و أما صور الإبطال فهي ما اذا حصل التنافي بين المحمول و بين حدّ الموضوع او جزء يساويه ، او بين حد المحمول او جزء يساويه و بين نفس الموضوع او حدّه او جزء يساويه ، مثلاً ان كان المطلوب ابطال ان الحسود فاضل ، نقول : الفاضل من يكون افعاله و انفعالاته على سيرة العدالة ، و الحسود من يتأذى عن حسن حال الاخيار ، و هذا التأذى ليس على سيرة العدالة .

ب : تحليل كل من الموضوع و المحمول الى عوارضه ، ثم ملاحظة عوارض كل منهما بالنسبة الى عين الآخر ، فإن كان عوارض المحمول عارضة على الموضوع و كان عروضه كلياً ، فهو موضع علمي ، و ان كان عروضه عليه اكثرياً فهو موضع جدلي ، ولا يعم نفعه في الإثبات ، اذ لا يجب ان يكون عارض العام -المحمول - عارضاً على الخاص ، و يعم في الإبطال ، اذ لا يعرض على العام لا يكون عارضاً على الخاص ، مثلاً ان كان المطلوب اثبات ان الحس قد يخطيء وقد يصيب ، نقول : الحس تمييز ، و التمييز قد يكون خطأً وقد يكون صواباً ، فكذلك الحس .

و ان كان عوارض الموضوع عارضة للمحمول ، فهو موضع علمي يفيد في الإثبات على الوجه الجزئي لأن عارض الخاص عارض للعام في الجملة لا بالجملة ، ولا يفيد في الإبطال ، اذ سلب حكم عن الخاص لا يستلزم سلبه عن العام ، مثاله : ان كان علم

شريف كالتوحيد ، و علم خسيس كالكهانة ، فالحال شريف وخسيس (١) .

الثاني - تقسيم الموضوع : و هو ان يقسم الموضوع الى انواعه و اصنافه الى ان ينتهي الى الاشخاص ، ثم يلاحظ نسبة المحمول الى تلك الاقسام ، فان كان ثابتاً للجميع او للاكثر يفيد الاثبات و ان كان منتفياً عن الجميع او الاكثر يفيد الابطال ، و ليعلم ان الاكثري في باب الجدل بحكم الكلي مالم يوجد له نقض ، فعلى الخصم ان يتسلم الحكم اذا لم يقدر على نقضه ، و حقيقة هذا الموضع ترجع الى طريقة الاستقراء كما لا يخفى .

الثالث - طلب المقابل للمحمول : و هو ان يطلب مقابل المحمول اما بالتضاد او بالتناقض ففي الاول لا يفيد الا الابطال ، و في الثاني يفيد الاثبات أيضاً ، كما يقال : ان كان كل انسان حيواناً فالانسان ليس بجماذ ، و ان كان العلم غير متغير فلا يكون مادياً ، و ان لم يكن الموجود واجباً بالذات فهو ممكن بالذات .

الرابع - الاختلاف بلحاظ شروط التناقض : من المواضع المتعلقة بالابطال ما يتعلق بشروط التناقض ، فان اختلافها يقتضي ابطال الحكم الثابت لموضوع بالنسبة الى موضوع آخر فلا يبطال قول القائل : المتغذي هو النامي ، نقول : الاغتذاء موجود في زمان

١ - راجع اساس الاقتباس : ٤٦٩ - ٤٦٧ ، الجوهر النضيد : الفصل السادس ، صناعة الجدل .

الوقوف و الانحطاط دون النمو ، و لإبطال قول من يقول : التذكر تعلم . نقول : ان التذكر تحصيل علم ماض و التعلم تحصيل علم مستقبل .

الخامس - الاحوال الخاصة : من المواضع المفيدة للاثبات اثبات وجود حالة وصفة خاصة للشيء فانه يستلزم اثبات وجودها مطلقاً ، و ذلك لان وجود الشيء اعم من وجوده على حال وصفة كالدوام و الاكثرية ، و لما استلزم الخاص العام كان اثبات وجود حال الشيء مستلزماً لاثبات وجوده مطلقاً ، كقولنا : كلما كان الشيء نافعاً دائماً كان نافعاً مطلقاً ، و كقولنا : ان كان لون أشد بياض من لون ، فاللون أشد بياضاً مطلقاً .

السادس - مواضع المتقابلات : و هي ثلاثة مواضع نافعة للاثبات و الابطال :

الاول : اثبات ضد اللاحق بحال لموضوع لضد ذلك الموضوع بتلك الحال كما يقال : ان كان الاحسان الى الاصدقاء حسناً فالاساءة الى الاعداء حسن ، فقد اثبت ضد اللاحق و هو الاساءة لضد الموضوع و هو الاعداء ، و الحال - الوصف - ثابت في كلا العقدين و هو الحسن .

الثاني : اثبات ضد اللاحق بحال لموضوع لذلك الموضوع بضد تلك الحال ، كما يقال : ان كان الاحسان الى الاصدقاء حسناً فالاساءة الى الاصدقاء قبيح .

الثالث : اثبات عين اللاحق بحال لموضوع لضد ذلك

الموضوع بضد تلك الحال ، كما يقال : ان كان الاحسان الى
الاصدقاء حسناً فالاحسان الى الاعداء قبيح .

و الحاصل ان هناك ثلاثة امور متقابلة ، و في كل موضع
يكون الواحد منها من كلا العقدين مشتركاً و الآخران مختلفاً
و الى هذه المواضع الثلاثة اشار المحقق الطوسي بقوله : « مثل ما
يحكم بلحوق ضد اللاحق بحال لضد الملحوق بتلك الحال ،
او لعينه بضد تلك الحال ، او بلحوق اللاحق بعينه لضد الملحوق
بضد تلك الحال ^(١) .

السابع - اشتراك المتضادين في العروض : اذا عرض أحد
المتضادين لموضوع عرض الآخر ايضاً له كما يقال : ان كان
الحب عارضاً للقوة الشهوية كان البغض ايضاً عارضاً لها ، و ان
كان البغض عارضاً للقوة الغضبية كان الحب ايضاً عارضاً لها ،
و هذا الموضوع - كما قال المحقق الطوسي - انما ينفع في الاثبات
اذا كان المطلوب امكان عروض الضد للموضوع لاتحقق عروضه
خارجاً ، لعدم لزوم طروء الضدين لموضوع ولو على سبيل
التعاقب ^(٢) . بل قد يمتنع عروضهما لموضوع واحد ، كالحرارة
و البرودة ، و الزوجية و الفردية .

ثم ان المأخذ لهذا الحكم و سبب شهرته اما الاستقراء و اما

١ - الجوهر النضيد : صناعة الجدل ٢١٢ .

٢ - اساس الاقتباس : ٤٧٢ - ٤٧١ .

قولهم في تعريف المتضادين بانهما امران وجوديان يتواردان على موضوع واحد .

الثامن - تقابل المتضادين في العروض : وهذا مقابل للموضع المتقدم و حاصله : ان ضد العارض لموضوع عارض ل ضد ذلك الموضوع ^(١) كما يقال : ان كانت الشجاعة فضيلة فالجبن رذيلة ، و ان كان السواد قابضاً لنور البصر فالبياض مفرق له .

التاسع - مواضع الاقل والأكثر : وهي اربعة :

الاول : كل ما كان في الموضوع اكثر كان في المحمول اكثر ، كما يقال : اذا كانت اللذة خيراً فكل ما كان لذته اكثر كان خيره اكثر ، وهذا الموضع من المشهورات و ليس بموضع علمي فان الاكل - مثلاً - يكون نافعاً و ليس كل ما كان أكله اكثر كان انفع .

الثاني : اذا كان هناك محمولان و كان ثبوت احدهما للموضوع اولى من ثبوت الآخر ، فثبوت غير الاولى يستلزم ثبوت الأولى ، و نفي الاولى يستلزم نفي غير الاولى ، من ذلك حرمة الآف على الوالدين المستلزم لحرمة سبهما و منه قوله تعالى : «عَانتُمْ أَشَدَّ خَلْقًا أَمِ السَّمَاءُ بَنِيهَا» ^(٢) ، و منه قول الجواد - عليه السلام - في ابطال رؤيته تعالى بالأبصار : « اوهام القلوب ادق من ابصار العيون ... فأوهام القلوب لاتدرکه فكيف ابصار

١ - اساس الاقتباس : ٤٧٢ - ٤٧١ .

٢ - النزاعات : ٢٧ .

العيون» (١).

الثالث : اذا كان هناك موضوعان و كان احدهما اولى بعروض محمول له من الآخر ، فثبوت المحمول لغير الاولى يستلزم ثبوته للاولى ، و نفي الاولى يستلزم نفي غير الاولى . كما يقال : اذا كان العلم الحضورى ثابتاً للانسان فهو ثابت لله تعالى ، و اذا لم يكن الاستقلال في الوجود ثابتاً للموجود المجرد ، فليس بثابت للموجود المادى ، و كما يقال : اذا كان الاتيان بالإعجاز ثابتاً لمن عنده علم من الكتاب (٢) كان ثابتاً لمن عند علم جميع الكتاب (٣) .

الرابع : اذا كان هناك موضوعان و محمولان و كان ثبوت احد المحمولين لموضوعه اولى من ثبوت الآخر لموضوعه ، فمن ثبوت غير الاولى نحكم بثبوت الاولى ، و من نفي الاولى نحكم بنفي غير الاولى . كما يقال : اذا صار الماء هواءً صار الجمد ذائباً ، و اذا لم يصير الجمد ذائباً لم يصير الماء هواءً .

العاشر - المشابهة : اذا كان حكم ثابتاً لاحد شيئين متشابهين ، كان ثابتاً للآخر ، كما يقال : ان كان العلم بالأضداد

١ - التوحيد للصدوق : الباب ٨ ، الحديث ١٢ ، ص ١١٣ .

٢ - اشارة الى قوله تعالى : « قَالَ الَّذِي عِنْدَهُ عِلْمٌ مِّنَ الْكِتَابِ اَنَا آتِيكَ بِهِ قَبْلَ أَنْ يَرْتَدَّ إِلَيْكَ طَرْفَكَ ... » - النمل : ٤٠ - .

٣ - اشارة الى قوله تعالى : « وَ يَقُولُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَسْتَ مُرْسَلًا قُلْ تَمَنَّى بِاللَّهِ شَهِيداً بَيْنِي وَ بَيْنَكُمْ وَ مَنْ عِنْدَهُ عِلْمُ الْكِتَابِ » - الرعد : ٤٣ - .

واحداً كان الظن بها كذلك ، و ان كان الحاس متحداً بالمحسوس كان العاقل متحداً بالمعقول ، وهذا الموضع يقرب من التمثيل ، و الفرق بينهما - كما قيل - هو ان الجامع في التمثيل يحتاج الى البيان غالباً دون المقام .

الحادي عشر - المقارنة : اذا كانت مقارنة شيء لآخر مقتضية لثبوت وصف له ، كان ذلك الوصف ثابتاً للمقارن كما يقال : اذا كانت العدالة في الرجل مقتضية للجمال فالعدالة جميلة ، و نظيره اذا كانت المقارنة مقتضية لزيادة الوصف ، كما يقال : اذا كانت مقارنة الشجاعة للعدالة مقتضية لزيادة الفضيلة ، فالشجاعة فضيلة .

الثاني عشر - الاشتقاق والتصاريف : من مواضع الاثبات و الإبطال ، موضع الاشتقاق او النظائر و هو اثبات حكم المشتق منه للمشتق او بالعكس ، كما يقال اذا كانت العدالة محمودة فالعادل محمود . و اذا كانت الشجاعة فضيلة فالشجاع فاضل ، و اذا كانت الصحة نافعة فالصحي نافع .

و يلحق بهذا الموضع ، موضع التصاريف و لكن لا يعتبر فيه الاشتقاق بلحاظ الاسم ، بل يعتبر نوع من المناسبة بين امرين ، فيحكم بثبوت وصف لما يناسب الموضوع و يلائمه بوجه ، كما يقال : ان كان ما يجري مجرى العدالة محموداً فالعدالة محمودة ، و ان كان ما يجري مجرى الشجاعة كملاً ، فالشجاعة كمال .

مواضع الاولى والآخر

الى هنا فرغنا عن البحث حول مواضع الإثبات و الإبطال
و اكتفينا في ذلك بذكر أهم تلك المواضع و أشهرها ، و نختتم
البحث حول المواضع ببيان ملخص ما افاده المحقق الطوسي
حول مواضع الاولى والآخر فنقول :

اصل هذا الباب ترجيح احد شيئين مشتركين في امر على
آخر بوجه من الوجوه المستدعية للترجيح ، و الالفاظ المتداولة
فيه هي : « الآخر » ، و « الأفضل » و « الأولى » و « الأكثر »
و « الأزيد » و « الأشد » و « الأشرف » و « الأقدم » و ما
يجري مجراها ، و الالفاظ المقابلة لكل واحد منها .

و انما يحتاج الى اعداد مواضع هذا الباب فيما كان التفاوت
و التفاضل بين امرين غير ظاهر ، و اما فيما يكون ظاهراً فذكر
الموضع يكون حشواً و لغواً .

ثم ان التفاضل يقع في موارد :

١- اذا كانت الفضيلة مما تقبل الزيادة والنقيصة، كما يقال :
فلان أغنى من فلان .

٢- اذا كانت الفضيلة مما تقبل الشدة والضعف، كما يقال :
زيد أسخى من عمرو .

٣- اذا كان لأحدهما فضل يختص به و ان كانا مشتركين في فضيلة اخرى من دون تحقق زيادة و نقصان ، او شدة و ضعف فيها ، كما اذا كان احدهما عفيفاً و شجاعاً و الآخر عفيفاً فقط .

٤ - اذا كان لكل منهما فضيلة تختص به و لكن فضيلة احدهما ثابت و باق بخلاف الآخر، كالحكمة بالقياس الى اليسار .
٥ - اذا كانت لهما فضيلة واحدة و لكنها متحققة لأحدهما بالذات و للآخر بالعرض ، كالأثار الوجودية بالنسبة الى الوجود و الماهية ، و كالجريان بالقياس الى الماء و الميزاب ، و كالضوء بالنسبة الى الشمس و المرءات .

٦ - اذا كانت لكل منهما فضيلة و كانت فضيلة احدهما اعم مصلحة او اعم نفعاً من الاخرى ، كالعلم و العبادة ، و العدالة و الجود ، سئل الامام علي - عليه السلام - عن العدل و الجود أيهما افضل فقال - عليه السلام - العدل اشرفهما و افضلهما ، و استدل على ذلك بوجهين : احدهما : ان العدل يضع الامور مواضعها و الجود يخرجها من جهتها ، و الثاني ان العدل سائس عام و الجود عارض خاص ^(١) و روي عن الباقر - عليه السلام - انه قال : عالم ينتفع بعلمه أفضل من سبعين ألف عابد ^(٢) و ذكروا لهذا الباب مواضع تبلغ

١ - نهج البلاغة : كلمات القصار ، الرقم : ٤٣٧ .

٢ - اصول الكافي : ج ١ ، كتاب فضل العلم ، باب فضل العلماء الحديث ٨ .

خمساً وعشرين موضعاً نشير الى بعضها .

١- كل ما هو اذوم من غيره فهو أثر منه .
٢- كل ما هو اشرف من غيره فهو أثر منه كالحكمة من الطبيعيات .

٣- كل ما هو نافع في جميع الاوقاف او في اكثرها افضل مما هو نافع في بعض الاوقات .

٤- ما يؤدي الى غاية اسرع ، أثر ممّا يؤدي الى غاية غير أسرع و لذلك يؤثر الجمهور الغايات الدنيوية على الأخروية .
٥ - ما يختاره اهل الفضل و الفطنة ارجح من غيره كالمعقولات بالنسبة الى المحسوسات .

٦ - ما يكون مطلوباً بالذات او يفيد خيراً بالذات أثر من غيره ، فالصحة اثر من الرياضة ، و اليسار أثر من المعاش .
٧ - المطلوب في وقته أثر من المطلوب في غير وقته ، كالتعلم وقت الشباب بالنسبة اليه وقت الشيخوخة .

٨- ما يغني وجوده عن وجود غيره أفضل ممّا ليس كذلك ، كالعدالة و الشجاعة في جميع الناس فان عدالة الجميع يغنيهم عن الشجاعة و ليس كذلك العكس .

٩ - و الذي لأجل اثباته ينكر الآخر يكون افضل منه ، كالتقوى بالنسبة الى حب اللذات .

١٠ - و الذي له الفضيلة الخاصة ينوعه أثر ممّا له الفضيلة غير المختصة بذلك النوع ، كالعقل و العلم في الانسان بالنسبة الى

الشجاعة فيه .

الى غير ذلك من المواضع المذكورة في المطولات .
ثم ان التنازع - كما افاده المحقق المظفر - تارة يكون فيمن هو الافضل مع الاتفاق على وجه الفضيلة ، كأن يتنازع شخصان في ان حاتم الطائي اكثر كرماً أم مقن^(١) بن زائدة (م / ١٥١) مع الاتفاق بينهما على ان الكرم فضيلة و انه قد اتصفا بها معاً و مثل هذا النزاع انما يتوقف على ثبوت حوادث تاريخية تكشف عن الأفضلية و ليس على هذا الفن .

و اخرى يكون النزاع في وجه الافضلية كأن يتنازعا في انه ايهما أولى بان يوصف بالكرم مع الاتفاق على ان معنا - مثلاً - وجود بفضل ماله و حاتماً وجود كل ما يملك ، و مع الاتفاق ايضاً على ان ما جاد به معن اكثر بكثير في تقدير المال مما جاد به حاتم ، و حينئذ يكون النزاع في العبرة في الافضلية بالكرم هل هو بمقدار العطاء فيكون معن افضل من حاتم ، او بما يتحقق به معنى الايثار فيكون حاتم افضل .

و يمكن ان يتمسك القائل بالاول بموضع في هذا الباب ، و هو ان ما يفيد خيراً اكثر فهو أثر و أولى بالفضل ، فيكون معن

١ - امير و قائد اموي ، من اشهر اجواد العرب ، كان شجاعاً فصيحاً ، اكرمه المنصور العباسي و ولاه سجستان ، اغتيل ، اخباره كثيرة (المنجد في الاعلام) .

افضل ، و يمكن ان يتمسك القائل الثاني بموضع آخر فيه ، و هو ان ما ينبعث من توضيحية اكثر بالحاجة و النفس فهو أثر و أولى بالفضل فيكون حاتم افضل ، فهذان موضعان من هذا الباب ، يمكن ان يستدل بهما الخصمان المتجادلان (١) .

و بذلك نختم الكلام حول « المواضع » و نعقبه بالبحث عن الوصايا .

الفصل الثالث : في الوصايا

قد عرفت ان الجدل يقوم بشخصين : السائل و المجيب و ان السائل هو الذي يهجم على خصمه و يسعى لإبطال وضع ما من طريق اخذ الاعتراف من الخصم و ان المجيب من يدافع عن وضع ما و يقابل السائل بالاستناد الى مقدمات مشهورة ، ثم ان هناك اموراً لها دخل في تحصيل غرض السائل و المجيب بعضها يختص بالسائل و بعضها يختص بالمجيب و جملة منها مشتركة بينهما و هي التي تسمى بالوصايا .

الف - الوصايا المختصة بالسائل

١ - يجب على السائل ان يعد في دخيلة نفسه الموضوع او المواضع التي منها يأخذ المقدمة المشهورة اللازمة له .

٢ - يجب عليه ايضاً ان يهيئ في نفسه كيفية التوصل الى تسليم المجيب للمقدمات .

٣ - لَمَّا كان من اللازم عليه ان يصرح بما يضره في نفسه من المطلوب الذي يستلزم نقض وضع الخصم ، فليجعل هذا التصريح آخر مراحل أسفله و كلامه ، بعد ان يأخذ من الخصم الاعتراف و التسليم بما لا يبقى معه مجال للانكار .

٤ - يجب عليه ان يهيئ في نفسه طريق أخذ الاعتراف من الخصم و أهم ما ينبغي رعايته في هذا المجال امور تالية :

الف - ان لا يطلب الاعتراف من الخصم بالمقدمة الضرورية التي تستلزم نقض وضعه ، لان المجيب حينئذ يكون في مبدأ قوته و انتباهه ، فقد يتنبه الى مطلوب السائل فيسرع الى الانكار و العناد .

ب - ينبغي ان لا يسأل عن نفس المطلوب ، خشية ان يشعر المجيب فيفرّ من الاعتراف ، بل له مندوحة عن ذلك باتباع احد الطرق الآتية :

١- ان يأخذ الاعتراف عمّا هو اعم من المطلوب فينتقل منه الى المقصود من طريق القياس .

٢- ان يأخذ الاعتراف عمّا هو اخص من المطلوب فينتقل منه الى المطلوب بطريقة الاستقراء .

٣- ان يأخذ الاعتراف عمّا هو مساوٍ للمطلوب فينتقل اليه من طريق التمثيل ، كما اذا اراد ان يثبت ان العلم بالمتضادات واحد فيأخذ الاعتراف بأن العلم بالمتقابلين ، او الحارّ و البارد و السواد و البياض ، او المتضائفين واحد .

٤- ان يأخذ الاعتراف عما يشتق عنه المطلوب ، كما اذا اراد اثبات ان الغضبان مشتاق للانتقام ، يأخذ اعتراف الخصم بان الغضب شهوة الانتقام ثم ينتقل منه الى المطلوب ، و اما لو سئل عن المطلوب صريحاً فقد يأبى المجيب عن الاعتراف و يقول ان الوالد المغضب لولده لا يشتاق منه الانتقام .

ج- ينبغي للسائل ان لا يرتب المقدمات ترتيباً قياسياً يلوح المجيب انسياقها الى النتيجة ، فيأبى عن تسليم الضروريات ، فالاولى ان يكون كلامه كالمستفهم ، كأنه يلوح منه الميل الى موافقة المجيب و مناقضة نفسه .

د- ان يظهر ايثار الإنصاف على الغلبة حتى يطمئن اليه المجيب ، كأن يعارض في اثناء المحاورّة كلام نفسه و يقول : ما ذكرته آنفاً غير جيد ، و الأقرب بالانصاف ان أقول كذا .

هـ- ان يأتي بالمقدمات على سبيل المثل و الخبر و يدعي

في قوله ظهور ذلك و شهرته و جري العادة به حتى يتوقف المجيب عن جرده و لا يقدم على رده .

و - ان يخلط الكلام بما لا ينفع في مقصوده ، ليضيع على الخصم ما يريده من المقدمة المطلوبة ، و الافضل ان يكون الحشو حقاً مشهوراً فانه يضطر الى الاعتراف به ، و اذا اعترف به امام الجمهور ، قد يندفع مضطراً الى الاعتراف بما هو مطلوب السائل انسياقاً مع الجمهور الذي يفقد على الاكثر قوة التمييز .

ز - ينبغي للسائل ان يلاحظ افكار الحاضرين و يجلب رضاهم باظهار ان هدفه نصرتهم و جلب المنفعة لهم ، ليسهل عليه ان يجزّهم الى جانبه فليسلموا بما يريد التسليم به منهم ، و بهذا يستطيع ان يقهر خصمه ، لان مخالفة الجمهور فيما اتفقوا عليه امامهم يشعر الانسان بالخجل و الخيبة .

ح - اذا كان المجيب ممن يحتاط و يتأمل في الاعتراف ، فالأولى تأخير طلب الاعتراف بما هو المهم في غرض السائل ، فانه يعاند في اول امره في التسليم ، ثم يضجر فيتسامح و يتساهل في آخر الامر بعد السؤالات الكثيرة التي لا تؤدي الى ابطال وضع ، و حينئذ يمكن السائل ان يأخذ الاعتراف عنه بما هو المهم في غرضه .

ط - من المجيبين من يحمله العُجب على ان يعتمد على قوة نفسه فيسلم في اول الأمر و لا يتوقف حتى اذا استشعر ببطلان موضعه عاد الى العناد و الانكار ، فينبغي في مجادلة امثالهم ان

يطلب الاعتراف بما هو المهم في بدو المناظرة .

ى - و ليعلم ان استعمال القياس مع الخواص و الاستقراء مع العوام اولى ، كما ان استعمال القياس المستقيم اولى من الخلف ، في باب الجدل ، لان المجيب قد ينكر شناعة مقابل المطلوب و حينئذ يسقط الخلف عن الاعتبار .

ك - اذا بلغ السائل الى النتيجة فينبغي له ان يعبر عنها بأسلوب قوي و على سبيل الإنتاج و اللزوم ، لا على سبيل الاستفهام و السؤال ، لأنه يدل على قصور مقدماته عن ابطال الموضوع و اذا جحد المجيب رجع الكلام جديداً .

ل - اذا ظهر على الخصم العجز عن جوابه و انقطع عن الكلام فلا يحسن منه ان يلج عليه او يسخر منه او يقدح فيه ، بل لا يحسن ان يعقبه بكل كلام يظهر مغلوبيته و عجزه ، فان ذلك قد يثير الجمهور على نفسه و يسقط احترامه عندهم فيخسر تقديرهم من حيث يريد النجاح و الغلبة .

ب - الوفايا المختمة بالمجيب

المجيب - كما تقدم - هو الذي يحفظ وضعاً ما ، و هذا الوضع قد يكون مشهوراً وقد يكون شنيعاً وقد لا يكون ذاك و لذا ، فان كان مشهوراً و كان ما يطرحه السائل شنيعاً امتنع عن الاعتراف به فان الشنيع يناقض وضعه ، و تسليمه يوجب بطلان وضعه و هو خلاف مقصوده ، و بما ان ما يطرحه السائل شنيع ، لا يتوجه على المجيب بامتناعه عن الاعتراف به قدح من جانب الحاضرين في مجلس المناظرة .

و اما ان كان وضعه مشهوراً و في عين الوقت كان ما يطرحه السائل ايضاً مشهوراً فهو انما يتصور في المشهورات المحدودة باعتبار قوم دون قوم او رأي دون رأي او وقت دون وقت كحسن ايثار اللذة عند العوام والاعراض عنها عند الخواص ، دون المطلقة ، و في مثل هذا الفرض يتمكن من الاعتراف و الانكار على حد سواء فيختار ما يكون انفع بحاله .

و ان كان الوضع الذي يحفظه غير مشهور و كانت القضية المطروحة من جانب السائل مشهورة ، مثل كون الحدوث علة لحاجة الممكن الى العلة ، و كون الامكان علة لها ، فان الاول مشهور عند المتكلمين و الثاني عند الفلاسفة ، ففي هذا الفرض

يكون الأمر عليه اشق و اذق ، و له ان يسلك عدة طرق بالترتيب كي لا يلزم من جانب الخصم وهي :

١ - ان يمتنع عن الاعتراف و يطلب من السائل توضيح الالفاظ المستعملة في كلامه ، او يتبرع نفسه ببيان معانٍ مختلفة لها ، ثم يعترف بما لا يناقض وضعه .

٢ - ألا يعترف و يعتذر بأن يقول : ان صاحب هذا الوضع او واضعه لا يعترف بذلك فيصرف بذلك قدح الامتناع عن الاعتراف بالمشهور الى غيره .

٣ - ان يعترف بالمشهور و يناقش في الملازمة بينه و بين نقض وضعه ، بأن يلحق المشهور - مثلاً - بقيود و شرائط تجعله لا ينطبق على مورد النزاع ، و هذه مرحلة دقيقة شاقّة يحتاج الى علم و معرفة و فطنة .

٤ - ان يعلن بالاعتراف و يتدارك خسران بطلان وضعه بأن يقول : اني طالب للحق و مؤثر للانصاف و العدل سواء كان لي او عليّ ، و هذا لعلّه يعوض عما يخسر من المحافظة على وضعه بالاحتفاظ على سمعته و كرامته .

و ان كان وضعه لاشهرة فيه ولا شناعة ، فله ان يتسلم المشهور و الشنيع ، ولا ينبغي ان يعترف بما ليس بشنيع ولا مشهور فان الاغلب استنتاج كل شيء مما يشبهه ، المشهور من المشهور و الشنيع من الشنيع و ما ليس بمشهور ولا شنيع من مشابهه .

قال المحقق الطوسي : « اعلم ان انتاج غير المشهور عن المشهور وكذا عكسه ممكن ، لعدم الملازمة بين الشهرة و الحق ، و عدم كون كل تأليف في باب الجدل منتجاً بالذات ، و لكن الاغلب ان المشهور ينتج المشهور و الشنيع ينتج الشنيع ، و ذلك لأن نتائج الجدل لا يكون بعيداً عن المبادئ و المقدمات و لأجل ذلك يكون لزوم النتائج للمقدمات عند تصورهما امراً واضحاً ، فيسري آثار الشهرة و الشناعة من المقدمات الى النتائج » (١) .

ثم ان منع المجيب اما يتوجه الى قول السائل و اما الى نفس القائل و الاول على وجهين :

١ - منع الدعوى بايراد النقض عليه .

٢ - منع المقدمات و نقضها .

و الثاني ايضاً على قسمين :

١ - ان يكون المقدمات مستلزمة للنتيجة ، لكن بالحق قيود يقصر فهم السائل عنها ، فحينئذ يتسلم المجيب للمقدمات و ينكر الانتاج و يدعي سوء التأليف .

٢ - تشويش السائل بأفعال خارجة عن الصناعة كالاستهزاء به و التشبث بكل ما يوجب خفاء النتيجة مع التسليم بالمقدمات و صحة الانتاج ، و هذا قبيح لا ينبغي للمجيب فانه يدل على عجزه و نقصانه علماً و روحاً .

ج - الوصايا المشتركة بين السائل والمجيب

هذه الوصايا في الحقيقة آداب للمناظرة فيجب على كل من يتعاطى الجدل سائلاً كان او مجيباً ان يكون ماهراً في امور :

١ - في ايراد العكس لكل قياس ، فانه يفيد القدرة على التوسع في الأقوال بحيث يجعل من قياس واحد أربعة أقيسة بحسب تقابل التناقض و التضاد ، و يفيد قوة على نقض القياس من نفس القياس اذا كان نقيض النتيجة مشهوراً .

٢ - ان يتمكن من ايراد مقدمات كثيرة لإثبات كل مطلوب من مواضع مختلفة وكذلك لإبطاله (١) .

١ - كما ابطل الرضا - عليه السلام - قول سليمان المروزي متكلم خراسان ، في ان ارادته تعالى كالعلم من الصفات الذاتية الأزلية و اثبت حدوثها من طرق أربع هي :

الف - ان لم تكن الارادة محدثة فهي اما عين ذاته او غيرها ، فلازم الاول ان يكون في مرتبة الذات - وراء الذات و الصفات الذاتية - شيء يتعلق به الأرادة ، و لازم الثاني اثبات شيء ازلي غيره تعالى .

٣- ان يكون قادراً على تحصيل أقاويل متكررة من قول واحد من طريق القسمة و تحليل الحدود و القياسات و نحو ذلك .
ثم ان هناك اموراً لا مناص للمجادل من رعايتها و هي :
١- ان يكون المجادل ليتناً منطقياً يستطيع ان يجلب انتباه الحاضرين و انظارهم نحوه .

٢- ان لا يدع لخصمه مجال الاستقلال بالحديث فانه مما يعين على الظهور على الغير و الغلبة عليه .
٣- ان يتمكن من ايراد الامثال و الشواهد من الشعر و النصوص الدينية و الفلسفية و العلمية و كلمات العظماء و الحوادث الصغيرة الملائمة ، فالمثل الواحد قد يفعل في النفوس ما لا يفعله الحجج المنطقية من التسليم به .
٤- ان يستعمل الالفاظ الجزلة الفخمة و يتجنب العبارات

كتاب - ان كانت الارادة عين المريد ، فهي اما واحدة او مختلفة ، و لازم الاول ان تكون الارادة المتعلقة بالمتضادات امراً واحداً ، و لازم الثاني ان تكون الذات مختلفة .

ج - انتم تتكلمون بما يعرفه الناس و يفهمونه لا بما لا يفهمونه ، و هم يفرقون بين المريد و الارادة و يجعلون المريد مقدماً على الارادة .

د - هل الارادة فعل او غيره . فعلى الاول محدثة ، و على الثاني فكيف نفيتموه ، فتارة قلتم يريد و اخرى قلتم لا يريد ؟ (راجع التوحيد للصدوق ، الباب ٦٦ ، ص ٤٤٣ - ٤٤٥) .

الركيكة العامية و عبارة الشتم و اللعن و السخرية و الاستهزاء و نحو ذلك . فان هذا يفسد الغرض من المجادلة التي يجب ان تكون بالتتي هي احسن .

٥ - ان يتواضع في خطاب خصمه ، و يتجنب عبارات الكبرياء و التعاضم و يتظاهر بالاصغاء الكامل لخصمه ، ولا يبدأ بالكلام الا من حيث ينتهي من بيان مقصوده ، فان الاستباق الى الكلام سؤالاً و جواباً قبل ان يتم خصمه كلامه يعقد البحث من جهة و يثير غضب الخصم من جهة اخرى (١) .

و ينبغي الاجتناب عن مجادلة من كان محباً للرياء و الغلبة و مدعياً للقوة و العظمة و متعسراً في تسليم المشهورات ، مخافة ان يسري اليه هذه الأمراض الروحية ، قال صاحب المنطق ، الرفيق في الجدل كالرفيق في البرهان ينفع و يضر و يهدي و يضل ، فان اتفقت له المجادلة مع امثال هؤلاء لا بأس بأن جرى على قاعدتهم و استعمل ما يستعملونه و يعاملهم بكل ما يؤدي الى غلبتهم لا عيب عليه في مغالطتهم ليظهر عجزهم عند التفطن لموضع المغالطة فيرجعون عن قاعدتهم الفاسدة ، فقد نقل عن « برانسو ماخس » انه كان يريد ان يظن به الغلبة و يخاف ان يقهره سقراط فينحط عن مرتبته فلم يزل يتأكد

و يخرج الى التعدي عن الطريق الواجب في الجدل و يظهر
المغالبة واقهار سقراط ، فغالطه سقراط باشتراك الاسم فأخجله
واسكتته (١).

الباب الثالث

في

صناعة الخطابة

الخطابة - على وزن العلامة - مصدر خطب ، يخطب ،
بمعنى التكلم والوعظ، يقال : خطب اي وعظ، وخطبه اي
كالمه ، وخطبها اي تكالمها ، وفي اصطلاح الميزان
« صناعة علمية يمكن معها اقناع الجمهور فيما يراد ان
يصدقوا به بقدر الامكان » ، و الاقناع هو التصديق الغالب
بالشيء مع اعتقاد انه يمكن ان يكون له عناد و خلاف ،
الآ ان النفس يصير بما سمعه من هذا الفن اميل الى
التصديق به من عناده و خلافه و ذلك هو الظن الغالب .

ثم ان مباحث هذه الصناعة تدور على مدارات ثلاث :

١ - المقدمات و الأمور العامة .

٢ - الانواع .

٣ - التوابع .

المقدمات والأمور العامة

الف - فوائد الخطابة :

ان صناعة الخطابة تفيد اقناعاً و تصديقاً لا يقوم غيرها مقامها في ذلك .

و الوجه في ذلك قصور ادراك الجمهور عن البرهان ، بل عن الجدل ايضاً ، فان الجدل و ان كان متألفاً من المشهورات والمسلمات، لكنه ناظر الى الأمور الكلية ، و الجمهور تتحكم عليه العاطفة اكثر من العقل و التبصر ، و تؤثر فيه الظواهر المغرية و العبارات البراقة اكثر مما يقتضيه مفاد الأدلة و الحجج . و عليه ، فيحتاج من يريد التأثير على الجماهير في اقناعهم ان يسلك مسلكاً آخر غير مسلك البرهان و الجدل ، و لابد ان يكون ذلك المسلك ، بحيث يفيد اقناعاً في الأمور الجزئية و ليس ذلك الا صناعة الخطابة ، فان الأسلوب الخطابي - كما سيتضح - احسن شيء للتأثير على الجمهور و العامي ، فهذا وجه حاجتنا الى صناعة الخطابة .

قال المحقق الطوسي : « و ينتفع بها في تقرير المصالح

الجزئية المدنية و اصولها الكلية كالعقائد الإلهية و القوانين العملية»^(١). فالفايدة المهمة لهذه الصناعة هي اصلاح الناس في جانب العقيدة و العمل و تحريضهم على اكتساب الفضائل و الكمالات ، و اجتناب الرذائل و السيئات .

و بهذا تعرف ان فائدة الخطابة كبيرة ، بل هي ضرورة اجتماعية في حياة الناس العامة ، فالخطابة تنفع في الأمور المدنية اكثر من نفع الجدل و البرهان ، فانها تؤثر في النفوس تأثيراً يفعل و يفعل بحسبه و ان لم يوافقها على الصدق او المشهور في الكلام ، وقد يفعل و يتأثر بالخطابة من لا يدرك الكلام البرهاني و الجدلي ، و لهذا لم يزل في كل قبيلة على كل مذهب ، قوم يجذبون القلوب الى ذلك المذهب بالقياسات الإقناعية و الالفاظ و الهيئات الخطابية و ان لم يكن فيهم من اشتغل بكيفية ذلك و على أي وجه هو .

ب - اجزاء الخطابة :

الخطابة تشتمل على جزئين : عمود و اعوان .

١ - العمود هو الحجة الإقناعية ، و هو قول ينتج المطلوب بالذات بحسب الاقتناع ، و يسمى عموداً لان عليه الاعتماد في الاقتناع .

١ - الجوهر النضيد : صناعة الخطابة .

٢ - و الاعوان اقوال و افعال خارجة عن الحجة الاقناعية
 تعين عليها، وهي اما نصرة لابصناعة و حيلة كاقامة الشاهد و اراءة
 السجلات ، و اما بصناعة و حيلة يعدّ المستمع لان يذعن بالقول
 و يسمى « استدراجات » .

و هي على اقسام ثلاث :

الف - اما ان يحصل بحسب القائل لفضائله و شمائله
 المقتضية لقبول قوله فهي استدراجات بحسب القائل .

ب - و اما ان يحصل بحسب القول كتصرفات في القول
 و الكلام يؤدي اليه ، بأن يؤدّي بأحسن عبارة و أطيب صوت ،
 فهي استدراجات بحسب القول .

ج - و اما ان يحصل بحسب المستمع و هو احداث انفعال
 فيه كالزّقة في الاستعطاف ، و القساوة في الاغراء او ايهاهم خلق
 الشجاعة او السخاوة بمدح او غيره ، فتوهم بانه شجاع او سخي ،
 و الى ما ذكرنا اشار المحقق الطوسي بقوله : اجزاء الخطابة ثلاثة :
 العمود ، و النصرة و الحيلة ، و الاصل هو العمود ، و من له ملكة
 العمود فقط تسمى « عالماً فصيحاً » و من له ملكة غيره من
 الاجزاء - يسمى « عاقلاً فطناً » و من هنا يعلم ان لفن الاخلاق
 سهماً عظيماً في هذه الصناعة ، فان التعرف على الخلقيات
 و الانفعالات النفسانية ، ضروري للخطيب ^(١) .

ج - مبادئ الخطابة :

ان جميع انحاء الامور المقنعة يصلح ان يستعمل في الخطابة ، اذ الغرض فيها ليس تحقيق البيان بل الاقتناع بما يوصل اليه كيف كان، اذا عرفت هذا فعمدة ما تتشكل منه الخطابة امران :

١ - المقبولات ممن يعلم صدقه و يوثق به كنبى او امام ، او يعتمد على قوله كحكيم او فقيه او طبيب او غيره .

٢ - المظنونات كما يقال زيد متكلم مع الاعداء جهاراً فهو متهم ، و ربما يكون مقابله مظنوناً باعتبار آخر كما يقال ذلك بعينه في نفي التهمة عنه ، فانه لو كان متهما لأخفى كلامه مع الاعداء .

د - صور تأليف الخطابة و مصطلحاته :

قال المحقق الطوسي : « و تأليفاتها ما يظن منتجاً ، فهي مقنعة بحسب المواد و الصور معاً ، و يستعمل القياس و التمثيل فيها و يسميان « تثبيتاً » و يسمى القياس « ضميراً » لحذف كبراه ، او « تفكيراً » لإشتماله على اوسط يستنبط بالفكر ، و يسمى التمثيل « اعتباراً » و المنتج منه بسرعة « برهاناً » .

و القياس الظني قد لا يكون منتجاً في الحقيقة كموجبتين في الشكل الثاني و يسمى « رواسم » ^(١) و التمثيل قد يكون

١ - الرواسم جمع الرسوم من الرسم ، اي الاثر ، و انما سمي بذلك

خالياً عن الجامع ، وقد يقع الاستقراء فيها ايضاً و يقنع بجزئيات كثيرة ، و المقدمة التي من شأنها ان تصير جزءاً يثبت به فهي موضوع و ينبغي إلا تكون دقيقاً علمياً ولا واضحاً جلياً لايحتاج الى ذكره ^(١) .

ثم ان للضمير شأناً خاصاً في هذه الصناعة فان اخفاء كبرى الحجة ممّا يضطر اليه الخطيب بما هو خطيب لأحد امور :

١ - اخفاء عدم الصدق الكلي فيها مثل ان يقول : « فلان يكفُ غضبه عن الناس فهو محبوب » فانه لو صرح بالكبرى و هي « كل من كف غضبه عن الناس هو محبوب لهم » ربما لا يجدها السامع صادقة صدقاً كلياً ، وقد يتنبه بسرعة الى كذبها ، اذ قد يعرف شخصاً معيناً متمكناً من كف غضبه و مع ذلك لا يحبه الناس .

٢ - تجنب ان يكون بيانه منطقياً و علمياً معقداً ، فلا يميل اليه الجمهور الذي من طبعه الميل الى الصور الكلامية الواضحة السريعة الخفيفة .

٣ - تجنبه التطويل ، فان ذكر الكبرى غالباً يبدو مستغنياً عنه ، و الجمهور اذا أحس ان الخطيب يذكر مالا حاجة الى ذكره او يأتي بالمكررات يسرع اليه الملل و الضجر ، وقد يؤثر فيه

❦ لانها يرسم في الذهن حكماً (العلامة الحلي) .

١ - الجوهر النضيد : صناعة الخطابة .

ذلك انفعالاً معكوساً فيثير في نفوسهم التهمة له في صدق قوله .
 و بعد هذا ، فلو اضطر الخطيب الى ذكر الكبرى كما لو كان
 حذفها يوجب ان يكون خطابه غامضاً ، فينبغي ان يوردها مهمة
 حتى لا يظهر كذبها لو كانت كاذبة ، و ان لا يوردها بعبارة منطقية
 جافة (١) .

و - انواع المخاطبات :

قال المحقق الطوسي : « المخاطبة اما مشاورة تفيد اذناً او
 منعاً ، و اما منافرة تثبت مدحاً او ذماً ، و اما مشاجرة تقتضي شكراً
 او شكاية او اعتذاراً و هذان خصاميان » .

و قال الشارح العلامة : « الغرض من الخطابة بحسب
 الاغلب هو اثبات الفضيلة و النفع او اثبات الرذيلة و الضرر ،
 و بالجملة غرضها امور تنفع في مشاركة النوع او تضر على وجه
 من الوجوه ، ثم ان ذلك الشيء اما ان يكون حاصلًا في الماضي ،
 و اما ان يكون حاصلًا في الحال ، و اما ان يحصل في الاستقبال .
 فالمخاطبة فيما يحصل في المستقبل « مشاورة »
 و غايتها اذن و موافقة او منع و انكار في نافع او ضار .

و فيما يكون حاصلًا في الحال « منافرة » و غايتها اثبات
 الفضيلة و النفع او ضدهما ، و يسمى الاول « مدحاً » و الثاني

« ذمّاً » .

و فيما يكون حاصلًا في الماضي لا يخلو أمّا ان يكون نافعاً او ضاراً، فان كان نافعاً وقد تحقق وصول النفع لا يكون للمخاطب فيه نزاع و يسمى هذا « شكراً » ، و ان كان ضاراً يكون للمخاطب فيه نزاع و يكون مقرر وصول الضرر شاكياً او نائباً له ، و يسمى تقريره « شكاية » ، و الذي يدفعه أمّا معذور او نائب له و يسمى دفعه « عذراً » او « اعتذاراً » و هذا القسم يسمى « مشاجرات » و « خصاميات » .

فظهر ان غاية « المشاورية » اذن او منع ، و « المشاجرية » غايتها شكاية او اعتذار ، و « المنافرية » غايتها مدح او ذم ، و هذه الثلاثة هي الانواع الجزئية من الخطابة ^(١) .

الانواع

اعلم ان اصطلاح « النوع » في هذه الصناعة على وزن اصطلاح « الموضع » في صناعة الجدل ، فالنوع عبارة عن كل قانون تستنبط منه المقدمات الخطائية ، و عليه فكما ان المجادل يلزمه احضار المواضع في ذهنه . و اعدادها لكي يستنبط منها ما يحتاجه من المقدمات المشهورة ، فكذلك الخطيب يلزمه ان يحضر لديه و يعدد الانواع لكي يستنبط منها ما يحتاجه من المقدمات المقنعة ، و لكل خطيب في اي نوع من انواع المفاوضات الخطائية انواع خاصة و قواعد كلية تخصه يستفيد منها في خطابه ، نكتفي بالاشارة الى نماذج من تلك الانواع .

الف - الانواع المتعلقة بالمنافرات :

قد بينا ان المنافرات هي التي تثبت مدحاً او ذماً و تتعلق بما يكون حاصله في الحال ، فيقرر الخطيب فضيلة شخص او شيء و نفعه ، او يقرر خلاف ذلك و يسمى بالمنافرات لان بها يتنافر

الناس و يختلفون و يروم بعضهم قهر بعض بقوله و قياسه ، و من هذه الناحية تشبه الخطابة الجدل إلا ان الفرق بينهما من جهتين :
الاولى : ان الخطيب ينفرد في ميدانه و الجدلي يواجه الخصم و منتصب له .

الثانية : ان غرض الخطيب بعث السامعين نحو الافعال بحسب العقائد ، و الجدلي يروم اثبات العقيدة و اظهار الفضل في الكلام و التغلب على خصمه ، سواء عمل به ام لم يعمل ، و الفرق بين الاسلوبين واضح ، فان الاول يتطلب الرفق و اللين والاستحواذ على مشاعر المخاطب و رضاه ، و الثاني لا يتطلب ذلك فان غرضه يتم حتى لو اعترف الخصم مرغماً مقهوراً .
اذا عرفت ذلك يجب على الخطيب في المنافرات ان يعدّ انواعاً في امور ثلاثة :

١- ما يتعلق بأسباب الفضائل و الرذائل ، مثل كون الغنى و العلم و الخشية من الله تعالى و طلب الثناء مما يوجب العدل ، و مثل كون الاحتياج ، و الوثوق بأن لا يطالب ، و عدم المبالاة بالعواقب ، و ضعف المجور عليه و امثال ذلك مما يقتضي الجور و كذا اسباب غيرهما من الفضائل و الرذائل ، مما يتعلق بالقوى العقلية و الغضبية و الشهوية و كذلك اسباب الجمال و القبح في سائر الاشياء .

٢- ما يتعلق بالمدح و الذم الراجعين الى الفضائل و الرذائل ، مثلاً يمدح الجواد بأنه لا وقع للعيب عنده و بأنه يختار

الثواب على المال ونحو ذلك ، وكذا في ضده بأضدادهما .

٣ - ما يتعلق بالمدح بالردائل و بالعكس مثل ان يمدح الفاسق بأنه يلفظ في المعاشرة و المصاحبة ، و يمدح صاحب البلاهة بقلة المبالاة بما لا يعنى ، و يمدح صاحب التهور بالاقدام في الاحظار ، و يمدح صاحب التبذير بالبذل ، و هكذا يمكن تحويل كثير من الردائل و النقائص الى ما يشبه ان يكون من الفضائل و الكمالات في نظر الجمهور ، و كذلك على العكس يمكن تحويل جملة من الفضائل الى ما يشبه ان يكون من الردائل و النقائص في نظر الجمهور ، كوصف المحافظ على دينه بأنه جاف او رجعي خرافي، او وصف الشجاع بأنه مجنون متهور ، او وصف الكريم بأنه مسرف مبذر ... و هكذا .

ثم ان لكل شيء جمالاً و قبحاً بحسبه ، ففي الانسان جماله بالفضائل و قبحه بالردائل ، و باقي الاشياء جمالها بكمال صفاته اللاتقة بها و قبحها بنقصها ، فعلى الخطيب في المنافرات ان يكون مطلعاً على انواع جمال الاشياء و قبحها .

ب - الانواع المتعلقة بالمشاجرات :

تقدم ان المشاجرات هي التي تتعلق بالحاصل سابقاً و غايتها شكر او شكاية او اعتذار ، فالشكر انما يكون بذكر محاسن ما حدث و كمالاته ، انسانا او غير انسان على حسب ما تقدم في المنافرات ، فلا حاجة الى التكلم في الانواع المختصة

بالشكر و على هذا فالانواع المتعلقة بالمشاجرات تختص بالشكاية و الاعتذار ، قال العلامة الحلي : « و بالجملة فهي فنون الشكايات و الاعتذارات من المؤديات و الموانع و القواطع و الشواغل و منها قصور النفس و البدن و المال كالنسيان و الغفلة و ضعف القوة و المرض و الفقر و الفاقة ، فان الجميع يدخل في قبول الشكايات و الاعتذارات » (١) .

ج - الانواع المتعلقة بالمشاورات :

تقدم ان غاية الخطيب في المشاورات بعث الناس و تحريضهم على اقتناء الفضائل و اجتناب الرذائل ، فعليه ان يعد انواعاً لما ينسب الى الخير و الشر ، اما للخير البدني كالقوة و الصحة و الجمال و النسب و الثروة و الفصاحة و الصيت الحسن ، او النفساني كالعلم و الذكاء و الزهد و الجود و الشجاعة و العفة و حسن السيرة و الاخلاق المرضية و حصول التجارب و الصناعات ، و الشر ما يقابلها .

و كذلك عليه اعداد انواع لما يتعلق بالنافع و هو كل ما يوصل الى شبيء من الخيرات كالجد و الطلب و تحصيل الاسباب و انتهاز الفرص ، و ما يتعلق بالضارّ و هو كل ما يعوق عنه او يوصل الى الشرور كإثارة اللذة و الكسل و اللهو و البطالة

و فوات الاسباب و ضياع الفرص .

و كذلك اعداد ما يتعلق بالاشد و الاضعف كالحكم بان
افضل الخيرات اعمها و ادومها و اعظمها و اعزها و انفعها
و اشهرها ، و ما يتبعها خيرات اكثر و ما يكون الاحتياج اليه اكثر
و ما يرغب فيه الاكابر او الجمهور اكثر ، و اعداد مقدمات لما
يقابلها .

قال العلامة الحلبي : « و الكلام الكلي في هذا الباب هو
تعظيم الخير و الشر و العدل و الجور ، و الحسن و القبح او تصغير
ذلك » (١) .

الانواع المشتركة :

ثم ان هناك انواعا لا تختص بنوع خاص من انواع الخطابة
ينبغي للخطيب ان يمهدا و يتمهر فيها ، نشير الى بعضها :
الف - ما يتعلق بالاستدراجات : و عمدة ذلك ما يرجع الى
مبادئ الانفعالات و الاخلاق ، مثل ما يتعلق بالغضب من باب
الاضرار و الاستهانة و الكفران و الوقاحة ، و لفتوره من باب
الاعتراف بالذنب و الاعتذار و التذلل ، و للحزن مما يوجب
تصور فوت المرغوب فيه او حصول المحذور عنه و عدم الانتفاع
بالحيلة و التدبير في ذلك ، و للتسلية مما يتعلق بكون ذلك مما

يمكن ان يدفع او يرجى التلافي و التدارك ، و للخجلة مما يتعلق بخوف الفضيحة و تصور الدناءة و استشعار الشماتة من الاعداء و الاستهزاء من غيرهم ، ولاكتساب الصداقة من جهة الايثار على النفس و الاحسان من غير منة و ستر العيوب و النصرة في الغيبة ، و لابطالها باضداد ذلك ، و للحسد من جهة مشاهدة خير يرى الحاسد نفسه اولى به ، او في من لا يحبه ، و للغيرة من جهة تخيل المشاركة ممن لاحق له في الحقوق من غير ادخال صاحبها اياه فيها ، و لدواعي الشكر من جهة الانعام بلا من في وقت الحاجة او مثلها او دفع الاذى بغير توقع و النصرة من غير توقع بذل ، و لدواعي الشفقة من جهة وجود العناية الصادقة او تصور الضعف و العجز عن دفع الشر ممن يعنى به ، و لدواعي الشجاعة من جهة تخيل وفور القوة و كثرة الناصر و التوفيق بالعاقبة المرضية ، و غير ذلك من الانفعاليات و الخلفيات .

ب- ما يتعلق بإمكان الامور: كما يقال : كل ما يستطاع او يجهد فيه فهو ممكن ، و كل ما هو لشخص ممكن فغيره ممكن و اذا كان الاصعب ممكناً فالاسهل ممكن .

ج- ما يتعلق بتوقع تحقق الامور: كما يقال : ما حدث لشخص فهو لمثله متوقع ، و ما يقع في وقت فوقوقه في مثل ذلك الوقت متوقع .

د- ما يتعلق بوجود الاشياء و حدوثها: كما يقال : المؤثر

كائن فالأثر كائن ، او يقال الأندر كائن فالأكثري كائن ، وكلما يقصده قادر عليه بايجاده فهو كائن .

هـ- ما يتعلق بتعظيم الامور : اما لعزتها و اما لنفاستها و اما لعظم قائدها .

هذه نماذج من الانواع المشتركة لصناعة الخطابة ، و الغرض من ذكر هذه الامثلة هداية الطالب الى كل اسلوب باستنباط انواع اخرى يتعلق بذلك الاسلوب ، تفصيل الكلام في ذلك يطلب من الكتب المطولة ^(١) .

١ - ما اورده في الانواع المشتركة ، خلاصة ما افاده المحقق الطوسي في منطق التجريد ، لاحظ الجوهر النضيد صناعة الخطابة ، و ان كنت طالب التفصيل راجع اساس الاقتباس : ٥٤٦ - ٥٧٢ .

التوابع

الاقناع قد يكون بنفس الخطابة من العمود و الاعوان ،
وقد يكون بامور خارجة عن الصناعة ، فان الخطيب قد يكون
خطيباً لعدوبة منطقته و حسن صورته و هيئته و نحو ذلك ،
فكم من خطيب ابكى الناس بهيئته قبل كلامه ، و هذه الاشياء هي
توابع الخطابة و يسمى « تزيينات » و « تحسينات » و هي على
ثلاثة اقسام :

١ - ما يتعلق بنفس الالفاظ .

٢ - ما يتعلق بنظمها و ترتيبها .

٣ - ما يتعلق بهيئة اللفظ او المتلفظ و يسمى « الاخذ
بالوجوه » او « النفاق » ، و اليك فيما يلي بيان هذه الاقسام الثلاثة
بالترتيب المتقدم .

الف - ما يتعلق بنفس الالفاظ :

ينبغي للخطيب ان يراعي في هذا الجانب الامور التالية :

١ - اعتدال الالفاظ بين الركاكة و المتانة ، بأن لا يكون على

حدّ الركاقة الموجودة في كلام العوام ، و ان لا يكون على حد التكلف المختص بكلام الخواص .

٢ - الفصاحة في الكلام ، بان يكون كلام الخطيب دالاً على تمام مراده من غير زيادة و نقصان .

٣ - صحة الالفاظ المفردة و المركبة ، بأن تكون الالفاظ مطابقة للقواعد النحوية و الصرفية في لغة الخطيب فان اللحن و الغلط يشوّه الخطاب و يسقط اثره في نفوس المستمعين ، و ان لاتشتمل الالفاظ من جهة معانيها على المبالغات الظاهر عليها الكذب ، و ان يراعي شرائط التقديم و التأخير حسب قواعد النحو و فنون البلاغة و نحو ذلك .

٤ - خلو الكلام عن كل ما يوجب الاغلاق و الابهام ، كإيراد كلام قبل اتمام غيره ، و ايراده على وجه يحتمل الضدين .

٥ - الاعتدال بين الايجاز و التطويل ، فان الايجاز يخل بافادة المراد ، و التطويل يمل المستمع و يضجره ، إلا ان يكون المقام مستدعياً لذلك ، كان يكون المستمع زكياً دراكاً ، فالإيجاز احسن ، او يكون الخطيب بصدد التأكيد او التهويل ، فالتطويل انفع .

٦ - خلو الكلام عن الالفاظ الغريبة غير المتداولة و عن الالفاظ المستقبحة ، و عند الضرورة ينبغي ان يتلفظ بالكنية و الاستعارة ، و ينبغي ايضاً ان لا يصرح بالافعال القبيحة بل الاولى التعبير بسلب اضدادها كأن يقول : بدلاً عن فعل الزنا ، لم يراع

جانب العفة و نحو ذلك .

٧- اشتمال الكلام على المحسنات البديعية و الاستعارات و المجازات و التشبيهات ، فان لها اثراً كبيراً في طراوة الكلام و جاذبيته ، و لكن يجب رعاية جانب الاعتدال في ذلك ، فان الاستعارات و المحسنات و نحوها و ان توجب تزيين الكلام و طراوته الاّ أنها غير خالية عن غرابة و بعد عن فهم الناس ، و ايرادها في الكلام كحضور شخص غريب في مجلس الاحباب ، فان حضوره و ان كان لا يخلو عن فائدة ، إلا انه يوجب انقباضاً في النفس و ضيقاً في المحضر ، و بعبارة اخرى استعمال المحسنات الكلامية كاستعمال الملح في الطعام ، فيجب رعاية الاعتدال فيها .

٨- رعاية الوزن في الكلام ، و ليس المراد من الوزن هنا الوزن المصطلح في صناعة الشعر، بل معادلة الالفاظ على الوجوه، الآتية :

الف - تساوي مقاطع الجمل في الطول و القصر و ان لم تكن الحروف و الالفاظ متساوية كقوله - عليه السلام - : « عند تناهي الشدة تكون الفرجة ، و عند تضائق خلق البلاء يكون الرخاء » ^(١) و كما يقال : « بذل الجهد في نيل العز و الشرف المخلّد اولى ، و ايثار الحمد باقتناء العلوم الحقيقي افضل » .

ب - تساوي الالفاظ المفردة او الكلمات. كقوله - عليه السلام :-
 « جاھلکم مزداد و عالمکم مسوّف » ^(١) و قوله - عليه السلام :-
 « العفاف زينة الفقر ، و الشكر زينة الغنى » ^(٢) .

ج - تشابه الكلمات و تساوي حروفها مضافاً على تساويها .
 نحو : « العقل موهبة عجيبة و العلم فضيلة عظيمة » و كقوله
 - عليه السلام - في وصف المؤمن : « بشره في وجهه ، و حزنه في
 قلبه ، اوسع شيء صدرا ، و اذل شيء نفسا ، يكره الرفعة و يشنأ
 السُّمعة ، طويل غمّه ، بعيد همّه ... » ^(٣) .

د - كون مقاطع الكلام مع ذلك في المد و عدمه متعادلة ،
 نحو : « طلب السعادة افضل الافكار و كسب الفضيلة انفع الاعمال »
 فالافكار تعادل الاعمال في المد .

هـ - تشابه الحروف الاخيرة من المقاطيع كما في
 السجع : نحو « للعالم مرتبة عظيمة ، و للحكيم منزلة جسيمة » .

ب - ما يتعلق بترتيب الاقوال الخطائية :

كل كلام يشتمل على ايضاح مقصود ينقسم الى جزئين :
 الدعوى و الحجة عليها ، و النظم الطبيعي و ان كان يقتضي تقديم

١ - نهج البلاغة : الحكمة (٢٨٣) .

٢ - نهج البلاغة : الحكمة (٣٤٠) .

٣ - نهج البلاغة : الحكمة (٣٣٣) .

الدعوى على الحجة ، إلا ان المصلحة قد تقتضي عكس ذلك ، هذا بالنسبة الى مطلق الكلام المشتمل على ايضاح مقصود و اما الكلام الخطابي ففي اكثر الحالات يشتمل على ثلاثة امور اخرى ايضاً وهي :

١ - التصدير .

٢ - الاقتصاص .

٣ - الخاتمة .

و اليك شرح هذه الامور الثلاثة بالترتيب المتقدم .

١ - التصدير : و هو ما يوضع امام الكلام ليكون بمنزلة الايدان بالغرض المقصود للخطيب و هو يشبه تمنح المؤذن قبل الشروع بالاذان ، او بمنزلة نقاط ترسمها الخطاط قبل ترسيم الخطوط ، فلا بد أن يكون مشتملاً على التعريض بالمقصود ، فمن يريد التصدير بالظفر يقول - مثلاً - الحمد لله معز اوليائه و قاهر اعدائه ، و من يريد تصدير مدح شخص يقول : تعظيم الفضلاء و تكريم العلماء مما يجب لقضاء الفطرة و حكم الشرع . و ينبغي ان يكون التصدير بما يتفأل منه بالخير ، لا بما يتشأم منه حتى لا يقتضي وقوع التنفر في نفوس المستمعين و يمنع من تصديق كلام الخطيب و اقناعهم .

و يجب ايضاً رعاية الاختصار في التصدير لاسيما في الخطابات اللفظية ، و اما في المكتوبات فالأولى ايضاح المقصود بكلام جامع و لو مع التطويل .

ثم ان التصدير في الخطابات المشاورية اولى من المنافرات ، و في الاعتذار قبيح ، فان المستمعين يتوقعون الجواب ، و اشتغال الخطيب بغيره يحمل على تعلله في الجواب ، فينبغي ان يبتدىء بلب الجواب ثم يوضحه بايراد الاستدراجات .

٢-الاقتصاص: وهو ما يذكر شاهدا على المطلوب و شارحاً للمقصود بايراد قصة فيما وقع و كيفية وقوعه ، قالوا : و لهذا يختص بالمشاجرات و المنافرات ولا يجري في المشاورات ، فان القصة اما تتعلق بما وقع في الماضي و الغرض انتسابه الى العدل او الجور ، و اما تتعلق بما وقع في الحال و المقصود اتسامه بالحسن و القبح ، و المشاورات تدل على مصلحة في المستقبل فلا يجري فيها الاقتصاص .

و فيه ان الاقتصاص له اثر بالغ في الاذن و المنع كما لا يخفى .

٣-الخاتمة: وهي ان يأتي بملخص ما سبق الكلام فيه على سبيل التوديع ، فان كان كلامه في المشاورات يقول - مثلاً - قلت لكم ما وجدته مصلحة لأمركم ، و الرأي رأيكم .

ولا شك ان الخاتمة كالتصدير فيها تزيين للقول و تحسين له ، لاسيما في الرسائل و المكاتبات .

ج - ما يتعلق بالأخذ بالوجه :

و المقصود منه تظاهر الخطيب بأمر معبرة عن حاله

و مؤثرة في المستمع بصناعة و حيلة و لذلك يسمى نفاقاً و رياءً
و هو على وجهين :

١ - يتعلق بهيئة اللفظ و كيفية ادائه من جهة رفع الصوت
و خفضه و غلظته و رقيقته و غير ذلك ، فكل قسم منها يختص
بمقام خاص ، فرفعة الصوت و غلظته يناسب مقام القدرة
و الغضب ، و خفضه و رقيقته يناسب مقام الضعف و الرأفة .
ثم ان لهذا الامر فائدتين :

الف - ايدان الخطيب على حاله من انه في حال القوة او
الضعف او الغضب او الرحمة و الحلم و نحو ذلك .

ب - ايجاد انفعال نفساني خاص في نفوس المستمعين من
الغضب و الحلم و القساوة و الرقة و غير ذلك .

٢ - يتعلق بشخص الخطيب و هيئته ، و هو اما قولي و اما
فعلي :

فالقولي كثناء الخطيب على نفسه ، او اظهار نقصان خصمه
او بيان القدح في الكلام المخالف لقوله ، و ايراد كل كلام يدل
على منزلته و كرامته ، و الثناء على المستمعين فان له اثراً عميقاً
في استجلاب نظرهم و توافقهم مع الخطيب و كذلك الثناء على
الحاكم في مجلس الخطابة .

و بالجملة الاستدراج بكل ما ينبئ عن هيئة غير ظاهرة في
الخطيب او مقتضي لخلق و انفعال في المستمع .

و الفعلي كمرعاة زئي مناسب للخطيب و هيئة مطلوبة له ،

وكالآشارات باليد والعين والرأس وحركات البدن بما يقتضيه
المقام فان لجميع ذلك سهماً كبيراً في اقناع الجمهور ،
قال المحقق الطوسي : « و ضعفاء العقول للاستدرجات اطوع
وكذلك يطيعون المتنسك وان كان مبتدعاً » (١) .

ثم ان للتخييلات الشعرية ايضاً لها تأثير عظيم على
العواطف و القلوب و تنفع في باب الاستدرجات و لذلك تعد
صناعة الشعر معينة على صناعة الخطابة في اقناع الجمهور ،
فينبغي لنا ان نعقب البحث في الخطابة بالبحث عن صناعة الشعر
اجمالاً .

الباب الرابع
في
صناعة الشعر

١ - تعريف الشعر :

قال المحقق الطوسي : « هو عند القدماء ، كلام مخيل ،
و عند المحدثين كلام موزون متساوي الاركان مقفي ،
ولا يعتبرون التخيل في كلامه ، و اعتبار الجميع اجود » .

و قال الشارح العلامة : « وضع صاحب المنطق القياسات
الشعرية على مذهب يخالف مذهب الشعراء الآن فان الشعر في
زماننا هو شعر من جهة صورة عرضية في اللفظ و المعنى و هو
الوزن و القوا في المحدود في كتاب العروض ، ولا يقال لما ليس
له الوزن المحدود في كتاب العروض مع القافية اللازمة شعراً
إلّا بنوع من المجاز ، و هذا متفق عليه في لغة العرب و الفرس
و الترك ، و اما الامم القديمة من اليونانيين و العبرانيين
و السريانيين فلم ينقلوا عن قدامتهم شعراً موزوناً بهذه الاوزان
العروضية ، بل بأوزان بالثر اشبه ، و قوافيها غير متفقة .

اذا عرفت هذا فالشعر ليس صناعة كصناعاتي الجدل
والخطابة لانهما تفيدان الالزام و الاقناع و الشعر ليس بصناعة ،
بل الصناعة هي التي يصدر عنها الشعر و هي ملكة يقتدر مع
حصولها على ايقاع تخيلات تكون مبادئ انفعالات مخصوصة
نفسانية مطلوبة ، و المراد من التخيل هو تأثير الكلام في النفس

لبسط او قبض او غيره» (١).

٢ - فائدة الشعر :

فائدة الشعر - كالخطابة - تظهر في الامور المدنية الجزئية ،
و لكنه قد يكون انفع من الخطابة في ذلك ، لان النفوس العامة
للتخيل اطوع منها للاقتناع .

و للشعر فائدة مختصة به وهي التذاذ النفوس و تعجيبها ،
و ذلك لان تعجب النفوس في المحاكاة اكثر من تعجبها من
الاقتناع ، لان المحاكاة عبارة عن صدور شيء عن شيء غير
متوقع صدوره عنه فيلتذ النفس بادراكها و يتعجب لكونها
مستغرباً مجهول السبب .

و المحاكاة اما طبيعية و اما صناعية ، و الطبيعية اما قولية
و اما فعلية ، فالقولية كما يصدر عن البغاء (٢) و الفعلية كما يصدر
عن القرد .

و الصناعية اما مطابقة ساذجة ، اي يحاكي على ما هو عليه ،
كتصوير الفرس مطابقاً ، او مع تحسين للمحكي ، كتصوير الرجال
العظماء ، او مع تقبيح كصورة الشيطان او العدو ، فالشعر من

١ - الجوهر النضيد : صناعة الشعر .

٢ - طائر يسمع كلام الناس فيعيده ، يقع على الذكر و الانثى ،
جمعه بِّغاوات .

الفنون الجميلة و الغرض منه تصوير المعاني المراد التعبير عنها ، ليكون مؤثراً في مشاعر الناس ، و لكنه تصوير بالالفاظ .

٣ - مواد الشعر و أركانه :

مواد الشعر من القضايا هي المختلات ، و هي ما يؤثر في النفس فيبسطها و يقبضها ، و يفيدها تسهيل امر او تهويله او تعظيمه او تحقيره ، كما يقال للمشروب المرّ انه حلو لذيد ، فيسهل التخيل شربه على من اعتاد شرب ذلك المشروب .

ثم انه قد تستعمل في القياس الشعري المقدمات الاولى و المشهورة لامن حيث انها كذلك ، بل باعتبار التأثير المذكور في النفوس ، فبطل قول من قال ان مقدمات القياس الشعري ليست إلا الكواذب ، و انها مخيلات لاغير .

و اركان الشعر - اعني الشعر التام - اربعة امور :

١ - نفس الكلام المخيل ، اي معاني الكلام المفيدة للتخيل و هي القضايا المخيلات التي هي العمدة في قوام الشعر و مادته التي يتألف منها - كما تقدم - .

٢ - الالفاظ التي يتركب منها الكلام الشعري ، فان لكل حرف نغمة و تعبيراً عن حال ، كما ان تراكيبها لها ذلك الاختلاف في التعبير عن احوال النفس و الاختلاف في التأثير فيها ، فهناك مثلاً الفاظ عذبة رقيقة ، و الفاظ غليظة ثقيلة على السمع ، و الفاظ متوسطة .

و التخيل الحاصل من الالفاظ اما من جهة جوهرها كأن يكون فصيحاً جزلاً ، او من جهة حيلة بتركيبها ، كما في انواع البديع المذكورة في علمه ، وكالتشبيه والاستعارة والتورية ونحوها المذكورة في علم البيان .

٣- الوزن المناسب ، فان لكل وزن شأناً في التعبير عن حال من احوال النفس و محاكاته له ، فبعض الاوزان يوجب الطيش و الخفة ، و بعضها يقتضي الوقار و الهدوء ، و بعضها يناسب الحزن و الشجى ، و بعضها يناسب الفرح و السرور .

٤- النغمة المناسبة ، فان كل نغمة تحاكي حالاً ، مثل النغمة الحزينة فانها تحاكي عن الحزن ، و النغمة الغليظة فانها تعبر عن الغضب ، و النغمة الرقيقة عن السرور و هيجان الشوق .

فاذا اجتمعت هذه العناصر الأربعة كان الشعر كاملاً ، و بها يتفاضل الشعراء و تعلو و تنزل درجاتهم ، فلا بد لمن يريد ان يتقن صناعة الشعر من الرجوع الى القواعد التي تضبط هذه الامور .

اما النغمة فيبحث عنها في علم الموسيقى ، و اما الوزن ففي علم العروض ، و اما الالفاظ فهي من شأن علوم اللغة و علوم البلاغة و البديع ، و اما القضايا المختلات فليس لها قاعدة مضبوطة يمكن تحريرها و الرجوع اليها لانها ليست من قبيل القضايا المشهورات و المظنونات يمكن حصرها و بيان انواعها .

ثم ان ملكة الشعر موهبة ربّانية كسائر مواهبه تعالى التي يختص بها بعض عباده ، كموهبة حسن البيان او الخطابة او التصوير او التمثيل ... و ما الى ذلك مما يتعلق بالفنون الجميلة وغيرها ، غير ان هذه الموهبة - كسائر المواهب الاخرى - تبدأ في تكوينها في النفس كالبذرة لايحس بها حتى صاحبها ، فاذا اكتشفها صاحبها من نفسه صدفة و ساقاها بالتعليم و التمرين تنمو و تستمر في النمو ، حتى قد تصبح شجرة باسقة تؤتي اكلها كل حين .

و ليس الشعر و الخطابة كسائر الصناعات الاخرى التي يبدع فيها الصانع عن روية و تأمل دائماً ، و الى هذا اشار صحار العبدى ، لما سأله معاوية : ما هذه البلاغة فيكم ؟ فقال : « شيء يختلج في صدورنا فتقذفه ألسنتنا كما يقذف البحر الدرر » (١) و بهذا يتم ما اردنا بيانه في صناعة الشعر .

الباب الخامس

في

صناعة المغالطة

يقع البحث في صناعة المغالطة حول مواضيع أربع هي :

- ١- المقدمات الكلية .
- ٢- المغالطات اللفظية .
- ٣- المغالطات المعنوية .
- ٤- الاجزاء الصناعية العرضية .

فنقول :

المقدمات الكلية

تعريف المغالطة :

قال المحقق الطوسي : « كل قياس ينتج ما يناقض وضعاً فهو تبكيت ^(١) بالحجة ، فان كان حقاً او مشهوراً كان برهانياً او جدلياً و الا فمغالطي يشبه البرهان او مشاعبي يشبه الجدل » .

مواد المغالطة :

لما ان المغالط يستعمل القضايا الكاذبة المشبهة بالحقة او المشهورة ، فمواد المغالطة هي المشبهات باليقينات او المشهورات ، و المشابهة اما من ناحية لفظية مثل مالو كان اللفظ مشتركاً او مجازاً ، و اما من ناحية معنوية مثل مالو وضع مالميس بعلّة علّة و نحو ذلك ، و سيوافيك تفصيل ذلك عند البحث عن انواع المغالطات .

ثم ان من المشبهات المعنوية ، الوهميات و هي القضايا

١ - بكته ، ضربه بسيف او عصا و غبه بالحجة ، و بكته بمعنى بكته .
عنفه و قرعه .

التي يحكم بها بديهية الوهم في المعقولات الصرفة حكمها في المحسوسات ، كالحكم بأن كل موجود فله وضع ، و حكم الوهم في المعقولات كاذب لعدم ادراكه لها ، و انما تكون احكام الوهم صادقة اذا كانت في المحسوسات و وافقه العقل على ذلك كما يحكم بأن هذين الجسمين لا يوجدان في مكان واحد في وقت واحد ، و العقل يساعده في ذلك لحكمه بأن الجسمين مطلقاً لا يوجدان في مكان واحد في وقت واحد .

اسباب المغالطة :

ذكروا للمغالطة الاسباب الاربعة : الفاعلي ، و المادي و الصوري و الغائي .

١ - السبب الفاعلي و هو عبارة عن نقصان العقل و عجزه عن ادراك الحقائق ، او ترفع الوهم و وروده في حوزة العقليات الكلية .

٢ - السبب المادي و هي القضايا المشبهات و الوهميات التي يتألف منها القياس المغالطي .

٣ - السبب الصوري و هي صورة الكذب و الخيانة في نفس المغالط و تشبهه بزي العلماء و الحكماء في الظاهر .

٤ - السبب الغائي ، و هي الاغراض الداعية للمغالط في استعمال القياس المغالطي ، من الامتحان و العناد و غير ذلك مما سيوافيك البحث عنها .

قال الحكيم السبزواري : « و بالجملة ، المغالطة لها سبب فاعلي هو العقل الناقص او الوهم الرافع ، و سبب غائي و همي شيطاني ، و سبب صوري هو صورة الكذب و الخيانة في الباطن ، و التشبه بزيّ العلماء و الحكماء في الظاهر ، و سبب مادي هو المشبهات لفظاً او معنى و الوهميات » (١).

اغراض المغالطة و فوائدها :

ان الآتي بالقياس المغالطي اما غلط في نفسه ان لم يعلم بغلطه و اما مغالط لغيره ان علم به و استعمله ليغلط غيره ، و لولا قصور الازهان في التميز بين الشيء و ما يشابهه لما تمت هذه الصناعة فهي صناعة كاذبة نافعة بالعرض لا بالذات ، لان من يعرفها لا يغلط لمعرفته بموضع الغلط ولا يغالطه غيره و يكون قادراً على ان يغالط اذا كان الغير مغالطاً .

ثم ان الاغراض المطلوبة من هذه الصناعة نوعان :

١- الاغراض المقبّحة .

٢- الاغراض المحسّنة .

فالاغراض المقبّحة انما يطلبها من لا يكون له حظ في العلم

١ - اللثالي المنتظمة ، غوص في مقدمات صناعات أخرى . وقد سبقه بذلك صدر المتألهين في تعاليقه على شرح حكمة الاشراق لاحظ ص ١٣٦ - ١٣٧ من شرح حكمة الاشراق ، انتشارات بيدار .

و المعرفة ، و في عين الوقت يتشهى ذلك و يتمناه ، فاذا لم يكن مؤدباً بالمحسنات الخلقية يتظاهر بين الناس بالعلم و الفضل ، و عند العجز عن الاجابة بالمسائل المطروحة عنده ، يتوسل بهذه الصناعة و يأتي بأجوبة باطلة في ثوب القياس الصحيح و الحجة المستقيمة (١) .

والى ما ذكرنا اشار المحقق المظفر بقوله : « و الذي يدفع الانسان في هذا الرياء و طلب التفوق شعوره بالنقص من الناحية العلمية ، فيريد في دخيلة نفسه ان يعوض عن هذا النقص ، و اذ يعرف من نفسه العجز عن التعويض بالطريق المستقيم و هو التعلم و المعرفة الحقيقية يلتجئ الى التظاهر بما يسدّ نقصه بزعمه » (٢) .

و اما الاغراض المحسنة فهي امور تالية :

١ - التحرز عن الوقوع في الغلط : فمعرفة قوانين هذه الصناعة تنفع الحكيم لان يحفظ نفسه من الباطل فان التحرز عن الخطأ يتوقف على معرفة الخطأ و مداخله .

٢ - ارشاد الغالطين و كشف وجوه الغلط في آرائهم و حججهم ، و على هذا فوزان صاحب هذه الصناعة وزان الطبيب الحاذق العارف بأحوال السموم و الامراض ، فهو يتمكن بذلك

١ - لاحظ اساس الاقتباس : صناعة المغالطة : ٥١٦ .

٢ - المنطق : الجزء الثالث ، صناعة المغالطة .

عن الاحتراز عنها، كما يستطيع ان يرشد غيره في الاجتناب عنها ويداوي من يتناولها .

٣ - التغليط على المغالطين المعاندين و الغلبة عليهم في مقام الاحتجاج و المخاصمة ، اذا لم ينفع في ذلك طريق آخر غيرها . كما قيل في المثل المشهور : « الحديد بالحديد يفلح » و هذا القسم من المغالطة يسمى « عناداً » .

٤ - اختبار الغير لغرض التعليم و التمرين ، فهذا ايضاً من الاغراض المحسنة لهذه الصناعة و تسمى « امتحاناً » و الى الغرضين الاخيرين اشار المحقق الطوسي بقوله « وقد يستعمل امتحاناً و عناداً » .

اجزاء المغالطة :

لهذه الصناعة جزء ان كالجزئين في صناعة الخطابة :

١ - ما يكون بمنزلة العمود في الخطابة و هي الاجزاء الصناعية التي يقتضي المغالطة بالذات و هي التي تتعلق بنفس التبكيث .

٢ - ما يكون بمنزلة الاعوان في صناعة الخطابة و هي الاجزاء غير الصناعية ، اى الامور الخارجة عن نفس التبكيث المغالطي التي تقتضي الغلط بالعرض مثل تخجيل الخصم ، و ترذيل قوله و الاستهزاء به و قطع كلامه على ما سيأتي تفصيله . ثم ان الاجزاء الذاتية لصناعة المغالطة هي بالحقيقة اسباب

تقتضي وقوع الغلط في متن الحجة و القياس و هذه الاسباب على قسمين :

الف - اسباب الغلط اللفظية .

ب - اسباب الغلط المعنوية .

فلنبداً بالبحث عن القسم الاول فنقول :

المغالطات اللفظية

اسباب الغلط اللفظية ستة :

فان الغلط اما يقع فى اللفظ المفرد او المركب :

(الاول) على ثلاثة انواع :

١ - يقع الغلط بحسب جوهر اللفظ من جهة اشتراكه بين

اكثر من معنى ، و يسمى المغالطة بـ « اشتراك الاسم » .

٢ - ما يقع الغلط بحسب هيئة اللفظ في نفسه ، لا بأمور

خارجية بل من جهة اختلاف التصارييف و التذكير و التأنيث

و اسم الفاعل و المفعول كما سيأتي توضيحه ، و يسمى بالمغالطة

بـ « اختلاف شكل اللفظ » .

٣ - ما ينشأ الغلط بحسب هيئة اللفظ و صورته لكن بأمور

خارجية لا من نفسه ، و يسمى بالمغالطة بـ « الاعراب و الاعجام » .

(الثاني) و هو ما يقع الغلط في اللفظ المركب ، على ثلاثة

انواع ايضاً :

١ - ما يكون نفس التركيب مقتضياً للغلط بأن يحتمل اكثر

من معنى واحد ، و يسمى بـ « المماراة » .

٢ - ما ينشأ الغلط من توهم وجود التركيب و ان لم يكن هناك تركيب ، و يسمى بـ « اشتراك القسمة » او « تركيب المفصل » .

٣ - ما يقع الغلط من جهة توهم عدم وجود التركيب ، و ان كان التركيب متحققاً ، و يسمى بـ « اشتراك التأليف » او « تفصيل المركب » .

فتحصل ان المغالطات اللفظية تنحصر في ستة انواع ، و اليك بيان تلك الاقسام بالترتيب المتقدم :

١ - المغالطة باشتراك الاسم :

المراد من اشتراك الاسم كون اللفظ صالحاً للدلالة على اكثر من معنى واحد بأي نحو من انحاء الدلالة سواء كانت بسبب الاشتراك اللفظي ، او النقل ، او المجاز ، او الاستعارة او التشبيه او التشكيك او نحو ذلك .

قال المحقق الطوسي : « اعلم ان المغالطات اللفظية اكثر من المغالطات المعنوية ، و معظم المغالطات اللفظية هي التي ناشئة عن اشتراك الاسم ، و لاجل ذلك لم يؤلف افلاطون في المنطق كتاباً إلا في صناعة المغالطة و اكتفى في ذلك ببيان اسباب الغلط الناشئة عن اشتراك اللفظ » ^(١) و اليك فيما يلي نماذج من امثلة

هذا القسم :

الف - ربما يقال : هل الشر واجب اولا ؟ فعلى الاول يلزم ان يكون خيراً ، لان كل ما يكون واجباً يكون خيراً ، وعلى الثاني يلزم ان لا يكون شرّ في صفحة الكون اصلاً ، لان الشيء مالم يجب لم يوجد ، مع ان وجود الشرّ ظاهر .

منشأ الغلط في هذا المثال اشتراك كلمة « الوجوب » بين الوجوب المبحوث عنه في الحكمة النظرية اعني « الوجوب التكويني » و بين المبحوث عنه في الحكمة العملية اي ما يجب فعله و يكون خيراً حسناً .

ب - وقع نزاع عظيم بين طائفتين من الفلاسفة في وجود المفاهيم الفلسفية العامة ، كالوجوب و الامكان و العلية في الخارج و عدمه ، فطائفة على الاثبات و اخرى على الانكار ، و لكن صدر المتألهين اوقع المصالحة بينهما ، ببيان ان النزاع بين الطائفتين لفظي ، وقع من اطلاق لفظ الموجود على ماله ما بحذاء في الخارج (المحمولات بالضميمة) و ما يكون له منشأ الانتزاع في الخارج (المحمولات من صميمه) فالمثبتون ارادوا الثاني ، و المنكرون الاول ^(١) .

١ - الاسفار : ١ / ١٤٠ ، قال « ... و في التحقيق لاتخالف بين الرأيين فان وجودها في الخارج عبارة عن اتصاف الموجودات العينية بها بحسب الاعدان ، وقد دريت ان الوجود في الهليات المركبة لاينافي الامتناع الخارجي للمحمول » .

ج - زعم بعض من النحاة ان فعل الماضي لا يصلح ان يقع حالاً إلا اذا كان مُصَدِّراً بكلمة « قد » حتى يقرب معنى الماضي الى الحال ، ولكن العلامة الكافجي كشف وجه الغلط في كلامهم وقال : « ان الحال الذي قيد ، ثابت على حسب عامله ، فان كان ماضياً او حالاً او مستقبلاً فكذلك ، فلا معنى لاشتراط تقريبه من الحال بقد ، فما ذكروه غلط نشأ من اشتراك لفظ الحال بين الزمان الحاضر و بين ما يبيّن الهيئة المذكورة » (١) .

د - قالت الحكماء : « ان واجب الوجود تعالى لا ماهية له ، و انه وجود بحث في غاية الصرافة » و اورد عليهم الرازي بأن الوجود امر بديهي يدركه كل عاقل ، مع ان كنه ذاته تعالى في غاية الخفاء ، فله تعالى وراء الوجود ماهية و هي التي لا يدركه العقول ، و ان ادركوا كنه وجوده .

وقد بيّن الحكيم السبزواري وجه الغلط في اشكال الفخر بأنه خلط بين مفهوم الوجود العام ، و الوجود الحقيقي ، اعني حقيقة الوجود و واقعته ، فالمعلوم هو المفهوم و المجهول هي الحقيقة الصرفة (٢) .

١ - السيوطي : باب الحال .

٢ - شرح المنظومة : خاتمة مباحث المنطق .

٢ - المغالطة بلحاظ هيئة اللفظ في نفسه :

قد يكون الكلمة بحيث يصلح للانطباق على معنيين ولكن لا بلحاظ جوهر اللفظ كما في القسم السابق ، بل بلحاظ هيئته و شكله ، كأن يكون هيئة الكلمة في اسم الفاعل و المفعول متحدة و لعدم التمييز بينهما قد يستعمل احدهما مكان الآخر ، مثل لفظ «المختار» و « المعتاد » و كاتحاد شكل الكلمة في التذكير و التأنيث ، مثل لفظة « تقوم » في المفرد المذكر المخاطب و في المفرد المؤنث المغايب ، و كاشتراك الكلمة بين المصدر و اسم الفاعل ، مثل كلمة « العدل » ، و من هذا القبيل كلمة « القابل » فانها على زنة الفاعل ، فقد يتوهم ان القبول نوع من الفعل ، فزعم بعضهم ان الهولى فاعل لانها قابل للعمليات و القابل فاعل ^(١) . و من هذا القبيل كلمة « بازار » بالفارسية ، فانها قد يستعمل مفردة بمعنى السوق ، وقد يستعمل مركبة من « باز » و « آر » و هي حينئذ امر بإعادة الشيء ^(٢) .

و بالجملة منشأ هذه المغالطات اللفظية اختلاف معنى اللفظ بحسب اختلاف التصارييف ، لا بلحاظ جوهر اللفظ كما في القسم الاول .

١ - البصائر النصيرية : ١٨١ .

٢ - اساس الاقتباس : المقالة الثامنة ، الفصل الثاني .

٣ - المغالطة بالاعراب و الاعجام :

هذه المغالطة ايضاً تنشأ من هيئة اللفظ و شكله لكن لا الهيئة الذاتية الأصلية ، بل الهيئة العارضية ، كالأعراب و الاعجام ، بأن يصحف اللفظ نطقاً او خطأ في اعرابه او اعجامة ، مثال التصحيف في الاعراب قول الحكماء في الواجب تعالى انه موجب (بكسر الجيم) يعني ان وجود الموجودات الامكانية و وجوبها تنتهي اليه سبحانه ، فهو الموجب الموجد لجميع الاشياء ، و قرأ بعضهم هذه الكلمة « موجب » (بفتح الجيم) و لاجل ذلك حرّف كلام الحكماء عن موضعه .

و مثال التصحيف في الاعجام قول الحكماء ، انه تعالى بحث وجوده ، اي انه وجود صرف لا يشوبه نقص و فقدان ، فصحّف بعضهم كلمة « بحث » و بدّله بكلمة « يجب » ، و قال انهم يقولون ان الله تعالى يجب وجوده ، و لازم ذلك تركب ذاته تعالى على القول بكون الذات مأخوذاً في المشتق (١) .

و من هذا القبيل جملة « زيد حاضر است » في لغة الفرس ، فانه قد يراد منها ، الاخبار وقد يراد منها الاستفهام ، و هذا الاختلاف ناشىء من الكيفية الخاصة في الصوت (٢) .

١ - لاحظ شرح المنظومة خاتمة مباحث المنطق .

٢ - اساس الاقتباس : المقالة الثامنة ، الفصل الثاني .

٤ - المغالطة بلحاظ نفس التركيب (الممارسة) :

منشأ هذه المغالطة نفس التركيب اذا كان بحيث يصلح للانطباق على معنيين او اكثر ، و ان لم يكن هناك اشتراك في المفردات ، و سماء المحقق الطوسي بـ « الاشتراك بحسب التركيب » ، و مثل له بقوله « كل ما يتصوره العاقل فهو كما يتصوره » اذ لفظ هو يعود تارة الى المعقول و تارة الى العاقل (١) و مثل له في « الاساس » بقوله « من قال في حق زيد شيئاً فهو كما قال » فانه يحتمل معنيين : احدهما ان يكون القائل كما قال ، و ثانيهما ان يكون زيد كما قال ، فان الضمير يحتمل الرجوع الى كلمة « من » و الى كلمة « زيد » .

و من هذا القبيل قول عقيل لما طلب منه معاوية بن ابي سفيان ان يعلن سب أخيه علي بن ابي طالب - عليه السلام - فصعد المنبر و قال : « امرني معاوية ان أسبّ علياً ، ألا فالعنوه » (٢) و من قسم الممارسة التورية و الاستخدام المذكوران في انواع البديع .

و التورية أو الايهام ان يطلق لفظ له معنيان ، قريب و بعيد و يراد به البعيد ، و هي ضربان : « مجردة » و هي التي لا تجامع

١ - الجوهر النضيد : الفصل السابع ، في المغالطة .

٢ - المنطق : الجزء الثالث ، صناعة المغالطة .

شيئاً مما يلائم القريب، نحو « الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى » (١) فانه اراد بـ « استوى » معناه البعيد و هو استولى ولم يقرن به شيء مما يلائم المعنى القريب و هو الاستقرار، و « مرشحة » و هي التي تجامع شيئاً مما يلائم المعنى القريب، نحو « و السَّمَاءُ بَنِينَاهَا بِأَيْدٍ » (٢) فانه اريد بالأيدي معناه البعيد و هي القدرة، وقد قرن لها ما يلائم المعنى القريب الذي هو الجارحة المخصوصة و هو قوله بنيناها، اذ البناء يلائم اليد (٣).

والاستخدام ان يراد بلفظ له معنيان احدهما ثم يراد بضميره معناه الآخر، او ان يراد بأحد ضميريه احدهما و بالآخر الآخر: مثال ذلك قول الشاعر:

اذا نزل السماء بأرض قوم رعيناه و ان كانوا غضابا
فاراد من كلمة السماء المطر ومن ضميره (الضمير المتصل
في كلمة رعيناه) النبات (٤).

و منه قوله سبحانه: « وَ الْمُطَلَّاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ ... وَ يَعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ ... » (٥) فان المطلقات يعم البائن و الرجعي و الضمير في يعولتهن يختص بالرجعيات.

١ - طه: ٥.

٢ - الذاريات: ٤٧.

٣ - مختصر المعاني: فن البديع، ص ١٩٢.

٤ - مختصر المعاني: فن البديع، ص ١٩٢.

٥ - البقرة: ٢٢٨.

و من هذا القسم «التوجيه» او محتمل الضدين الذي هو من فنون بدائع الكلام ايضاً ، و هو ايراد الكلام محتملاً لوجهين مختلفين (كالمدح و الذم) كقول بشار :

قلت شعراً ليس يُدرى امديح ام هجاء
خاط لي عمرو قباء ليت عينيه سواء
فان عمروا كان اعور ، فقوله : ليت عينيه سواء يحتمل المدح ، ان اراد سلامة عينه العوراء و يحتمل الذم ، ان اراد فقدان عينه الاخرى (١) .

٥ - مغالطة تركيب المفصل :

و ذلك اذا لم يكن هناك تأليف ، و توهم وجوده و سماه المحقق الطوسي : «المغالطة باشتراك القسمة» فالكلام من غير ملاحظة التركيب صادق ، و مع ملاحظته كاذب و هو على نوعين :
الاول : ان يكون التأليف و التحليل في جانب الموضوع فقط لا في القول و الحمل بان يكون للموضوع اجزاء و لكل منها حكم خاص ، يصدق بحسب التحليل و لا يصدق بحسب التأليف ، كما يقال « الخمسة زوج و فرد » فان الموضوع مؤلف من الجزئين : الاثنين و الثلاثة و الجزء الاول منه زوج و الثاني فرد ، فالحكم بأن الخمسة زوج و فرد صادق بلحاظ التحليل ، و اما اذا لم

يلاحظ ذلك ، بل لوحظ تأليفاً و تركيباً بما انه نوع خاص من الاعداد يكون الحكم كاذباً ، فان الخمسة بهذا اللحاظ ليست الاً فرداً .

الثاني : ان يكون التأليف و التحليل بلحاظ الحمل ، كأن يقال زيد شاعر ماهر ، و كان زيد شاعراً ، و كان ماهراً في صناعة اخرى كالخياطة ، فحمل الشاعر و الماهر على زيد بلحاظ التحليل و التفصيل صادق ، و اما حملهما تأليفاً و تركيباً كاذب ، فانه ليس ماهراً في صناعة الشعر حسب الفرض ... (١) .

و كأن يقال « زيد يذهب مع فرس يتكلم » فهذا القول صادق بلحاظ التحليل و هو بهذا اللحاظ في الحقيقة قولان :

١ - زيد يذهب مع فرس .

٢ - زيد يتكلم .

و لكنه كاذب بلحاظ التأليف بأن يجعل « يتكلم » و صفأ للفرس ، و كان قولاً واحداً ، يعني يذهب زيد مع فرس يتكلم ذلك الفرس (٢) .

٦ - مغالطة تفصيل المركب :

و هو ما تكون المغالطة بسبب توهم عدم التأليف

١ - لاحظ اساس الاقتباس : ٥٢٠ - ٥١٩ .

٢ - لاحظ اساس الاقتباس : ٥٢٠ - ٥١٩ .

و التركيب ، مع فرض وجوده ، و سَمَّاه المحقق الطوسي « المغالطة باشتراك التأليف » و ذلك بأن يكون الحكم صادقاً بحسب التأليف و كاذباً بحسب التحليل . كأن يقال « الخمسة زوج و فرد » فحمل الزوج و الفرد بلحاظ التركيب صادق ، فان الخمسة مؤلفة منهما ، و حملهما على الموضوع بلحاظ التفصيل كاذب ، فان الخمسة ليست بزواج .

ثم ان صاحب البصائر جعل هذه الاقسام الثلاثة الاخيرة قسماً واحداً و سَمَّاه بـ « اشتراك التركيب » و قال : و اما الاشتراك التركيبي ، فقد يعرض بسبب التصديق مثل قولك ضَرَبُ زَيْدٍ (باضافة الضرب الى زيد) فيحتمل ان يكون ضرب زيد ، ضارباً و مضروباً ... وقد يعرض بسبب الوقف و الابتداء كقول الله تعالى ... و ما يعلم تأويله الا الله و الراسخون في العلم ، يقولون آمناً به ... فان معنى الكلام اذا وقف على « على الله » يغاير معناه اذا وقف على « الراسخين في العلم » ، و قد يعرض بسبب انصراف الكنايات و دلائل الصلوات الى امور مختلفة ، مثل قول القائل « كل ما علمه الحكيم فهو كما علمه » فان « هو » اذا انصرف الى الحكيم كان معنى الكلام مغايراً له لو انصرف الى « كل ما » ، و قد يعرض بسبب تردد حرف العطف بين دلالاته على جمع الاجزاء و بين دلالاته على جمع الصفات مثل قولك : الخمسة زوج و فرد ، فاذا عني به الاجزاء صدق ، لان الخمسة حاصلة من جزء هو ثلاثة و جزء هو اثنان واحدهما

زوج و الآخر فرد ، و ان عنى به جمع الصفات كذب لأن الخمسة لا تجتمع لها صفة الزوجية و الفردية ... » ^(١) .

هذا تمام الكلام في انواع المغالطات اللفظية و يتلوه الكلام في انواع المغالطات المعنوية .

المغالطات المعنوية

اعلم ان الاغلاط المعنوية لا يتصور وقوعها في الحدود التي هي المفردات ، فان التصورات الساذجة لاتنسب الى الصواب و الخطأ ما لم تقارن حكماً ، فاذن الاغلاط المعنوية انما تقع في التأليف (١) .

ثم ان التأليف على قسمين :

الف - التأليف بين اجزاء قضية واحدة ، وان شئت قلت :
التأليف في نفس القضايا .
ب - التأليف بين قضيتين او اكثر ، و ان شئت قلت :
التأليف بين القضايا .

و التأليف بين القضايا نوعان :

الف - التأليف القياسي .
ب - التأليف غير القياسي .
فتحصل ان مايمكن وقوع الاغلاط المعنوية فيه ثلاثة امور :
١ - القضية الواحدة .

٢- التآليف القياسية .

٣- التآليف غير القياسية .

ثم نقول : الغلط الواقع في قضية واحدة اما يقع في جزء واحد منها ، و اما يقع في الجزئين معاً ، و ذلك بوقوع احدهما مكان الآخر و يسمى « ايهام الانعكاس » ، و ما يقع في جزء واحد من القضية ينقسم الى ما يورد فيه بدل الجزء غيره مما يشبهه كعوارضه او معروضاته ، و يسمى « اخذ ما بالعرض مكان ما بالذات » والى ما يورد الجزء نفسه لكن لا على الوجه الذي ينبغي ، كما لو اخذ معه ما ليس منه او لا يؤخذ معه ما هو منه من القيود و الشروط ، و يسمى « سوء اعتبار الحمل » .

فهذه هي المغالطات المعنوية الواقعة في قضية واحدة ، و ما تقع في التآليف القياسية اما يقع في القياس نفسه لا باعتباره الى النتيجة ، و تسمى « سوء التأليف » ، و اما يقع فيه باعتبارها ، و ينقسم ذلك الى ما لا يكون النتيجة مغايرة لأحد اجزاء القياس ، و يسمى « المصادرة على المطلوب » ، و الى ما يكون مغايرة له لكنها لا تكون ما هي المطلوبة من ذلك القياس و تسمى « جعل ما ليس بعلة علة » .

و الذي يقع في التأليف غير القياسي قسم واحد يسمى بـ « جمع المسائل في مسألة واحدة » ، و هذه هي اربعة اقسام من المغالطات المعنوية الواقعة في اكثر من قضية واحدة . فالمغالطات المعنوية سبعة انواع هي :

- ١- ايهام الانعكاس .
 - ٢- اخذ ما بالعرض مكان ما بالذات .
 - ٣- سوء اعتبار الحمل .
 - ٤- سوء التأليف .
 - ٥- المصادرة على المطلوب .
 - ٦- جعل ما ليس بعلة علة .
 - ٧- جمع المسائل في مسألة واحدة .
- و اليك توضيح تلك الاقسام بالترتيب المتقدم :

١ - ايهام الانعكاس :

وهو كما تقدم ان يوضع احد جزئي القضية مكان الآخر .
 بتوهم انه اذا صدق « ب » على « ج » يصدق « ج » على « ب »
 ايضاً ، مثل ان يتوهم ان كل لون اسود بناءً على ان كل سواد لون ،
 و ان المجرد عن المادة و عوارضها واجب الوجود بالذات ،
 بناءً على ان الواجب بالذات مجرد عنها . قال السبزواري -هـ- :
 و من الاغلاط التي من باب ايهام الانعكاس ما وقع للثنوية
 القائلين بيزدان و اهرمن فجعلوا للشر مبدءً و جودياً كما للخير ،
 و زعموا ان الشر ضد للخير لانه مقابل له ، فجعلوا المقابل ضدّاً
 بناءً على ان الضد مقابل ^(١) .

و قال المحقق الطوسي : « هذه المغالطة تنشأ من عدم التمييز بين اللازم و الملزوم ، و تقع كثيراً في الامور الحسية كما يتوهم ان كل اصفر سيتال عسل ، لما رأى ان كل عسل اصفر سيتال ، و كما يتوهم ان كل رطوبة في الارض حاصلة من المطر ، لما رأى ان المطر سبب لرطوبة الارض » (١) .

ثم ان صاحب البصائر عبّر عن هذا القسم بعباراة اخرى فقال : « هو ما يكون الحكم انما يصدق على جزئي فيحمل على الكلي الذي فوقه ، كالضحك الذي لا يصدق إلا على الحيوان ، ثم قال : اعتقاد بقاء كمية الحكم بحالها في عكس الكلي الموجب قريب من هذا ، اذ هو يوهم الحكم الجزئي كلياً فانه لما رأى شيئاً سيالاً اصفر هو مرّة (٢) توهم ان كل سيال اصفر مرّة ، و الحكم على لازم الشيء بما يصدق على الشيء من هذا القبيل كمن رأى كل انسان متوهماً ، و رأى كل انسان ايضاً ضاحكاً ، فظن ان كل متوهم ضاحك ، مع ان الصادق بعضه ، و هذا هو اعتقاد كليّة النتيجة في الشكل الثالث » (٣) .

١ - اساس الاقتباس : المقالة السابعة ، الفصل الثاني .

٢ - و هي الخلط الحاصل من الصفراء و اصل القضية هكذا : كل مرّة سيال اصفر .

٣ - البصائر النصيرية : ١٨٣ نقل ملخصاً .

٢ - اخذ ما بالعرض مكان ما بالذات :

و هو ان يوضع بدل جزء القضية الحقيقي غيره مما يشته به ، كعارضه و معروضه او لازمه و ملزومه ، وقد عدّه العلامة الطباطبائي -ره- من اهم اسباب الغلط و اصعبها اجتنابا و قال «جلّ الاغلاط الواقعة في الفلسفة الاولى والكلام راجع اليه» (١) . وقد ذكر الحكيم السبزواري نماذج منها مما وقعت في الفلسفة الاولى في خاتمة منطق المنظومة و الجميع راجعة الى الخلط بين احكام الباهية و الوجود (٢) .

و الحاصل ان منشأ هذه المغالطة - كما قال الطباطبائي - هو ان يكون شيء مع شيء باتحاد ما فينسب حكمه اليه ، و لتوضيح الحال فيه نأتى بأمثلة :

١ - اذا كان لموضوع واحد وصفان او اكثر يعرضان عليه فقد يتوهم ان احد الوصفين عارض للآخر و يحمل عليه مثلاً يقال : الماء الكر طاهر و الماء الكر لاينفعل بملاقاة النجاسة ، فربما يتوهم ان كل طاهر لايتنجس بملاقات النجاسة ، يعنى يوصف احد الوصفين بالآخر ، و يحمل عليه ، فقد حذف الموضوع و وضع عارضه بدله و هو طاهر .

٢ - اذا كان لموضوع عارض ، و لهذا العارض عارض

١ - رسائل سبعة : ٧٨ .

٢ - لاحظ شرح المنظومة : خاتمة مباحث المنطق .

آخر ، فيحمل عارض العارض على الموضوع ، بتوهم ان عارض العارض عارض ، كما يقال ، الجسم يعرض عليه انه ابيض ، و الابيض يعرض عليه انه مفرّق للبصر فيقال الجسم مفرّق للبصر ، فقد حذف الموضوع و هو الابيض و وضع معروضه بدله و هو الجسم .

٣ - اختلفوا في ماهية العلم هل هي من مقولة الكيف او الانفعال او الاضافة ، فمشهور الحكماء على الاول ، و اختار الرازي القول بالاضافة ، و بعضهم القول بالانفعال و قال الحكيم السبزواري : « القول بانه اضافة او انفعال مغالطة من باب اشتباه ما بالعرض ممّا بالذات » (١) .

توضيح ذلك : ان تحقق العلم في النفس يلزم امرين :

- ١ - الاضافة الى المعلوم الخارجي (المعلوم بالعرض) .
- ٢ - تأثير النفس و انفعاله من الصورة الذهنية ، او تأثير المدارك الحسية عن الشيء الخارجي .

فالصورة العلمية التي هي المعلوم بالذات عرض و من مقوله الكيف (الكيف النفساني) و لكن يعرضه امران :

- ١ - انفعال النفس منه و خروجه من القوة الى الفعل ، او انفعال المدارك الحسية من الشيء الخارجي .

١ - شرح المنظومة : المقصد الثاني ، الجوهر و العرض ، الفريدة الثانية .

٢ - اضافته الى المعلوم بالعرض .

٤ - قالت الثنوية : ان للشرور مبدءاً فاعلياً يفاير مبدء الخيرات ، قال الحكيم السبزواري « ان غلطهم من اخذ ما بالعرض مكان ما بالذات ، ان اصابوا في جعل الشر عدما للملكة لكن غلطوا في مطالبة الفاعل الوجودي بالذات له لاستدعاء عدم الملكة محلاً موجوداً ، اذ ليس عدماً صرفاً ، فهو و ان لم يحتج الى علة بالذات ، لكنه يحتاج اليها بالعرض لاحتياج محله اليها بالذات ، او اخذ ما بالعرض مكان ما بالذات من جهة جعل الامور الوجودية المصاحبة للعدم شراً^(١) .

٥ - لاشك ان زيدا غير عمرو ، و ان عمراً انسان ، فقد يحكم غلطاً بأن زيدا غير انسان ، و منشأ الغلط عدم التميز بين مغايرة زيد مع شخص عمرو بالذات و مع الانسانية المعروضة له بالعرض ، و الصواب ان يقال : ان زيدا غير الانسان المعين^(٢) .

٣ - سوء اعتبار الحمل :

و هو - كما تقدم - ان يذكر جزء القضية لا على ما ينبغي ، بأن يوضع معه ، ما ليس منه او يحذف عنه ما هو منه من القيود و الشروط كمن يأخذ الجوهر غير موجود عرضاً ، غير موجود

١ - منطق المنظومة : خاتمة الكتاب .

٢ - اساس الاقتباس : المقالة السابعة ، الفصل الثاني .

مطلقاً ، فقد اسقط عن الجزء قيد العرضية ، وكذلك اذا قلنا كل متصور ثابت في الخارج ، فانه يصدق لو اسقط قيد في الخارج ، فباعتبار اخذه مع المحمول كذب ، و مثل ما يتوهمه بعضهم ان الالفاظ وضعت للمعاني بما هي موجودة في الذهن ، بينما ان الالفاظ انما وضعت للمعاني من حيث هي ، فاخذ في موضوع الحكم ما ليس منه و هو قيد « بما هي موجودة في الذهن » و مثل ما حسبه بعضهم ان الماء مطلقاً لاينفعل بملاقات النجاسة ، بينما ان الصحيح ان الماء بقيد « اذا بلغ كراً » له هذا الحكم ، فحذف من الموضوع ما هو قيد له ^(١) .

و من هذا الباب ما وقع لبعض المتكلمين من نسبة القول بالايجاب الى الفلاسفة الالهيين في صانعية الواجب الوجود بالذات ، فان الالهيين متفقون على انه تعالى قادر مختار باختيار دائم واجب عين ذاته الاقدس و ليس بمختار باختيار زائد على ذاته ، فاخذ ذلك البعض غير المختار باختيار زائد ، غير مختار مطلقاً ، و هو باطل ، فان المختار من كان فعله مسبوقاً بالمبادئ الاربعة : الحياة و العلم و المشية و القدرة ، و سواء كان فعله دائماً او منقطعاً ، واجباً بوجوب ذاتي او ممكناً ، فان الوجوب بالاختيار لاينافي الاختيار ^(٢) .

١ - المنطق : الجزء الثالث ، صناعة المغالطة .

٢ - شرح المنظومة : خاتمة مباحث المنطق ، نقل ملخصاً .

٤ - سوء التأليف :

و هو - كما تقدم - الخلل الواقع في القياس اما في ناحية الصورة او في ناحية المادة ، اما الصورية فبأن لا يكون واجداً للشرائط المقررة للاقتراضي و الاستثنائي كعدم ايجاب احدي المقدمتين ، او عدم تكرر الحد الاوسط وهكذا .

مثال ذلك قولنا : الذهب عين و كل عين تدمع ، فالذهب تدمع ، لان لفظ (عين) مشترك لفظي ، و المراد منه في الصغرى غير المراد منه في الكبرى ، فلم يتكرر الحد الاوسط حقيقة و ان تكرر لفظاً ، و كما يقول المستدل على نفي الواجب ، لو وجد الواجب فهو اما ممكن او غير ممكن ، فان كان ممكناً جاز عدمه و هو محال ، و ان كان غير ممكن و كل ما لا يمكن وجوده فهو ممتنع ، فالواجب ممتنع ، و الخطأ جاء من اشتراك لفظ الامكان بين العام و الخاص ^(١) .

و اما المادية فان يكون بحيث اذا رتبت المعاني فيه على وجه يكون صادقاً ، لم يكن قياساً ، و اذا رتبت على وجه يكون قياساً لم يكن صادقاً . كقولنا : كل انسان ناطق من حيث هو ناطق ، و لا شيء من الناطق من حيث هو ناطق بحيوان ، اذ مع اثبات قيد « من حيث هو ناطق » فيهما يتم الصورة و لكن يكذب

١ - هذا المثال ذكره الشيخ محمد عبده في تعاليقه على البصائر النصيرية فراجع ص ١٨٤ .

الصغرى ، اذ الناطق من حيث هو ناطق ناطق لاغير ، لان كل ماهية من حيث هي ليست إلا هي ، وكل شيء في مرتبة ذاته ليس إلا ذاته ، فكل انسان ناطق لا بشرط ، ومع حذفه منهما تتم صورة القياس و لكن يكذب الكبرى ، و ان حذف من الصغرى و اثبت في الكبرى لتصدقا اختلت صورة القياس لعدم تكرار الحد الوسط ^(١) .

و من الاغلاط المشهورة مثل زيد انسان و الانسان نوع فزيد نوع ، او كل انسان حيوان و الحيوان جنس فكل انسان جنس ، فيحتمل ان يكون من باب سوء التأليف بحسب الصورة ، اعني عدم تحقق اشتراط كلية الكبرى ، فان الكبرى في المثالين قضية طبيعية - اذا كانت اللام للطبيعة لا للاستغراق - و يحتمل ان يكون من باب سوء التأليف بلحاظ المادة ، فان المحمول في الصغرى نفس المهية من حيث هي ، و الموضوع في الكبرى الطبيعة بشرط العموم و الكلية ، فان اخذت المقدمتان (في المثالين) هكذا لم يتكرر حد الاوسط ، و ان اخذ الموضوع في الكبرى نفس المهية لا بشرط العموم ، تكرر الاوسط و لكن كذبت الكبرى ، فان المهية من حيث هو ليست إلا هي ، فالانسان من حيث هي لا يكون نوعاً و الحيوان من حيث هو لا يكون

جنساً^(١).

٥ - المصادرة على المطلوب :

و هي - كما تقدم - ان تكون النتيجة عين واحدة من المقدمات فلم يلزم منها قول غيرها - قال المحقق الطوسي : « المصادرة على المطلوب انما يشتمل على حدين مترادفين و يلزم منه ان يكون احدى المقدمتين خالية عن الوضع و الحمل و هي التي يتحد حدها ، و الثانية هي النتيجة بعينه فيكون التأليف من مقدمة واحدة بالحقيقة ، و يكون احدى حدى النتيجة هو الاوسط ، مثاله كل انسان بشر و كل بشر ناطق ، فكل انسان ناطق . و ما يقع في قياس واحد هكذا يكون ظاهرا غير ملتبس ، و الخفى منها هو الذي يقع في اقيسة مركبة يقتضي تباعد النتيجة و المقدمة المتحدة بها »^(٢) مثال ذلك قولهم في علم الهندسة :

اذا قاطع خط خطين متوازيين فان مجموع الزاويتين الحادتين الداخلتين من جهة واحدة يساوي قائمتين ، وقد يستدل عليه بقياس مركب بان يقال : لولم يساو مجموعهما لقائمتين ، لتلاقي الخطان المتوازيان ، ولو تلاقيا لحدث مثلث زاويتان منه فقط تساوي قائمتين ، هذا خلف لأن المثلث دائما

١ - لاحظ منطق المنظومة : خاتمة الكتاب .

٢ - شرح الاشارات : ٣١٥ / ١ .

مجموع زواياه كلها تساوي قائمتين .

هذا الاستدلال مركب من قياسين استثنائيين .

الاول - لولم يساو مجموع الزاويتين الحادثتين من قطع خط خطين متوازيين ، لقائمتين لزم تلاقي الخطين المتوازيين ، و التالي باطل فكذلك المقدم ، فثبت المطلوب و هو تساوي مجموع الزاويتين الحادثتين لقائمتين ، و هذا الاستثنائي من الضروب المنتجة و لكن لاثبات بطلان التالي نحتاج الى قياس آخر .

الثاني - لو تلاقي الخطان المتوازيان لحدث مثلث تساوي زاويتان منه قائمتين ، و التالي باطل فان كل مثلث انما يساوي مجموع زواياه قائمتين ، فالمقدم ايضاً باطل ، و هو المطلوب ، ولكن الملازمة في هذا الاستثنائي انما تثبت اذا فرض كون الزاويتين الحادثتين من قطع خط عمودي لخطين متوازيين مساويتين لقائمتين ، و هذا عين المدعى .

ثم ان حقيقة المصادرة في المثال المذكور هي الدور في الاستدلال صورته هكذا : ان الزاويتين الحادثتين مساويتان لقائمتين ، و إلا يلزم تلاقي الخطين المتوازيين ، و هو يستلزم حدوث مثلث زاويته تساوي قائمتين ، لان الزاويتين الحادثتين مساويتان لقائمتين .

مثال آخر : كل متعلم قابل للصنعة ، و كل قابل للصنعة متفكر ، ثم نقول في الاستدلال على الصغرى : كل متعلم فهو

يتحرك نظره لكسب المجهول من المعلوم ، وكل ما كان كذلك فهو قابل للصنعة ، فصغرى هذا الدليل عين النتيجة لان حركة النظر لكسب المجهول هي بعينها الفكر ^(١) .

و من امثلة ذلك ما استدل به ارسطو على اثبات ان الارض في وسط العالم فقال: الاجسام الثقيلة تميل بطبيعتها الى مركز العالم ، و الاجسام الخفيفة تبتعد بطبيعتها عنه ، و التجربة تدلنا على ان الاجسام الثقيلة تميل الى مركز الارض و الخفيفة تبتعد عنه ، ينتج ان مركز الارض هو بعينه مركز العالم .

وقد يبين وجه الخطأ في استدلاله بان التجربة و ان تدلنا حقاً على ان الاجسام الثقيلة تميل الى الارض و الخفيفة تبتعد منها ، لكن من اين يقول ارسطو انها تميل الى مركز العالم ، اذا لم يكن يفترض ان مركز الارض هو بعينه مركز العالم ؟ و هذا هو المطلوب البرهنة عليه . ففي المقدمة الكبرى (اعني المقدمة الاولى) مصادرة على المطلوب ^(٢) .

٦ - وضع مالميس بعلة علة :

و هو ما اذا لم تكن النتيجة الحاصلة هي التي تكون مطلوبة

١ - هذا المثال ذكره الشيخ عبده في تعاليقه على البصائر ، لكن بدلنا الكاتب في كلامه بالمتعلم لانه أنسب كما لا يخفى .

٢ - لاحظ المتنطق الصوري : ٢٤٤ تأليف عبدالرحمن بدوي .

من المقدمات ، و بعبارة اخرى : هو اخذ مالميس وسطاً لثبوت الحكم و سطاً له ، فيكون الوسط متساوي النسبة الى النتيجة و نقيضها ^(١) و انما سمي بذلك لان وضع القياس الذي لا ينتج المطلوب لانتاجه هو وضع مالميس بعله للمطلوب مكان علته ، فان القياس علة للنتيجة ، مثال ذلك : كلما كانت الاربعة موجودة كانت الثلاثة موجودة ، و كلما كانت الثلاثة موجودة فهي فرد ، فكلما كانت الاربعة موجودة فهي فرد ، و هذا غير النتيجة ، اذ النتيجة هي كلما كانت الاربعة موجودة فالثلاثة فرد ، لان الضمير في الكبرى راجع الى الثلاثة ^(٢) .

مثال آخر : زيد كامل النظر في العلوم البرهانية ، و كل كامل النظر في العلوم البرهانية حكيم فزيد الحكيم ، و الصحيح ان يقال زيد حكيم بصورة المنكر لا المعرف ، فان المسند المعرف باللام يفيد القصر في المسند اليه كما بين في موضعه ، و هو ليس مطلوباً من القياس ، فهذا باعتبار القياس وضع مالميس بعله علة ، و باعتبار الحدود سوء اعتبار الحمل ^(٣) .

و من هذا الباب ما يقال في تقرير برهان التمانع : لو وجد الهان و اراد احدهما حركة زيد في زمان و الآخر سكونه في

١ - رسائل سبعة : ٨٠ .

٢ - منظومة المنطق : للحكيم السبزواري ، انواع المغالطة .

٣ - شرح حكمة الاشراف : ١٤٢ .

نفس ذلك الزمان ، فاما ان لا يحصل شيء منهما ، او يحصل احدهما دون الآخر ، او كلاهما ، وجميع باطل ، لاستلزام الاول خلو زيد عن الحركة و السكون ، بل عجز الالهين لعدم حصول مرادهما ، و الثاني عجز احدهما ، و الثالث اجتماع الضدين ، فالإله واحد ، و المغالطة فيه ان المحال لزم من فرض الهين مع اختلاف ارادتهما ولا يلزم منه استحالة مطلقاً الذي هو المطلوب^(١).

٧ - جمع المسائل في مسألة واحدة :

و هو - كما عرفت - من الاغلاط المعنوية الواقعة في التأليفات غير القياسية ، و ذلك اذا جمع السائل عدة مسائل في عبارة واحدة و سأل عنها ، ولم يكن جواب الجميع واحداً ، فقد يشبه الامر على المجيب و يجيب بجواب واحد لا يصدق إلا على واحد من الاسئلة و يكذب في غيره ، فيقع في الغلط . مثال ذلك لو سأل سائل : هل العدل و الظلم قبيح او لا ؟ فالجواب الواحد بالاثبات او النفي غلط .

ثم ان الشيخ لم يتعرض لهذا القسم من المغالطة في منطق الاشارات ، و قال المحقق الطوسي في وجه ذلك : « لانه غير متعلق بالقياس » و اورد عليه صاحب المحاكمات بقوله : و انما لم

يذكره الشيخ لا لأنه غير متعلق بالقياس بل لأنه داخل تحت فساد الصورة ، و اوضح كلامه بالمثال الآتي : الانسان وحده ضحك وكل ضحك وحده حيوان ، فان قولنا : الانسان وحده ضحك ينحل الى قضيتين : الانسان ضحك و ليس غيره ضحكاً ، و معلوم ان القضية الثانية مع الكبرى ليس على تأليف منتج ^(١) .

اقول : اشكال المحاكم غير وارد ، فان الشيخ في ساير كتبه - كالنجا - تعرض لهذا القسم ايضاً مع تعرضه لمغالطة « سوء التأليف » ^(٢) و اما مثال : الانسان وحده ضحك ، فهو - كما قال المظفر - ليس بصحيح و ان وقع في كثير من كتب المنطق المعتبرة ، فان الظاهر من تعبيرهم بالمسألة في هذا الباب ارادة المسألة بمعناها اللغوي الحقيقي ، لا القضية مطلقاً و ان كانت خبراً و لا لحسن ان يقولوا : « جمع القضايا في قضية واحدة » ^(٣) يؤيد ذلك ما ذكره المحقق الطوسي في تعريف هذا القسم بقوله : « هو جمع المسائل المتعددة في مسألة واحدة ، كان يقال : هل زيد شاعر او كاتب ؟ ... وقد يكون السؤال في اللفظ واحداً و لكن الجواب يقتضي تعدد السؤال كأن يقال : هل الصامت

١ - شرح الاشارات : ٣١٩ / ١ .

٢ - لاحظ منطق النجا : ٩٣ « اما المعنوي ... اما لعقم القرينة ... و اما لجمع المسائل في مسألة واحدة » .

٣ - المنطق : الصناعات الخمس ، صناعة المغالطة .

يتكلم أولاً ؟ فإن الصامت قد يراد منه مطلقاً وقد يراد حين كونه صامتاً ، و مثل ان يقال : ما يتعلمه زيد يعلمه أولاً ؟ . فإن كلمة « يعلمه » قد يراد منها قبل التعلم ، وقد يراد بعده او مطلقاً » (١) .

الى هنا فرغنا عن البحث حول انواع المغالطات الواقعة في الاجزاء الصناعية الذاتية التي راجعة الى متن التبكيث المغالطي و يتلوه البحث عن الامور الخارجة عن متن التبكيث ، فنقول :

الاجزاء، العرضية لصناعة المغالطة

قال المحقق الطوسي : « و اما الخارجيات فما تقتضي المغالطة بالعرض ، كالتشنيع على المخاطب و سوق كلامه الى الكذب بزيادة او تأويل ، او ايراد ما يحيره من اغلاق العبارة و المبالغة في ان المعنى دقيق او السفاهة ، او ما يمنعه من الفهم كالخلط بالحشو و الهذيان و التكرار » (١) .

اقول : هذه اربعة امور اوضحها المحقق في اساس الاقتباس تأتي محصله في المقام ايضاحاً للمرام :

الاول - التشنيع على الخصم و ذلك في امور :
١ - فيما هو مسلم عند الخصم او اعترف به اذا كان كاذباً او مخالفاً للمشهور .

٢ - عجز المجيب عن دفع التبكيت ، اي من الاجابة .

٣ - وجود الخلل في جوابه و نقصانه .

٤ - وجود الحشو و التكرار في كلامه .

٥ - ارتكابه للكذب او المخالف للمشهور و ان لم يكن

مسلماً عنده .

ففي جميع هذه الامور يتمكن السائل من التشنيع على المجيب ، و من المعلوم ان للتشنيع تأثيراً عظيماً في افحام الخصم و الغلبة عليه .

الثاني - سوق كلامه الى ما يقتضي التشنيع عليه ، من العجز عن الجواب و التكرار ، و الكذب و خلاف المشهور و يمكن تحصيل ذلك بأحد طرق لاحقة :

١ - فمن اسباب تعجيز المجيب عن دفع التبكيت ايراد التبكيت على وجه يوهم انتاج النقيضين ، و الايجاز او التطويل في الكلام حتى يخل بفهم المجيب و انتباهه ، و تغيير ترتيب القياس لان يغفل عن النتيجة .

٢ - و مما يوجب نقصان جواب الخصم توجيه السؤال اليه على وجه الترديد بين طرفين غير مردهدين بين النفي و الاثبات ، فيكون لهما وجه ثالث او رابع يخفيه على الخصم ، فيأتي بجواب غير تام . مثل ان يقول : هل تكون طاعة الآباء واجبة في جميع الامور او غير واجبة في الجميع ، فان قال بالاول ، يأخذ عليه بأن طاعة الآباء قد يوجب معصية الإله ، و لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق ، و ان قال بالثاني ، يأخذ عليه بأن طاعة الآباء في غير معصية الله قد يكون واجباً كما صرح به في الشريعة .

و من هذا القبيل جمع المسائل في مسألة واحدة كما تقدم .

٣ - و مما يوجب التكرار في كلام المجيب ، ان يقول

السائل مثلاً: هل الانسان انسان اولاً؟ فان قال بالاول ، يشنع عليه بارتكاب التكرار في قوله الانسان انسان ، و ان قال بالثاني ، يشنع عليه بأنه تناقض .

٤ - و مما يسوق كلام المجيب الى خلاف المشهور ان يسأل عن المشهورات المتقابلة ، كان يقول : اطاعة الانبياء اولى ، ام اطاعة الأباء ؟ فان قال بالاول يشنع عليه بأنه يستلزم جواز عقوق الوالدين ، و ان قال بالثاني يشنع عليه بأنه يستلزم المخالفة مع الشرايع السماوية .

و مثل ان يقول : العدل اولى او الصلح ؟ فان قال بالاول يشنع عليه بأنه مخالف لما هو المشهور بين جمهور الناس من اختيار الصلح على العدل ، و ان قال بالثاني يشنع عليه بأنه مخالف لحكم العقل و الشرع .

الثالث - ايراد ما يقتضي حيرة المجيب في الكلام كاستعمال الالفاظ الغريبة و المصطلحات غير المتداولة و قطع كلامه و نحو ذلك ، و ما يوجب انفعالاً نفسانياً يخرج به عن حالة الاعتدال و يثير في نفسه الغضب او الشعور بنقصه ، مثل ان يشتمه او يقدح فيه او يخجله او يستهزئ به او يسفهه ، او يسأله عن اشياء يجهلها ، او يلفت نظر الحاضرين الى ما فيه من عيوب جسمية او نفسية .

الرابع - ان يدس في كلامه الحشو و الزوائد الخارجة عن الصدد بالفاظ مغلقة ، ثم يأتي عقيب ذلك كلاماً يوهم انه نتيجة

القياس المذكور سابقاً^(١).

خاتمة :

ثم ان هيهنا تعليمات نافعة للسائل و المجيب يقرب مما تقدم في صناعة الجدل ، ذكرها المحقق الطوسي في ختام هذه الصناعة ، لا يخلو تذكارها عن فائدة للطلاب :

١ - تعليمات للسائل :

- الف - الوقوف التام على المشهورات المتقابلة .
- ب - التعرف على الاحكام الشنيعة في كل مذهب او صناعة .
- ج - الاحاطة على الاسماء المشتركة .
- د - البصيرة في استعمال الاستدراجات على ما تقدم في صناعة الخطابة .
- هـ - القاء الاستقرائيات على وجه الجزم و القطع ، لا على وجه الاحتمال و التردد .
- و - ايراد الحجة على وجه الاختصار و الايجاز و التسرع في الانتاج و الالتزام لئلا يتوجه الخصم الى وجه الخلل فيه .
- ز - درج حجة في حجة اخرى ليوجب تحيّر المجيب في

١ - هذا حاصل ما افاده المحقق الطوسي في هذا المجال ، راجع اساس الاقتباس ، المقالة السابعة « الفصل الثالث ، ص ٥٢٧ - ٥٢٥ .

الجواب ، و ان اجاب عن احديهما ، تمسك بالاخرى .

ح - قطع كلام الخصم قبل دفع تبكيته .

ط - ان لا يدع المجيب بايراد التبكيث على وجه السؤال
لئلا يتغير مصب المناظرة و يصير السائل مجيباً ، فانه مما قد
يوجب عجز السائل .

٢ - تعليمات للمجيب :

الف - الوقوف التام على تفصيل المشتركات و تميز
الشيء عما يشابهه ، فان الاسم المشترك كما يكون اداة للمغالطة
قد يكون وبالاً للمغالط ايضاً ، فانه اذا انتج امراً يمكن المجيب ان
يقول : ليس هذا ما اردته من الوضع ، بل اردت معنى آخر
ما فهمته .

ب - ان لا يتسلم لسؤال السائل على سبيل القطع ، بل يضع
لتجويز الخلاف و الشك مجالاً .

ج - اذا القى اليه مسائل متعددة في صورة مسألة واحدة ،
لم يجب عنها حتى يفصل تلك الاسئلة و يميزها .

د - يجب ان لا يقبل اي كلام مبهم او مجمل من السائل حتى
يبين مراده دقيقاً .

هـ - اذا كان السؤال من المشهورات المتقابلة لا يتسلمها
مطلقاً ، بل يلحق بها قيوداً و لواحق ، حتى لا يقع في

المناقضة (١).

و - ينبغي ان يفصل اجزاء القياس و حدوده و يقيس كل واحدة منها الى الآخر ، و يقيسها الى النتيجة ، و يلاحظ الشرائط المقررة للتأليف ، حتى يتمكن من كشف الغلط فيها .

ثم اعلم ان ذوي الطبايع السليمة ربما يقفون على مواضع الغلط من غير حاجة الى تعليم ما تقدم من القوانين و المناهج ، و لكن عددهم ليس بكثير ، مع ان تعلمها يوجب لهم مزيد الاطلاع و المهارة في العمل .

والحمد لله أولاً و آخراً .

قم - مؤسسة الامام الصادق - عليه السلام -

محرم الحرام ١٤١٢

علي الرباني الكلبيكاني

١ - كما اجاب الرضا - عليه السلام - عن سؤال الجاثليق : ما تقول في نبوة عيسى و كتابه ؟ بقوله : « انا مقرّ بنبوة عيسى و كتابه و ما بشر به امته و اقرب به الحواريون و كافر بنبوة كل عيسى لم يقرّ بنبوة محمد - صلى الله عليه وآله وسلم - و بكتابه ولم يبشر به امته » توحيد الصدوق ط دارالمعرفة ، ص ٤٢٠ .

محتويات الكتاب

٣	مقدمة آية الله السبحاني
٧	كلمة المؤلف
٩	تمهيد
١٥	التناقض في القضايا
١٩	ملحقات التناقض
٢٣	عكس القضايا
٢٧	قاعدة النقض
٣١	اقسام الاستدلال
٣٣	اقسام القياس
٣٥	القياس الاستثنائي
٤١	القياس الاقتراني
٤٥	الاشكال الاربعة
٥٥	القواعد العامة للاقتراني
٥٩	القياس الضمير
٦٥	قياس الدليل و العلامة
٦١	قياس الرأي
٦٢	قياس المقاومة و المعارضة
٦٣	قياس الدور و العكس

٦٥	اكتساب المقدمات بالتحليل
٧١	القياسات المركبة
٧٥	قياس الخلف
٧٩	تعريف الاستقراء
٨١	استقراء التام و الناقص
٨٣	الفرق بين الاستقراء و التجربة
٨٥	الاستقراء المعمل و مبادئه
٩٣	تعريف التمثيل و اركانه
٩٥	ارجاع التمثيل الى القياس
٩٧	طرق اثبات العلية للجامع
١٠١	مواضع استعمال التمثيل
١٠٣	الصناعات الخمس
١٠٧	صناعة البرهان
١٠٩	حقيقة البرهان
١١١	اليقينيات البديهية
١٢١	برهان اللتمي و الإلتي
١٢٧	اوثقية البرهان اللتمي من البرهان الإلتي
١٣١	شروط مقدمات البرهان
١٣٣	الذاتي في كتاب البرهان
١٣٩	الضرورية و الكلّية
١٤٣	صناعة الجدل
١٤٥	الجدل في اللغة و الاصطلاح
١٤٦	مبادئ الجدل

١٤٧	اسباب الشهرة
١٤٩	المشهورات الاولى و الثانية
١٥١	فائدة الجدل
١٥٣	ادوات الجدل
١٦١	ما هو المراد من الموضع
١٦٣	اقسام محمولات الجدل
١٦٤	اصناف المواضع
١٦٧	مواضع الاثبات و الابطال
١٧٥	مواضع الاولى و الآثر
١٨٣	الوصايا المختصة بالسائل
١٨٧	الوصايا المختصة بالمجيب
١٩١	الوصايا المشتركة
١٩٥	صناعة الخطابة
١٩٧	فوائد الخطابة
١٩٨	اجزاء الخطابة
٢٠٠	مبادئ الخطابة
٢٠٠	صور تأليف الخطابة
٢٠٢	انواع المخاطبات
٢٠٥	الانواع
٢١٣	التوابع
٢٢١	صناعة الشعر
٢٢٣	تعريف الشعر
٢٢٤	فائدة الشعر

٢٢٥	مواد الشعر و اركانها
٢٢٩	صناعة المغالطة
٢٣١	تعريف المغالطة و موادها
٢٣٢	اسباب المغالطة
٢٣٣	اغراض المغالطة
٢٣٥	اجزاء المغالطة
٢٣٧	المغالطات اللفظية
٢٣٨	المغالطة باشتراك الاسم
٢٤١	المغالطة بلحاظ هيئة اللفظ
٢٤٢	المغالطة بالاعراب و الاعجام
٢٤٣	المغالطة المماراة
٢٤٥	مغالطة تركيب المفصل
٢٤٦	مغالطة تفصيل المركب
٢٤٩	المغالطات المعنوية
٢٥١	ايهام العكس
٢٥٣	اخذ ما بالعرض مكان ما بالذات
٢٥٥	سوء اعتبار الحمل
٢٥٧	سوء التأليف
٢٥٩	المصادرة على المطلوب
٢٦١	وضع ما ليس بعلة علة
٢٦٣	جمع المسائل فى مسألة واحدة
٢٦٧	الاجزاء العرضية لصناعة المغالطة
٢٧٠	خاتمة